جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

شعبةعلوم الإعلام و الاتصال

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام و الاتصال

تخصص "وسائل الإعلام و المجتمع" الموسومة بـ:

الوضعية السوسيو مهنية للصحفيين الجزائريين في مؤسسة التلفزيون الجهوي بوهران

من إعداد الطالبة :

-مقلش مخطارية

تحت إشراف الأستاذة:

❖ سليماني شريفة

السنة الجامعية 2015/2014

كلمة شكر

الحمد للّه الرحمن، خالق الإنسان، معلمه البيان و الصلاة و السلام على سيد الأنام محمد صلى اللّه عليه و سلم و على آله و صحبه أجمعين و بعد.

لك الحمد يا رب كما ينبغي لجلال و جهك و عظيم سلطانكن لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد أبدا على ما أوليتني به من نعم جليلة لا تعد و لا تحصى و علمتني ما لم أكن أعلم.

و بعد الثناء على صاحب الفضل و المنة لفضله و حمدا له عليها،

أتوجه بخالص الشكر و التقدير لأستاذتي الفاضلة "سليماني شريفة" التي كانت مشرفة على هذا العمل منذ بدايته الأولى .

إلى جميع أساتذة شعبة علوم الإعلام و الاتصال الذين رافقونا طوال المشوار الجامعي.

من و إلى من كانت له يد العون في انجاز هذه المذكرة.

الإهداء

إلى التي هي اهل للمدح بكل فضيلة، إلى التي بكمال عملي هذا هي أسعد من كل الخليقة، إلى من رؤيتها مبعث للأعمال الجليلة، إليك أماه أهدي ثمرة جهدي هذا.

إلى من علمني الحياة و حملني راية العلم "أبي العزيز"

إلى الذين أعتبرهم مثلي الأعلى، إلى من كانوا دربي و املي في الحياة و دافعي للنجاح أخوتي "محمد الأمين، عمر، إيمان، حمزة"

إلى من ساعدني في كتابة المذكرة "زكرياء"

إلى كل طلاب شعبة علوم الإعلام و الاتصال تخصص وسائل الإعلام و المجتمع

دفعة 2014-2015

إلى كل من كان له الفضل في يوم من الأيام إلى كل من ذكره قلبي و نساه قلمي.

خطة البحث

كلمة شكر

إهداء

مقدمة

الإطار المنهجي

تحديد الموضوع

أهداف الموضوع

أهمية الموضوع

أسباب اختيار الموضوع

الإشكالية

طرح التساؤلات

المنهج المستخدم

أداة البحث

مجتمع البحث

عينة البحث

الخلفية النظرية

تحديد المفاهيم

الدراسات السابقة

الإطار النظري

الفصل الأول: القائم بالاتصال ونظرية حارس البوابة الإعلامية

المبحث الأول: مجالات القائم بالاتصال

المطلب الأول: تعريف القائم بالاتصال (الصحفي)

المطلب الثاني: بحوث القائم بالاتصال (صحفي)

المبحث الثاني: القائم بالاتصال و نظرية حارس البوابة

المطلب الأول: نظرية حارس البوابة

المطلب الثاني: القائمون بالاتصال و انتقاء الأخبار

الفصل الثاني: وضعية الصحفيين الاجتماعية و المهنية التي تؤثر على أدائهم المهني

المبحث الأول: الضغوط التي يتعرض لها القائم بالاتصال (الصحفي)

المطلب الأول: الضغوط السياسية و الاجتماعية

المطلب الثاني: الضغوط المهنية و النفسية

المطلب الثالث: ضغوط من جانب جماعات التطرف و الإرهاب

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة -أوضاع العمل الصحفي-

المطلب الأول: ضغوط غرفة الأخبار و الالتزام الأخلاقي (الرقابة الذاتية)

المطلب الثاني: السرعة و السبق و المساحة

المطلب الثالث: استقاء الأخبار من المصادر و صراع المصالح

المبحث الثالث: النموذج التصوري للقوي الاجتماعية و الايديولوجية و السيكولوجية التي تؤثر على اختيار القائم بالاتصال الصحفي للمضمون الإعلامي

المطلب الأول: عوامل داخلية و أخرى خارجية مؤثرة في الظاهرة الإعلامية

المطلب الثاني: تأثير البيئة الاجتماعية على صنع المادة الإعلامية

المطلب الثالث: المستوى الروتيني و الفردي

المطلب الرابع: الفئات التنظيمية و المهنية في المؤسسة الإعلامية و تأثيرات ضعف المهنية على الحريات الصحفية.

الفصل الثالث: الممارسة الإعلامية في الجزائر

المبحث الأول: أخلاقيات مهنة الصحافة من خلال قانون الإعلام 1982-1990-2012-2014

المطلب الأول: من قانون 1982-2014

المطلب الثاني : مسؤوليات الصحافة والإعلام أمام أخلاقيات المهنة

المبحث الثاني: حقوق و واجبات الصحفيين

المطلب الأول:حقوق الصحفيين و حمايتهم.

المطلب الثاني: واجبات الصحفيين

الإطار التطبيقي

الإجراءات الميدانية للدراسة

المبحث الأول: بطاقة فنية للتلفزيون الجهوي بوهران

المطلب الأول: تعريف التلفزيون الجهوي بوهران

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي و دور كل مصلحة

المبحث الثاني: الجانب الميداني

المطلب الأول: مكان و مدة إجراء الدراسة

المطلب الثاني: سمات المبحوثين

المطلب الثالث: عرض و تفسير إجابات المبحوثين

المطلب الرابع: نتائج الدراسة

خاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

الفهرس

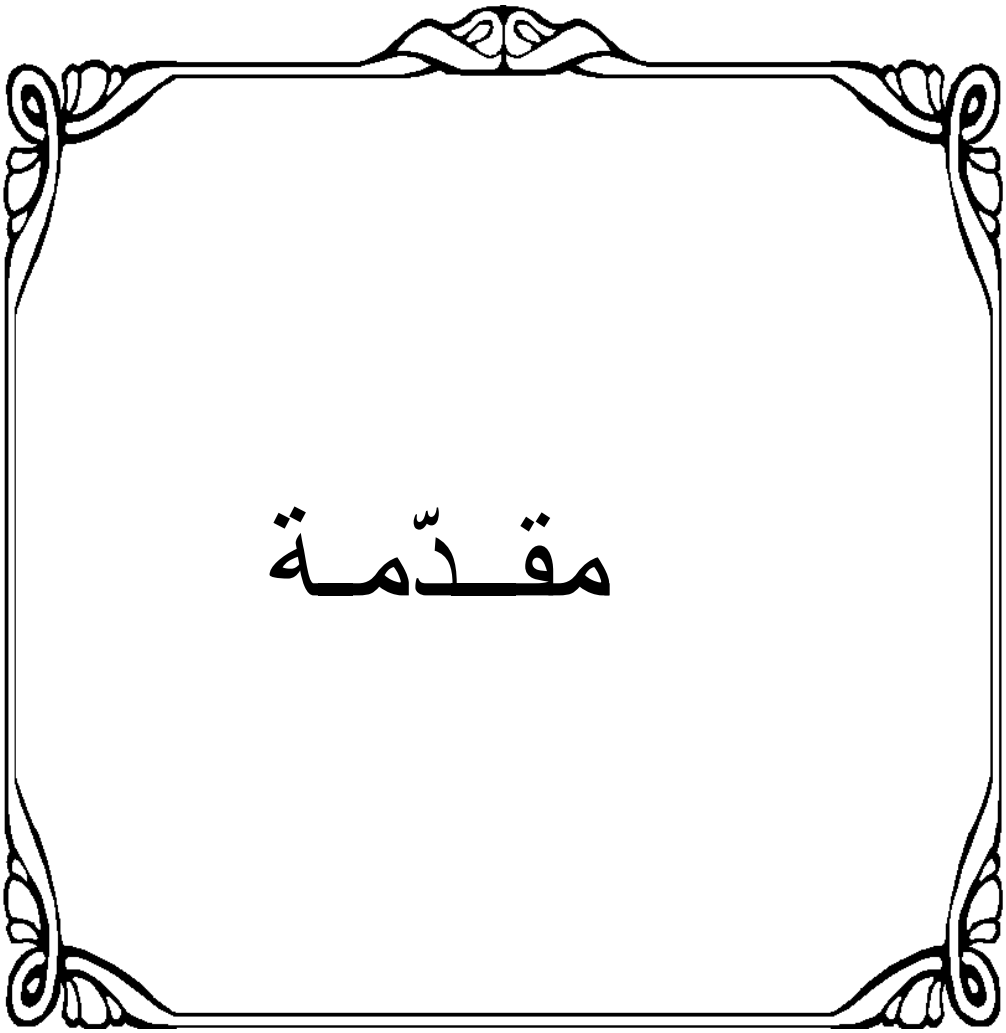

مقــدّمــة

مقدمة

أصبحتالإعلام في عالم اليوم قوة كبيرة و صناعة ضخمة لما له من ثقل و تأثير إذ تعتبر المادة الإعلامية الغذاء الفكري اليومي الذي ينور عقول الناس باطلاعهم على مجريات الأحداث و المعارف بتناوله لشؤون الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

و مما لا شك فيه أن الصحفي عنصر مهم في انتاج المضامين الإعلامية فعلى الصحفي أن يكون جدير بهذه المهمة فهو لسان حال الأمة باعتباره واحد منها و عنصر فعال في المجتمع فهو يتأثر بكل ما يحدث فيه لأنه يعيش وسط أوضاعه الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية فتؤثر فيه بطريقة أو بأخرى و بالتالي تؤثر على نفسيته و أداءه المهني.

تعد الدراسات حول الصحفي الذي يعود له الدور الحقيقي في إنتاج الرسالة الإعلامية و تمريرها إلى الجمهور من أهم الدراسات الحديثة المهتمة بالجوانب المتعلقة بالممارسة الإعلامية للصحفي، فالصحفي في وسائل الإعلام و بالتحديد في التلفزيون كوسيلة سمعية بصرية يعد القائد الحقيقي للرأي العام و هو الذي يتحمل عبء التعليم و التثقيف و التنوير للملايين من المواطنين، فالتلفزيون يعتبر قوة حضارية في البناء و التنمية و التثقيف و الترفيه، و الصحفي في التلفزيون كوسيلة إعلامية له لعته و فنونه و أدواته لنقل المعارف و المفاهيم في مختلف المجالات بطريقة تختلف تماما عن الوسائل الإعلامية الأخرىإذ نجده يعيش وسط اوضاع اجتماعية و مهنية تؤثر على أدائه و مهماته الإعلامية فهو يتعرض لضغوط مختلفة سواء كانت هذه الضغوط من قبل المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها كالضغوط الإدارة و نقص الإمكانيات المادية للعمل أو ضغوط خارج المؤسسة الإعلامية كالمشاكل الاجتماعية و الأسرية و بالتالي تنعكس على انتاجه للمادة الإعلامية.

تحتوي دراستنا على ثلاث إطارات، الإطار الأول كان عبارة عن إطار منهجي للدراسة أين نحدد فيه الموضوع و الإشكالية المراد دراستها، مع ذكر المنهج و الأدوات المستعملة في الدارسة، أما الإطار الثاني فهو الإطار النظري للدراسة الذي يحتوي على ثلاث فصول الفصل الأول معنون ب القائم بالاتصال و نظرية حارس البوابة الإعلامية و به مبحثين و أربع مطالب و بالنسبة، أما الفصل الثاني فكان معنون بوضعية الصحفيين الاجتماعية و المهنية التي تؤثر على أدائهم المهني ركزنا فيه على مختلف الضغوطات التي تؤثر على الصحفي إضافة إلى مختلف العوامل المؤثرة على أوضاع العمل الصحفي و مختلف العوامل و القوى الاجتماعية و الايديولوجية المؤثرة على اختيار الصحفي للمضمون الإعلامي يحتوى هذا الفصل على ثلاث مباحث، مبحثان فيهما ثلاث مطالب و مبحث فيه أربع مطالب، اما الفصل الثالث فكان معنون بالممارسة الإعلامية في الجزائر ركزنا فيه على أخلاقيات مهنة الصحافة من خلال القوانين التالية قانون 1982، 1990، 2012 ، 2014، إضافة إلى مسؤوليات الصحافة و الإعلام و كذا حقوق الصحفيين و وجباتهم فاحتوى هذا الفصل على مبحثان أربع مطالب، أما الإطار الأخير فكان عبارة عن الإطار التطبيقي أين نعرض تحليل النتائج الدراسة الميدانية التي قمنا بها في التلفزيون الجهوي بوهران باستعمال تقنية المقابلة و جمع البيانات و المعلومات التي تساعد على التحليل و الملاحظة، ثم في الأخير خاتمة و هي بمثابة استنتاج عام للدراسة ثم قائمة المصادر و المراجع ثم الملاحق.

الإطار المنهجي

تحديد الموضوع:

إن دراستنا تتمثل في البحث عن الوضعية السيومهنية للإعلاميين في المؤسسة الوطنية للتلفزيون الجزائري بوهران و ذلك بهدف معرفة مختلف المتغيرات و المؤثرات الاجتماعية و المهنية و السياسية و الاقتصادية التي تؤثر في العمل الإعلامي للصحفيين بالمؤسسة و ذلك خلال الفترة الزمنية من 27-04-2015 إلى غاية 21-05-2015.

أهداف الموضوع:

-تكمن أهداف الموضوع في دراسة الوضعية السوسيومهنية للصحفيين في مؤسسة التلفزيون الجهوي بوهران و محاولة معرفة تأثير الخلفية الاجتماعية على أدائهم و تعميق المعرفة حولهم كونهم فئة فعالة في المجتمع و لها تأثير على الجماهير.

-معرفة الضغوط الإدارية التي يعانيها الصحفيين و ما إذا كانت تؤثر على أدائهم المهني.

-الاهتمام بالصحفيين و محاولة تقديم الحلول و اقتراحات المشاكل التي يعانيها و التخفيف منها باعتبار الإعلام له دور في التأثير على الجهور و بالتالي على الصحفي أن يؤدي دوره على أكمل وجه.

-معرفة دور الصحفي و الصعوبات التي يتلقاها باعتبارنا مقبلين على ممارسة هذه المهنة.

-تبيان أهمية و دور الصحفي فبعض الباحثين يولون الاهتمام بالرسالة و الوسيلة و حتى الجمهور و يهملون دور الصحفي.

أهمية الموضوع:

1. **الأهمية الاجتماعية :** إن الأهمية الاجتماعية للبحث في الوضعية السوسيومهنية للصحفيين في مؤسسة التلفزيون الجهوي بوهران، تتمكن من التعريف و كشف الوضعية الحقيقية التي يعيشها الصحفيين داخل المؤسسة هذه الوضعية التي تؤثر بشكل كبير في العمل الصحفيين باعتبارهم جزء لا يتجزأ من هذا المجتمع.

2. **الأهمية السياسية:** إن موضوعنا هذا يبحث عن المعيقات السياسية التي تؤثر على عمل و مهنة الصحفي في مؤسسة التلفزيون بوهران علما أن القانون الجزائري للإعلام يمنح حرية للصحفي في حدود معروفة لديه و بالتالي الكشف عن معيقات العمل الإعلامي.

3. **الأهمية الاقتصادية:** تكمن الأهمية الاقتصادية في الكشف عن الراتب أو الدخل الفردي باعتباره مهم و يعكس الجهد المبدول لدى الصحفيين و ما إذا كان الصحفي راض عن راتبه في ظل الظروف التي يعمل فيها.

4. **الأهمية الأكاديمية:**تكمن أهمية البحث في أنه يساعد الطلبة المقبلين على دراسة علوم الإعلام و الإتصال في معرفة الجو الذي يعمل في إطاره الصحفي، و التعريف بمختلف الصعوبات التي تواجهه بالإضافة إلى الكشف عن ظروف هذه المهنة .

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

-حب التطلع و معرفة واقع مهنة الصحافة في الجزائر.

-الاهتمام بالقائم بالاتصال و محاولة معرفة الظروف المحيطة به و هذا يساعدني في اكتشاف مهنة الصحافة قبل الدخول إليها و ممارستها.

-الفضول و محاولة معرفة وضعية الصحفيين الجزائريين في مؤسسة التلفزيون الجهوي بوهران.

أسباب موضوعية:

-معرفة الضغوط الاجتماعية التي تؤثر على الأداء المهني للصحفيين الجزائريين.

-معرفة ما إذا كان الصحفي راض عن أدائه المهني و هل يمارس رقابة ذاتية.

-معرفة الدور الذي يمارسه الصحفي و ما إذا كانت المؤسسة الإعلامية تتيح له الإمكانيات المادية و المعنوية في العمل و إذا كانت تمنحه فرص الترقية.

الإشكالية:

تعد مؤسسة الوطنية للتلفزيون الجهوي بوهران من أهم المؤسسات الإعلامية التي لها أهمية بارزة و هي مؤسسة عمومية إعلامية تابعة للتلفزيون الجزائري، منذ 16 جوان 1973 و التي دشنها الرئيس الراحل هواري بومدين.

و هي مؤسسة ذات طابع إعلامي صناعي تجاري لها مهمة اجتماعية ثقافية و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية تابعة لوزارة الاتصال و الثقافة تحتكر بت البرامج التلفزيونية على كامل التراب الجهوي بشمال الغربي للوطن.

بواسطة تشكيلة منفردة من العمال المختصين إضافة إلى تشكيلة الصحفيين، حيث يعتبر الصحفي عنصر مهم في هذه المؤسسة التي تعتمد عليه بشكل كبير في إنتاج المضامين و مختلف الرسائل الإعلامية المتأثرة بمختلف السياقات و الأفكار التي قد تنعكس على أداءه المهني في العملية الإعلامية فالقائم بالاتصال أو الصحفي هو الحجر الأساس لذا يجب أن يكون على درجة عالية من المهنية التي تتناسب مع المهام و الأهداف التي يعمل من أجلها باعتباره عنصرا مؤثرا على أساليب العمل داخل المؤسسة الإعلامية و في عملية إنتاج المواد من جهة و على المجتمع و الجمهور من جهة ثانية، فالصحفي يعيش وسط مجموعة من الظروف الاجتماعية و التي تندرج ضمنها الظروف الاقتصادية و النفسية و العصبية إذ تعتبر مهنة الصحافة من أبرز المهن الصعبة لما فيها من مشاق و متاعب فالصحفي يجد صعوبة في الوصول إلى المعلومة بالإضافة إلى عدم توفر الظروف المناسبة للعمل لذلك نسلط الضوء في دراستنا هذه على كافة الظروف الاجتماعية و المهنية المحيطة بالصحفي و التي تؤثر على عمله من خلال البحث عن الوضعية السوسيومهنية للصحفيين

الجزائريين في المؤسسة الإعلامية المتمثلة في مؤسسة التلفزيون الجهوي بوهران حيث أن مصطلح السوسيومهنية يجمع ما بين الأوضاع الاجتماعية و المهنية التي يخضع لها الصحفي و مختلف الضغوط و الصعوبات التي يعيشها في الميدان، و محاولة معرفة ما إذا كان الصحفي راض عن أداءه المهني في ظل هذه العراقيل و ما هي ضغوط المؤسسة الإعلامية، و التي يجب على الصحفي أخذها بعين الاعتبار و من هنا يتمحور سؤال إشكالية دراستنا حول: ما هو واقع الوضعية السوسيومهنية للصحفيين الجزائريين في مؤسسة التلفزيون الجهوي بوهران؟

طرح التساؤلات:

1. ما هي الوضعية الاجتماعية للصحفيين في مؤسسة التلفزيون الجهوي بوهران التي تؤثر على نفسيتهم و أدائهم المهني؟

2. ما هو الدور الذي يلعبه الصحفي داخل مؤسسة التلفزيون بوهران؟ و هل يمارس رقابة ذاتية عن عمله ؟ و هل هو راض على أداءه المهني في ظل العراقيل التي تواجهه؟

3. هل مؤسسة التلفزيون الجهوي بوهران تساعد الصحفي على أداءه المهني و تهيء له أوضاع العمل؟ و هل تسعى لمنحه تكوين و تكافؤه بترقيات في العمل؟ و ما هي الضغوط التي تفرضها عليه و التي تؤثر على عمله (سياسة المؤسسة).

المنهج المستخدم:

تقتصر دراستنا هذه على دراسة وضعية الصحفيين في مؤسسة التلفزيون الجهوي بوهران و مختلف الأوضاع الاجتماعية المحيطة بهم و التي تؤثر على أدائهم و هذا يتطلب منا استخدام المنهج الوصفي باعتباره يعتمد على وصف الظاهرة وصفا دقيقا و نحن في موضوعنا هذا نتطرق إلى وصف مختلف الظروف الاجتماعية المحيطة بالصحفي التي تندرج ضمنها أوضاع اقتصادية، نفسية، عصبية و حتى إدارية داخل

مؤسسة التلفزيون بوهران، فالصحفيون يخضعون لنظام عمل المؤسسات الإعلامية بمحدداته الاجتماعية و القانونية و الاقتصادية و هذا يؤثر على العمل داخل المؤسسة، و بالتالي فالمنهج الوصفي هو المنهج الأنسب لأنه يعتمد على جمع المعلومات عن الظاهرة من الظواهر ثم صياغة عدد من التعليمات و النتائج فهو كما يعرفه رابح تركي "هو كل استقاء ينصب على دراسة الظاهرة...كما هي قائمة في الحاضر، بقصد تشخيصها و كشف جوانبها، و تحديد العلاقات بين عناصرها".[1]

أداة البحث:

اعتمدنا في بحثنا على أداة المقابلة لمحاولة الاحتكاك المباشر مع الصحفيين بغية الاضطلاع على الظروف المحيطة بالصحفيين سواء كانت اجتماعية أو إدارية التي تؤثر على أدائهم المهني، و المقابلة تعرف على أنها:

"أداة من أداوت البحث العلمي حيث يستخدمها الباحث في جمع المعلومات من الأشخاص الذين يملكون هذه المعلومات و البيانات غير الموثقة في أغلب الأحيان في إطار انجاز البحث و المقابلة لغة مشتقة من الفعل قابل بمعنى واجه و هي بذلك المواجهة من حيث قيامها على مواجهة الشخص أي مقابلته وجها لوجه، و من أجل التحدث إليه في شكل حوار يأخذ شكل طرح أسئلة من طرف الباحث، و تقديم الأجوبة من طرف المبحوث حول الموضوع المدروس.

و من ذلك فإن المقابلة في البحث العلمي هي اللقاء المباشر الذي يجري بين الباحثين و المبحوث الواحد أو أكثر من ذلك، في شكل مناقشة حول موضوع معين قصد الحصول على حقائق معينة، أو أراء و مواقف محددة"[2]

[1] أحمد بن مرسلي/ **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال**،ط3،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص،ص287.
[2] مرجع نفسه، ص،ص214-219.

إن المقابلة كما سبق الذكر هي النقاش وجها لوجه مع شخص له قناعة الخاصة و فهمه المتميز للأشياء، و نظرته المحددة لكل ما يحيط به من كائنات لا سيما تجاه تلك التي تفكر مثله، و من هنا فإن توظيف المقابلة كأداة بحث في الدراسة ليس بالشيء الهين لأن هذا العمل يتطلب الكثير من المهنية لكسب المبحوث و جعله يتعاون ايجابيا مع الحوار، و هذا بفضل تجنب القيام بأي تصرف من شأنه يحول دون خلق جو الثقة الواجب توفره في انجاز هذا العمل.

مجتمع البحث:

مجتمع البحث كما عرفه الباحثون" مجموعة محدودة أو غير محدودة من المفردات المحددة سابقا حيث تنصب الملاحظات أو هي جميع المفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث أو مع المجموع الكلي من المفردات و الأشياء الأخرى المحدودة (المجتمع الذي بإمكان الباحث تحديد حجمه الحقيقي) أو غير المحدد (المجتمعات التي ليس باستطاعته الباحث الوصول إلى أحجامها الحقيقية نظرا لشساعتها)".[1].

أما مجتمع البحث في دراستنا هذه يقتصر على الصحفيين الجزائريين 13 صحفي الموظفين في مؤسسة التلفزيون الجهوي بوهران فنحاول دراسة الأوضاع الاجتماعية و المهنية و مختلف الضغوط الإدارية الممارسة عليهم من قبل المؤسسة.

العينة:

تعرف العينة على أنها "مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة معينة و إجراء الدراسة عليها و من ثم استخدام تلك النتائج و تعميمها على كامل المجتمع الدراسة الأصلي.

أو هي اختيار جزء صغير من وحدات مجتمع البحث اختيارا عشوائيا أو منتظما أو تحكميا قصديا ليشكل هذا الجزء وحدات مجتمع البحث المادة الأساسية للدراسة".[2]

[1] أحمد بن مرسلي/ **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال**، مرجع سبق ذكره، ص،ص214-219.
[2] المرجع نفسه، ص169.

فقد اعتمدنا في بحثنا على العينة القصدية فالعينة هي نفسها مجتمع البحث باعتبار العدد قليل حيث تم اختيار الصحفيين الموظفين في مؤسسة التلفزيون الجهوي بوهران بطريقة قصدية بغية إجراء مقابلة معهم و ملاحظة مختلف الملامح الفزيولوجية و التغيرات الوجهية التي تطرأ على الصحفيين و بالتالي الوصول إلى إجابات مقنعة عن التساؤلات المطروحة لجمع المعلومات و البيانات المهمة تضاف إلى البحث حيث تمثلت وحدات العينة في مجموعة من الصحفيين القائمين على إعداد المادة الإعلامية و إيصالها إلى الجمهور حيث تمثل حجم العينة في 13 صحفي مختلفين من حيث الجنس و العمر و حتى الخبرة المهنية.

الخلفية النظرية:

أولا: نظرية حارس البوابة الإعلامية

تعتبر نظرية حارس البوابة الإعلامية من بين أهم النظريات التي درست القائم بالاتصال من حيث الوظيفة التي يؤديها و كيفية صياغته للمادة الإعلامية،إذ تمر الرسالة بمراحل عديدة، و هي تنتقل من المصدر حتى تصل إلى المتلقي و تشبه هذه المراحل السلسة المكونة من عدة حلقات، أي وفقا لاصطلاحات هذه النظرية فإن المعلومات في عملية الاتصال هي مجرد سلسلة تتصل حلقاتها.

و أبسط أنواع السلاسل هي سلسلة الاتصال المباشر المواجهي، من فرد إلى آخر، و لكن هذه السلاسل في حالة الاتصال الجماهيري تكون طويلة و معقدة جدا، لأن المعلومات التي تدخل شبكة اتصال معقدة مثل الجريدة ، أو محطة الإذاعة أو التلفزيون، عليها أن تمر بالعديد من الحلقات أو الأنظمة المتصلة، فوسائل الإعلام نفسها هي شبكات من الأنظمة المتصلة بطرق معقدة، بحيث تقوم بوظيفة فك الرموز أو الشيفرة و التفسير و تخزين المعلومات" [1] ثم وضعها مرة أخرى في رموز و هي الوظيفة التي يؤديها كل القائمين بالاتصال، كذلك فإن الفرد الذي يتلقى رسائل وسائل الإعلام هو جزء من شبكة علاقات

[1] عزام أبو الحمام/ **الإعلام و المجتمع**، ط1، الأردن، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2011، ص281.

موجودة داخل الجماعة، و يعاون أسلوب عمل هذه الشبكة واقع المجتمع الذي ترتفع فيه نسبة المتعلمين و درجة التصنيع، حيث يزداد اعتماده على سلاسل وسائل الإعلام، أما المجتمع الذي تنخفض فيه نسبة المتعلمين و درجة التصنيع (البدائي) فتنتقل فيه غالبية المعلومات عن طريق سلاسل الاتصال الشفهي، و يجب أن نعرف كيف تعمل سلاسل الاتصال، و كيف تنتقل المعلومات في جميع أنحاء المجتمع، فمن حقائق الأساسية التي أشار إليها العالم "لمرت لوين" أن هناك في كل حلقة ضمن السلسلة فرد ما يتمتع بالحق في أن يقرر ما إذا كانت الرسالة التي تلقاها، سينقلها أو لن ينقلها، و ما إذا كانت تلك الرسالة ستصل إلى الحلقة التالية بنفس الشكل الذي جاءت به، أم سيدخل عليها بعض التغييرات و التعديلات و حراسة البوابة تعني السيطرة على مكان استراتيجي في سلسلة الاتصال بحيث تصبح لحارس البوابة سلطة اتخاذ القرار، فيما سيمر من خلال بوابته، و كيف سيمر، حتى يصل في النهاية إلى الوسيلة الإعلامية و منها إلى الجمهور".[1]

و نجد ان نظرية حارس البوابة تقسم على أربعة أقسام أو دراسات رئيسية و هي كالتالي:

1. **الدراسات التي تتناول تأثير الظروف المحيطة** : تهتم بالظروف التي تؤثر على اختيار المؤسسة الإعلامية لمادتها التحريرية و كيف يؤثر اهتمام جريدة معنية بقصة معنية على اهتمام الوسائل الإعلامية الأخرى بنفس القصة، كذلك يركز هذا النوع من الدراسات على الطريقة التي يتم بها نقل أو توصيل السياسة إلى حجرة الأخبار و المحررين و قبول الصحفيين أو رفضهم لتلك السياسة و نتائج القبول و الرفض عليهم.

و كذلك تهتم بالموضوعات التي تهمل الوسيلة الإعلامية نشرها أو تعتمد عدم نشرها، و أهمية هذا الحذف على القيم الثقافية و استمرارها و بشكل عام أفكار الصحفيين المختلفة و الضغوط التي تفرض عليهم.

[1] عزام أبو الحمام/ **الإعلام و المجتمع**، ط1، الأردن، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2011، ص282.

2. **الدراسات التي تركز على تأثير النواحي المهنية** : و تهتم مثلا بطريقة التي تؤثر بها نظام إخراج الوسيلة الإعلامية على المحرر الذي يتلقى البرقيات و التقارير مما يجعل مجالات اختياره محدودة جدا، و كيف يؤثر على التدريب المهني للصحفي على إدراكه للأخبار و يجمع التحليل المبتكر الذي قدمه الباحث "وايت" عن حارس البوابة الإعلامية يجمع بين تأثير الجوانب المهنية و مفاهيم لوين في عكس ثقافة الجريدة.

3. **الدراسات الفنية المادية**: و هي الدراسات التي تناول أسلوب الأخبار أو انتقالها و النواحي الميكانيكية التي تتحكم في النشر و ليس تأثير الظروف المحيطة أو العوامل السيكولوجية.

4. **الدراسات التي تختبر القائمين بالاتصال أي العاملين** : و قد ظهرت دراسات مختلفة تناولت الخصائص المختلفة للصحفيين و مدى رضائهم عن عملهم و من أشهرها دراسات بروجر وستون و جونز وسوانسون.[1]

ثانيا: نظرية المسؤولية الاجتماعية: social respansibility theory

ترجع النشأة الحديثة لهذه النظرية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما اهتمت الأوساط العلمية و البحثية في الولايات المتحدة و أروبا الغربية بدراسة دور وسائل الاتصال الإعلامي و الجماهيري في هذه المجتمعات و ما ينبغي أن يكون عليه هذا الدور الوظيفي تجاه كل من الفرد و المجتمع و الدولة و التنظيمات و المؤسسات الإعلامية ذاتها و لقد تبلورت هذه الفكرة (المسؤولية الاجتماعية) في إطار أيضا تطور النظريات الوظيفية المحدثة التي سارعت بتحديث الأفكار النظرية التقليدية لكي تتلاءم مع المتطلبات الحديثة لكل من الأفراد و الجماعات و أيضا أصحاب الطبقة الرأسمالية و أيديولوجياتها تجاه المؤسسات و التنظيمات الإعلامية كغيرها من المؤسسات الاجتماعية و الصناعية و الإنتاجية في هذه المجتمعات و لا سيما بعد أن

[1] عزام أبو الحمام/ **الإعلام و المجتمع**، مرجع سبق ذكره، ص282.

ظهرت أراء متعددة لإعادة تقييم الدور الوظيفي و مجموعة الأهداف العامة التي يجب أن تقوم بها مؤسسات و وسائل الاتصال في المجتمع الحديث.

و بالطبع هناك الكثير من التحليلات التي ترتبط بهذه النظرية(المسؤولية الاجتماعية)، و التي كشفت عن مدى تطور هذه النظرية في ضوء تطور الفلسفة الليبرالية خلال القرن التاسع عشر و أيضا تطور فلسفة الحرية خلال القرنين السابع عشر و التاسع عشر تلك الفلسفات التي ناقشت بصورة أساسية العلاقة المتبادلة بين الفرد و الدولة و المجتمع، و ما مدى طبيعة و نوعية العلاقة المتبادلة بينها.

مع بداية القرن العشرين ظهرت بعض الآراء تؤكد أهمية تحديد الدور الوظيفي للصحافة في إطار فكرة المسؤولية الاجتماعية و الذي يتركز أولا في تقديم المثل العليا و الموضوعية و الصدق، و الاهتمام بمشكلات المجتمع، و الإحساس بالمسؤولية الأخلاقية و عدم الخضوع لهيمنة الربح و التعبير عن الذاتية و الأنانية، و السعي كلية لتحقيق الخير للإنسانية و العمل على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان العامة.

إلا أن التطور الفعلي لنظرية المسؤولية الاجتماعية، ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كما أشرنا إلى ذلك سابقا و ذلك بعد أن تم تشكيل لجنة مخصصة عرفت بلجنة "هيتشير hutchinscommission" رئيس جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة، و وضعت تقريرا محددا حول الصحافة الحرة و المسؤولة afree and responsible poress و ذلك عام 1947 و وصفت عدد من النتائج التي تبرز مجموعة من الأدوار غير الوظيفية (السلبية) التي تقدم به الصحافة عامة و من أهم هذه السلبيات:

-عدم إشباع الحاجات الأساسية عند الناس و الجمهور.[1]

- لم تعبر عن متطلبات المجتمع و لم تحقق أهدافها الأساسية تجاهه.

-فشل بدائل الإعلام في إمداد الأفراد بالأحداث الجارية.

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان/ **سوسيولوجيا الاتصال و الإعلام**، دط، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص171.

-عدم تعبير الأفراد عن أرائهم و أفكارهم من خلال وسائل الإعلام.

-تركز وسائل الإعلام على تحقيق أهداف جماعات معينة دون الأغلبية من الجماعات الأخرى.

-تقوم الصحافة و وسائل الإعلام بتقديم ممارسات إعلامية ضارة بالمجتمع، من ثم فهي تحتاج إلى نوع من السيطرة و التنظيم.

في نفس الوقت أبرزت اللجنة السابقة دور الصحافة ووسائل الاتصال في تشكيل الثقافة القومية، و صناعة الرأي العام و قيادته و لذا طالبت اللجنة الحكومة الأمريكية بضرورة تعديل الدستور لتعديل و تحديد المهام الوظيفية لوسائل الإعلام و الاتصال عموما في المجتمع الحديث.

و بالفعل تم تحديد عدد من المبادئ الأساسية التي تنطوي عليها المفاهيم المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام و من أهمها:

-ضرورة أن تلتزم وسائل الإعلام بالالتزامات معينة تجاه المجتمع.

-ضرورة تحديد ميثاق العمل المهني و مسؤولياته و حدوده.

-ضرورة الالتزام بالصدق و الموضوعية و الدقة و التوازن.

-لا بد أن يهتم القائمين على وسائل الاتصال بمسؤولياتهم تجاه المجتمع و تجاه مؤسساتهم و متطلبات السوق و تحقيق التوازن بين هذه المسؤوليات.

و من ثم فلقد ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية، في اطار تحقيق نوع من التوازن و التوافق بين واجبات و مصالح كل من الأفراد و المجتمع، و ذلك حسب تطور مفهوم الليبرالية.[1]

و أن كنا نلاحظ أيضا أن هذا الاهتمام قد ارتبط بالتحليلات السوسيولوجية عند الرحيل الأول من علماء الاجتماع مثل إميل دوركايم Durkheim الذي حدد أيضا العلاقة المتبادلة بين الأفراد و المجتمع،

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان/ **سوسيولوجيا الاتصال و الإعلام**، مرجع سبق ذكره، ص172.

و ذلك عندما أهتم بدراسة التنظيمات و المؤسسات الاجتماعية مثل دور النقابات Unions أو الاتحادات المهنة و العمالية، و اعتبرها تنظيمات ثانوية تلعب أدوار وظيفية لمراعاة حقوق أفرادها و أيضا تحديد المسؤولية و العلاقة المتبادلة بين أعضاء هذه النقابات أو الأفراد و السلطة السياسية(الدولة) و هذا ما ظهر أيضا لدى تحليلات علماء البنائية الوظيفية و لا سيما علماء الجيل الثاني من أمثال بارسونز parsons و "ميرتونmerton و تحليلها لمجموعة من المتطلبات و الأدوار الوظيفية للأنساق و النظم و التنظيمات الاجتماعية بصورة عامة.

و بالطبع لقد انعكست هذه التحليلات السوسيولوجية على أراء العديد من المتخصصين في مجال الاتصال و الإعلام من أمثال "التشول altscholl" و أليوت alliott و "ميريل merrill" و "بارنيBerney" و "دينيس Dennis" الذين اهتموا بتحديد مجموعة من الوظائف و المسؤوليات التي ترتبط بوسائل الإعلام و هي باختصار:

الوظيفة السياسية، الوظيفة التعليمية، وظيفة المنفعة، الوظيفة الثقافة ، كما اهتمت هذه الدراسات بتحديد عدد من المسؤوليات مثل المسؤولية تجاه المجتمع و المسؤولية تجاه (الذات) المؤسسة الإعلامية، و السعي عموما لتحقيق الوظائف العامة التي تتضمن الدور الفعال لوسائل الإعلام في المجتمع إلا أن نظرية المسؤولية الاجتماعية لا تزال تواجه جدلا مطولا حول قضايا متعددة ترتبط بالمسؤوليات المتبادلة بين وسائل الإعلام و المجتمع.

و من أهم هذه القضايا الصراع حول المصالح و التعامل مع مصادر الأخبار و صدقها و الدقة، و العدالة الموضوعية، و الذوق الجيد، و التحايل في جمع المادة الإعلامية و الخصوصية، و الخصومة و التعاون مع الحكومات، و أخيرا قضية الهيمنة و الاحتكار الثقافي و الإعلامي.[1]

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان/ **سوسيولوجيا الاتصال و الإعلام**، مرجع سبق ذكره، ص،ص173-174.

تحديد المفاهيم:

1) الوضعية السوسيومهنية: "هي انعكاسات المحيط الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و المحيط التكويني على وضيفة القائم بالاتصال"[1].

التعريف الإجرائي: يظم مصطلح السوسيومهنية مختلف النواحي و الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية أو النفسية المحيطة بالصحفي في مؤسسة التلفزيون الجهوي بوهران و التي تؤثر على مهنته و أداءه الإعلامي.

2) الوضعيية: "يقصد بها الظروف أو الحال و هي مجموعة وقائع خاصة ترافق حدث أو تحيط بوضع لتضفي عليه دلالة خاصة".[2]

التعريف الإجرائي: هي مختلف الأوضاع المحيطة ببيئة الصحفي التي يعيش فيها و التي تؤثر عليه باعتباره جزء من هذا المجتمع.

3) الصحفي:"الصحفي بكسر الصاد أو فتحها هو المزاول لمهنة الصحافة أو هو كل من اتخذ الصحافة مهنة له يمارسها على سبيل الاحتراف أو شبه الاحتراف و يشمل العمل الصحفي التحرير في الصحف و إخراجها و تصحيح موادها و إمدادها بالأخبار و التحقيقات و المقالات و الصور و الرسوم"[3].

التعريف الإجرائي: هو عنصر مهم من عناصر العملية الاتصالية و هو الشخص المسؤول عن صياغة الرسالة الإعلامية و حرصه على إيصالها إلى الجمهور في أحسن الظروف.

---

[1] محمد جمال الفار/ **المعجم الإعلامي**، ط1، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2006، ص44.
[2] المرجع نفسه، ص48.
[3] طارق سيد احمد الخليفي/ **معجم المصطلحات الإعلام**، انجليزي- عربي، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص182.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: "المراسلون المحليون في الصحافة المكتوبة" "دراسة سوسيومهنية لمراسلي الصحف في الجزائر لرضوان بوجمعة"[1]:

تنطلق هذه الدراسة من تحقيقات ميدانية تمت طوال سنتين كاملتين، سعت للإجابة عن مجموعة من الانشغالات التي تشكل صلب توجهات البحث في مجال علم اجتماع المراسلين و كان الهدف من هذه التحقيقات يرمي إلى معرفة الخصائص و السمات العامة لمراسلي الصحف المكتوبة الجزائرية، عمومية كانت أو خاصة من حيث تحديد فئات السن و الجنس و الأصول الاجتماعية التي ينحدر منها المراسلون بالإضافة إلى الوضع الاجتماعي للمراسل و ظروفه المعيشية و المهنية.

مس هذا التحقيق مراسلي كل الصحف الجزائرية التي لا زالت تصدر إلى غاية منتصف سنة 2004 في سبع ولايات و هي البويرة، بجاية، وهران، الشلف، تيبازة، تيزي وزو، بومرداس، شمل التحقيق الذي استخدم الاستبيان 273 مراسلا صحفيا و هو عدد المراسلين الذين قبلوا الرد على الأسئلة من مجموع 350 مراسلا مستجوبا.

تعرف دراسات الاتصال الجماهيري نقص ملحوظا في مجال الأبحاث الخاصة بالمرسل و لا يتعلق الأمر هنا بسوسيولوجيا الصحفيين فحسب بل يتعدى ذلك إلى كل مهني الاتصال الجماهيري من مراسلين و منشطين و مخرجين و غيرهم من مهني الاتصال الجماهيري.

العجز المسجل في نطاق الإجابة عن التساؤل الخاص بمن يكون منتج الرسالة الإعلامية؟ و الملاحظة أن الدراسات الإعلامية و الاتصالية في الجزائر تبقى ضعيفة كما و نوعا بالمقارنة مع الحركية التي تعرفها

[1] رضوان بوجمعة/ **الصحفي و المراسل الصحفي في الجزائر**، دراسة سوسيومهنية، الطبعة الأولى، الجزائر، دار طاكسيج للنشر و التوزيع، 2008، ص33.

هذه الدراسات في المجتمعات الغربية، تبقى نادرة بالنسبة للصحفيين و منعدمة بالنسبة لباقي المهنيين في قطاع الاتصال الجماهيري، و من هذه الفئات يبقى مجال الدراسات فيها منعدما الدراسات الخاصة بفئة المراسلين الصحفيين سواء مراسلي الوسائل الإعلامية في الداخل أو في الخارج.

لذلك يأتي هذا البحث الميداني ليتوجه نحو بعض اهتمامات مجال سسيولوجيا المراسلين عبر التساؤل عن الخصائص و السمات العامة للمراسلين و عن اهتماماتهم و مشاكل الممارسة الإعلامية في الميدان.

إن التوجه نحو دراسة المراسلين الصحفيين و خاصة في السياق الجزائري له أكثر من أهمية يرجع جزء من هذه الأهمية لشساعة جغرافيا الجزائر من جهة و لتعدد التعابير الثقافية و الاجتماعية للجمهور الجزائري، مما يزيد من أهمية عمل المراسل الصحفي و يضاعف أهمية الاتجاه نحو دراسته.

شمل التحقيق الذي استخدم استمارة الاستبيان 273 مراسلا موزعين كما يلي:

البويرة30 مراسلا، بجاية 40 مراسلا، وهران 34 مراسلا، تيبازة 30 مراسلا، تيزي وزو 101 مراسلا، بومرداس 18 مراسلا.

و تشكل هذه الولايات بمجموعة من المؤشرات و المعطيات الاقتصادية و الديمغرافية و الاجتماعية و السياسية فضاء مهما من حيث المعايير التي قد تفسر بعض القيم الإخبارية التي تحدد أجندا قاعات التحرير فيما يتعلق بأهمية وطنية على المستويات السياسية، الاقتصادية ، الثقافية، الرياضية و الاجتماعية.

أبرز هذا التحقيق الميداني مجموعة من النتائج التي نعتقد أنها ضرورية و أساسية من أجل فهم بعض أجزاء الممارسة الصحفية في الجزائر و مشاكل المقروئية و المهنية و أخلاقية المهنة و إشكالية ضعف الأخبار المحلية في الصحافة الجزائرية كما و كيفا من بين هذه النتائج:

-ضعف الأخبار المحلية في الصحافة الجزائرية.[1]

[1] رضوان بوجمعة/ **الصحفي و المراسل الصحفي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص34.

-كثرة المشاكل المهنية في الممارسة الإعلامية و عدم توفر الكفاءة لانعدام التكوين و التخصص بالإضافة إلى تدهور و تدني المستوى المعيشي لهؤلاء و معاناتهم من الفقر و قلة الدخل المالي و المشاكل العائلية التي تزيد من الضغوط و صعوبة الظروف الاجتماعية.

أما عن السمات فقد أظهر المسح على أن نسبة الإناث و الفئة العمرية الغالبة هي أن معظمهم شباب محصور بين سن 25 و 45 عاما أما التخصص العلمي فقد تعددت التخصصات العلمية في نشاط المراسلة الصحفية بل منهم من لا يملك مؤهل الجامعة أو الدراسات الأكاديمية في معاهد الصحافة.

الدراسة الثانية: دراسة محمد قيراط :" بعنوان دراسة سيسيولوجية للقائم بالاتصال الإعلامي"

تعتبر هذه الدراسة السوسيولوجية من أهم الدراسات الأمبريقية التي اهتمت بدراسة القائم بالاتصال الإعلامي و يسميه هنا "قيرط" بالصحفيين، حيث اهتم بالكشف عن تأثير العوامل الاجتماعية و الجماعية على الأداء المهني للصحفي فنبه إلى ضرورة الاهتمام بالظروف الاجتماعية لرجال الإعلام، كما استنتج أن العلاقات الاتصالية الموجودة بين الصحفيين لها أثر كبير على الممارسة الإعلامية خاصة علاقة الزمالة و الاحترام المتبادل التي تؤدي إلى تكاثف الجهود و العمل كفريق من اجل العمل الإعلامي على أكمل وجه و لقد توصل الباحث على النتائج التالية:

أن في الواقع هذا الصحفي يخضع لعدة ضغوطات نفسية و اجتماعية داخل و خارج المؤسسة فالنفسية ترجع إلى التوتر الذي يعيشه خوفا من الرقابة و فقدان المنصب و طمعا في إرضاء المسؤولين من اجل الترقية فكل هذا يجعل الصحفي متكلف و مصطنع في سلوكاته فلا يكون مرتاحا نفسيا ليحدث الذي بدوره يصبح ضغطا نفسيا و الاجتماعية هي سوء حياته المعيشية.[1]

[1] قيراط محمد/ **أهمية رجال الإعلام في عملية الاتصال و الحاجة إلى دراسته**، المجلة الجزائرية للاتصال، بن عكنون، الجزائر، 1982، العدد03.

الدراسة الثالثة: دراسة عبد الله زطلة "القائم بالاتصال في الصحافة:

و التي تمحورت حول مختلف جوانب الممارسة الإخبارية للقائم بالاتصال في الصحافة المصرية، مع التركيز على الخلفيات الثقافية و التعليمية و الانتماء الحزبي نحو الوسيلة و سياستها و الضغوط التي يتعرض لها كما يعالج ادوار القائمين بالاتصال كحراس ببوابات في الصحافة المصرية، و ذلك من خلال عمليات الاختيار و التقويم و الحذف و الإضافة و اتخاذ قرارات النشر، و غيرها من الأمور المتعلقة بالممارسة الإخبارية للقائم بالاتصال في صحافة مصر، و قد خلص بذلك إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-71,8 % من إجمالي عينة المبحوثين بالصحف القومية، أجمعوا على أن العمل الصحفي الإخباري بالصحافة الحديثة يتطلب بالضرورة مؤهل جامعي في الإعلام.

-69% من عينة الصحف القومية، 60,9% من عينة الصحف الحزبية ذكروا على أن اهتمام صحفهم بالتقدم التكنولوجي ينعكس انعكاس كبيرا على أدائهم لعملهم الإخباري.

-44,3% من المستجوبين من عينة الصحف القومية و 38,1% من المستجوبين من عينة الصحف الحزبية عن رضاهم التام عن أداء عملهم الإخباري و 49,2% من عينة الصحف الحزبية 44,3% من عينة الصحف القومية أعربوا عن الرضى إلى حد ما و نسبة 11,4% من عينة الصحف القومية، 12,7% من عينة الصحف الحزبية غير راضين على أدائهم الإخباري.

-يحتل النظام الصحفي القائم في مصر مكان الصدارة في الترتيب التنازلي لعوائق حرية الابتكار و التجويد في العمل الصحفي الإخباري بالصحف القومية و الحزبية على حد سواء.

-أثبتت الدراسة ضعف الانتماء الحزبي للصحفيين، و ذكرت نسبة 70% من عينة الصحف القومية و 42,8% من عينة الصحف الحزبية أن هذا الانتماء لا يؤثر إطلاقا على أداء عملهم.[1]

[1] د:عبد الله زلطة/ **القائم بالاتصال في الصحافة**(دراسة نظرية و ميدانية)، الأهرام، ط1، 2006،ص95.

-يعتبر عنصر طبيعة موضوع الخبر و أهميته أكثر العناصر فاعلية في نشر الأخبار في الصحف القومية و الحزبية و هو أمر مؤشر يدل على الإدراك السليم و الوعي و الفهم الصحيح للوظيفة الإخبارية كإحدى الوظائف المهمة للصحافة الحديثة.

-اختلاف خمس قيم إخبارية (الدقة— الأهمية- الموضوعية- الفائدة- الصدق) المركز المتقدم في سلم القيم التي يستند إليها الصحفيون في كل من الصحف القومية و الحزبية، أثناء الممارسة الإخبارية، و تشابهت أراء الصحفيين من أفراد العينة إلى حد كبير في ترتيب هذه القيم.[1]

الدراسة الرابعة: دراسة "سيكوك قويدر" تحت عنوان "الصحافة المكتوبة بالجزائر "، واقع الصحفيين بين التحولات الهيكلية و الإختلالات الوظيفية دراسة سوسيولوجية تدخل ضمن الدراسات العليا أي ما بعد التدرج في مستوى الماجستير في علم الاجتماع السياسي دفعة 1996 بجامعة وهران.

أين قام الباحث بدراسة أهم التحولات، و المراحل التي تميزت بها الصحافة المكتوبة الجزائرية مركزا على أحداث أكتوبر من عام 1988 و قد احتوت المذكرة على أربعة فصول و مفصل منهجي بعد المقدمة بطبيعة الحال، و اعتمد الباحث على ثلاث مناهج بحثية و هي المنهج التاريخي أين تناول بالنقد و التحليل لمختلف الأطر و القوانين المنظمة للعمل الصحفي بالجزائر و تحديد المسار التاريخي للصحافة المكتوبة الجزائرية حيث امتدت الدراسة ثلاث سنوات و هي (93-94-95) 1900 و في ثلاث ولايات كبرى هي الجزائر العاصمة، وهران، و قسنطينة.

ثم منهج تحليل المحتوى الأمر الذي يساعد على الكشف عن محتوى بعض الجرائد و ربط نتائجه مع أهداف الدراسة لمعرفة التوجه الايديولوجي للصحافة الجزائرية أن ذاك و مدى تأثرها بأحداث أكتوبر 1988 تأثير القوانين الإعلامية و التعديلات الدستورية الجزائرية على الصحافة المكتوبة و على الصحفيين

[1] د:عبد الله زلطة/ **القائم بالاتصال في الصحافة**، مرجع سبق ذكره،ص95.

على وجه الخصوص و هذا ما أكده الباحث من خلال دراسة الصحفيين و توزيع الاستمارات ليستخلص السمات و الصفات السوسيومهنية التي يتميز بها الصحفيين بالصحافة المكتوبة الجزائرية، معتمدا كذلك على المنهج البنيوي كمقاربة سوسيولوجية في علم الاجتماع الاتصال الذي يركز على دراسة الصحفيين من الناحية الاجتماعية و هو الجزء الذي يهمنا في كوننا نريد أن نكشف عن أثر الخلفية الاجتماعية للصحفيين على أدائهم في العمل.

و توصل الباحث إلى النتائج التالية ذكرها:

-تأثر الصحافة المكتوبة بأحداث أكتوبر 1988 و انعكاساتها على الصحف مع مرور الجزائر بحالة الطوارئ و الأأمن الأمر الذي يهدد استقرار الصحفيين.

-معاناة الصحفيين و الظروف الاجتماعية القاسية التي تحد من الأداء المهني الجيد.

-الرداءة في العمل الصحفي لانعدام التخصص و التكوينات.[1]

-أزمة الحزب أو ما سماه الباحث بصحافة الحزب الواحد أين كان الحزب الحاكم أن ذاك يسيطر على النشاطات الصحفية حتى جاءت أحداث أكتوبر 1988 التي سمحت بظهور التعددية السياسية التي انعكست على الصحافة ليأتي قانون الإعلام 1990 الذي يتضمن التعددية الإعلامية في الصحافة المكتوبة الأمر الذي يساعد على إنشاء جرائد و صحف خاصة مستقلة من الدولة و السلطة.

-الظروف الاجتماعية المزرية التي يعمل فيها الصحفي الجزائري تحد و تصعب أدائه الإعلامي الصحفي مما يجعلنا نقول أن الصحافة حقا مهنة المتاعب.

[1] سيكوك قويدر/ **سيرورة الصحافة المكتوبة بالجزائر**، واقع الصحفيين بين التحولات الهيكلية و الاختلالات الوظيفية، مذكرة ماجستر دفعة1996، تحت اشراف الدكتور : لعلاوي.

-عدم احترام أخلاقيات المهنة و العمل الصحفي و وجود مضايقات من طرف بعض الجماعات الضاغطة على الصحفي مثل السلطة و جماعات الإرهاب و التطرف التي حصدت أرواح العديد من الصحفيين الجزائريين.

-وجود مشاكل في التكوين و غياب مفهوم الاحترافية.

-أزمة في الإنتاج الإعلام الجزائري و تأخره.

-العوائق السياسية التي تجبر الصحفي على التحزب و الدخول تحت مظلة الأحزاب من خلال كتاباته و نشاطاته الصحفية.

-انعدام الموضوعية في تحليل بعض المواضيع خاصة السياسية منها.

و مجموعة من النتائج التي من شأنها أن تخدم موضوعنا لكون أن السياق الاجتماعي نفسه أي تقصد به أن مكان البحث هو الجزائر و من المؤكد أن فيه تقارب كبير بين الموضوعين لأن الباحث تناول فيه جزء من الدراسة الصحفيين أي سميناه نحن بالقائم بالاتصال.[1]

[1] سيكوك قويدر/ **سيرورة الصحافة المكتوبة بالجزائر**، مرجع سبق ذكره.

الإطار النظري

الفصل الأول

القائم بالاتصال ونظرية حارس البوابة الإعلامية

المبحث الأول: مجالات القائم بالاتصال

المبحث الثاني: القائم بالاتصال و نظرية حارس البوابة

تمهيد:

يتمحور الفصل الأول حول القائم بالاتصال أي الصحفي و مختلف الجوانب المحيطة به، حيث قمنا بتعريف الصحفي و مختلف البحوث القائمة عليه، إضافة إلى نظرية حارس البوابة هذه النظرية التي درست الصحفي و بحثت عن مختلف العوامل المؤثرة عليه و على تحكمه في الرسالة الإعلامية، أما المطلب الثاني فكان معنون "بالقائمون بالاتصال و انتقاء الأخبار" من طرف الصحفي و الدور المكلف به تجاه الإعلام.

المبحث الأول:مجلات القائم بالاتصال

المطلب الأول: تعريف القائم بالاتصال(الصحفي)

من هو القائم بالاتصال.؟

هو الشخص الذي يبدأعملية الاتصال بإرسال الفكرة أو الرأي أو المعلومات من خلال الرسالة التي يقوم بإعدادها.

وهناك عوامل عدة تساهم بشكل أو بأخر في تزايد فعالية القائم بالاتصال ومدى تأثيره في إقناع الجمهور الملتقي ،وتتمثل هذه العوامل في:

1. **المصداقية:**"الصدق في نقل المعلومة،أو عرض القضية دون تحيز أو هوى،ويقوم الصدق علي تحرى الحقائق و الوقائع و الالتزام بروايتها كما وقعت".[1]

ومن ثم ينبغي أن يكون الصدق صفة ملازمة للقائم بالاتصال ،حتى يمكن أن يكسب ثقة الجمهور الذي يتوه إليه،ويتمكن من إقناعه لان الإقناع مرتبط بمدى ثقة الجمهور في القائم بالاتصال وقبوله وكلما تحرى القائم بالاتصال الصدق كلما زادت ثقة الجمهور ويرى"اليكس تان" إن المصادر المتميزة أقل تأثير

[1]حسنين سفيق/ **سيكولوجية الإعلام**،دط،دبلو،دار فكر و فن للطباعة و النشر و التوزيع،2008،ص26.

من المصادر غير المتميزة ،وتؤدي هذه المصداقية إلى تغيير فوري لدى الجمهور نظر لتقنها فيه كما أن المصداقية أكثر تأثير ا علي الجاذبية.

2. **الإيمان بالقضية و الفهم الدقيق لها**:إن الإيمان العميق بالرسالة و العقيدة الثابتة بالمبدأو اليقين الراسخ من أهم الصفات التي ينبغي أن يتحلي بها القائم بالاتصال فالإيمان بالرسالة التي يوجهها القائم بالاتصال أمر بديهي و إلا فان كلامه سوف يكون تكلفا و تصنعا و الإيمان يقوم علي قناعة تامة ويقين قاطع وعلي القائم بالاتصال أن يكون فهم دقيق لما يقوله وان يحيط إحاطة كاملة بالموضوع الذي يقدمه ويلم بجوانبه الضرورية حتى يمكن أن يقدم الموضوع بوضوح ويسير كاملين وكما أن عليه أن يلم بأخر تطورات القضية التي يطرحها.

3. **وضوح الهدف و الغاية**:وينبغي أن يكون الهدف محددا وواضحا إمام القائم بالاتصال ،ويجب أن يركز في رسالته على هذا الهدف ومن تم لا ينبغي الخلط بين أكثر من موضوع أو تصيد أفكاره وعبارات ليس بينها رابط ولا تخدم الهدف الأساسي الذي صاغ من اجله الرسالة.

4. **السمعة الحسنة**:"إن السمعة الحسنة للقائم بالاتصال تساعد كثيرا علي استقطاب الرأي العام ،وبناء جسور الثقة معه و التأثير فيه ومن ثم فعل القائم بالاتصال أن يكون بعيدا عن مواطن الشبهات لأن إثارة الشبهات تضعف من قمة رسالته و تأثيره و تهون الاستجابة لهذه الرسالة".[1]

5. **فهم الجمهور دراسته**:إن مهمة فهم الجمهور و الإعلام الجماهري مهمة صعبة بعض الشيء حيث يضم هذا الجمهور شرائح كثيرة مختلفة في ثقافتهم ومستوياتهم ومداركهم ،ومع ذلك ينبغي التعرف علي هذا الجمهور حتى يتمكن تقديم الرسائل التي تناسبه ،و تلاؤم ظروفهم ،بحيث يستفيد معظم هذا الجمهور من هذه الرسالة ،وعلي القائم بالاتصال أن يحدد طبيعة الجمهور الذي يتوجه إليه ،لأن لكل شريحة أسلوب

[1] حسنين سفيق/ **سيكولوجية الإعلام**، مرجع سبق ذكره، ص27.

معين ولغة محدثة تناسب مستواهم ،ومضمون يلاءم ظروف و إمكانياتهم ،وأمزجتهم،ومشاعرهم ، و أفكارهم ،وتصوراتهم أو ميولهم واتجاهاتهم.

6. **الجاذبية و التشويق** :إذا كان الجمهور يتباين في أشياع كثيرة ،فان ذلك يفرض علي القائم بالاتصال اختيار المدخل المناسب و الأسلوب الملائم ،الذي يلفت أنظار الجمهور و المداخل كثيرة و متعددة كما يكون مقدمة مشوقة ،وحكمة أو بيتا من الشعر أو استفهاما يثير اهتمام الجمهور فبراعة الاستهلاك و التشويق في المقدمة رهن باستمساك الملتقي و جدبه نحوى القائم بالاتصال ،فإذا لم يكن الاستقلال مشوق خسر كثيرا من جمهوره مهم كان الموضوع شيقا.

وإذا كان المقدم قد أوتي جاذبية فطرية فانه من الممكن أن يجذب القلوب دون تكلف أو تصنع و هو أسلوب مهم ومحبب للنفوس ،خاصة إذا كان القائم بالاتصال قريبا من الجمهور في أفكاره و جوانبه النفسية و الاجتماعية.

معوقات خاصة بالمرسل :كثير ما تتمحور الصعوبات التي يواجهها المرسل في إيصال رسالته للمستقبل حول الأسباب التالية:

-عجز المرسل عن صياغة الرسالة واضحة.

-تركيز تفكير المرسل حول ذاته وعدم مراعاة مصلحة الآخرين.

-تكوين أفكار و أحكام نمطية مسبقة تتعلق بالمستقبل .

-الموقف العدائي من الجمهور.

-عدم قدرة المرسل علي تقييم درجة تفاعل المستقبل مع الاتصال.[1]

[1] حسنين سفيق/ **سيكولوجية الإعلام**، مرجع سبق ذكره، ص28.

– "تدخل الدواعي في عملية الاتصال بمعني أن يقوم المرسل بإسقاط دوافعه وحاجاته علي المستقبل هذا من شأنه سوية الرسالة الأصلية و إعاقة التفاعل الطبيعي".[1]

المطلب الثاني: بحوث القائم بالاتصال

أولا: بحوث القائمين بالاتصال:media professionals resarches

تزايد اهتمام الباحثين بدراسة الفئات المهنية group Professionalالتي تقوم بإعدادوإنتاج محتوى الرسائل الإعلامية أي كان نوع هذه الرسائل كتب مطبوعة،أو صحف أو مجلات أو إذاعة أو تلفزيون ،أو مجموعة اتصالات السلكية ولا سلكية أو الأقمار الصناعية أو شبكات المعلومات أو الحاسبات الآلية وجاء عموما الكثير من الدراسات لتحديد الفئات الهامة بهذه الوسائل وهما مجموعة الأفراد الذين يشتركون في عمليات الإنتاج و الرسائل الإعلامية التي تكون جاهزة للتوزيع بواسطة،أي وسيلة من وسائل الاتصال الجماهري كما يشارك هذه المجموعة كل من يسهم أيضا في عمليات الخلقو الإبداع و الرقابة و الإدارة والتوزيع في نفس الوقت.[2]

كما ركزت عدد من الدراسات علي تحليل كل من مركب الشخصية المهنية و سلوكياتها و أدوارها التطبيقية و المهنية ،و التي تتمثل في عملية الذكاء الفردي وسمات الشخصية العامة و القدرات المعرفية و الاتصالية و التقويمية وغيرها ذلك من المقومات التي يهتم بها علماء اجتماع التنظيم sociology of organicitionوالتركيز عموما علي بحوث الإدارةالإعلامية administration of mass mediaفي نفس الوقت تركز البحوث دراستها علي تحليل الأدوار المجتمعية للقائمين علي الاتصال مثل عمل الصحافة و المحررين الصحفيينفي عمليات الضغط و التأثير علي العمليات الحكومية و التأثير علي أراء الجماهير وتعبئة

[1] حسنين سفيق/ **سيكولوجية الإعلام**، مرجع سبق ذكره، ص29.
[2] عبد الله محمد عبد الرحمان/ **سوسيولوجيا الاتصال و الإعلام** ، دط، الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية 2006، ص71.

الرأي العام ،بالطبع يتم ذلك في حدود البيئة الاجتماعية و مركب السياسة الداخلية و الخارجية التي تحيط بالمؤسسة الإعلامية .

وتعد دراسة "كيريت ليفين" k.lewin نموذج للدراسات التي أجريت بعد عام 1947،و التي اهتمت بتفسير مصطلح(حارس البوابة) gate keepوالتي تعتبر أولى الدراسات التي أعطلت اهامات لفئة القائمين علي الاتصال و التي سعى فيها "ليفين" لدراسة ديناميكيات الجماعة الصغيرة وعلاقتها بالعوامل صنع القرار و السلوك الفردي و الجماعي ،وبالطبع قد ظهرت دراسات متعددة علي هذه الفئة وعلاقتها عموما سواء بالمجتمعأو المؤسسة الإعلاميةأو الجمهور أو الوسيلة و المضمون الإعلامي ،وأيضا المقومات الاجتماعية والأخلاقية و المهنية ،وعمليات الخلق و الإبداع وغيرها من المتغيرات و المظاهر الأخرى ومن أهم الدراسات التي تندرج تحت هذا النوع علي سبيل المثال ،دراسات كل من bawerوباس bassو والتر walterو زيمرمان zimmermen و سولمان shulanوغيرهم آخرون.[1]

ومن منظور سيكوسيولوجي لدراسة وظائف الاتصال الجماهري التي حددها "جون بيتنر" gbittner وخاصة عندما درس عالم النفس الاجتماعي "كريت ليفين" و الذي استخدم لأول مرة مفهوم "حارس البوابة"gate keeper بصورة مميزة للأفراد و الأشخاص أو الجماعات القائمة علي الاتصال في المجتمعات و المؤسسات الحديثة والذين يتحكمون في سير المواد الإخبارية في قناة الاتصال حيث عرف حارس البوابة بأنه شخص أو مجموعة منظمة بشكل رسمي ومتصلة و مباشرة بعملية توصيل أو نقل المعلوماتمن فرد إلىآخر عبر وسيلة الاتصال ،ومن ثم قد يكون الحارس هنا منتجا سينمائيا ناو في للدعاية ومسئولا للعلاقات العامة أو مهندس لمراقبة محطات التلفزيون أو صحفي أو كاتب أو مذيعا أو منظم برامج أو غير ذلك من القائمين و العاملين في وسائل الاتصال الجماهري بصورة مباشرة .

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان/ **سوسيولوجيا الاتصال و الإعلام**، مرجع سبق ذكره، ص71.

وكما يضيف "كيريت ليفين" أن فهمه لوظيفة القائمين او العاملين في وسائل الاتصال أو من يعتبرون حراس للبوابة تتحد سواء عن طريق نقلهم للمادة الإعلامية بصورة واقعية مباشرة،

وعن طريق إعادة ترتيب و تنسيق المعلومات التي يتم الحصول عليها أوإعادة صياغتها وتشكيلها مرة أخرى لإعادة نشرها أو توصيلها إلى الجمهور وذلك في ضوء الاتجاهات والقيم والميول ووجهات نظر الجمهور أو المرسل ذاتهوبإيجاز ،يخلص "ليفين" إلى وجود ثلاث وظائف أساسية بحارس البوابة او القائمين علي عملية وسائل الاتصال الجماهري والتي يمكن تلخيصها بصورة موجزة كما يلي :

-تحديد المعلومات التي يتلقاها عن طريق تحرير المعلومات مثل إرسالها للجمهور.

-زيادة كمية المعلومات حتى يتم زيادة حجم الحصيلة الإعلامية .

-إعادة ترتيب أوإعادة تفسير المعلومات.

عموما تلك أهم الوظائف التي طرحها "ليفين" عن القائمين علي عملية الاتصال والتي تؤكد أيضا علي الدور الوظيفي والمهني لهذه الفئة من المهنيين ووسائلهم الإعلامية التي تلعب دورا أساسيا في المجتمعات الحديثة وذلك عن طريق إجراء التغيير والتحديث والتطور المستمر ونقل التراث الثقافي والحضاري بصورة عامة.[1]

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان/ **سوسيولوجيا الاتصال و الإعلام**، مرجع سبق ذكره، ص72.

المبحث الثاني: القائم بالاتصال ونظرية (حارس البوابة):

المطلب الأول:دراسات القائم بالاتصال (المرسل)

أصبحت المؤسسات الإعلامية في القرن الحادي و العشرون مؤسسات اتصال ضخمة تتصارع داخلها المصالح .كما أن كل مؤسسة هي في حد ذاتها نظام معقد للسلطة والنفوذ والمراكز ،وحينما تدرس ما يحدث داخل الجريدة أو محطة الإذاعة أو محطة التلفزيون نشعر بالدهشة من مدى تعد والتشابك أعمالها ففي داخل تلك المؤسسات الإعلامية تتخذ يوميا ،بل وفي كل دقيقة قرارات مهمة وخطيرة ونظر لاهمية تلك القرارات بالنسبة للجماهير يجب أن نعرف الأسلوب الذي يتم بمقتضاه اتخاذ القرارات و المراكز أو المناصب التي تنفذ فعلا تلك القرارات،وطبيعة القائم بالاتصال ،والأمور التي تؤثر علي اختيار المواد الإعلامية ، والقيم والمستويات التي يعتنقها القائمون بالاتصال.

والواقع انه من الصعب علينا أن نفسر السبب في إهمال الباحثين حتى وقت قريب لدراسة ما يحدث داخل المؤسسات الإعلامية ودراسة القائمين بالاتصال وعلينا أن نعترف ،عند تحديد تأثير الرسالة الإعلامية بأن القائم بالاتصال لايقل أهمية من مضمون الرسالة ليس معنى هذا أن الباحثين لم يكتبوا عن رجال الإعلام القدامى،فالواقع أن تاريخ الصحافة حافل بتاريخ حياة أعلام الصحافة كذالك تقوم الجامعات بتدريس ما يحدث داخل الجريدة أو أسلوب عملها لطلبة الصحافة،ولكن الذي نقصده هنا القيام بتحليل وسائل الإعلام كمؤسسات لها وظيفة اجتماعية ودراسة دور ومركز العامل بالجريدة ،أي الصحفي أوالظروف أو التي تؤثر علي اختيار مضمون الصحف فالأخبار هي مايصنعها الصحفيون ولكن كيف يصنع أولئك الصحفيون الأخبار؟[1]

[1]د.فواز منصور الحكيم / **سوسيولوجيا الإعلام الجماهيري** ،ط1،الأردن،دار أسامة لنشر والتوزيع، 2011م، ص،ص44، 45.

يقول لوين:انه علي طول الرحلة التي تقطعها المادة الإعلامية حتى تصل إلى الجمهور هناك نقاط أو (بوابات)يتم فيها اتخاذ قرارات بما يدخل وما يخرج وانه كلما طالت المراحل التي تقطعها الأخبار حتى تظهر في وسيلة الإعلام ،ستنتقل بنفس الشكل أو بعد إدخال بعض التغيرات عليها لهذا يصبح نفوذ من يديرون هذه البوابات والقواعد التي تنطبق عليها ،والشخصيات التي تملك بحكم عملها سلطة التقرير يصبح نفوذهم كبيرة في انتقال المعلومات ،أن دراسة (حارس البوابة)هي في الواقع دراسة تجريبية ومنتظمة لسلوك أولئك الأفراد الذين يسيطرون في نقاط مختلفة علي مصير القصص الإخبارية".[1]

و لكن من هم حراس البوابة geet keepars ؟ إنهم الصحفيون الذين يقومون بجمع الأنباء وهم مصادر الأنباء الذين يزودون الصحفيون بالأنباء ،وهم أفراد الجمهور الذين يؤثرون علىإدراك واهتمام أفراد آخرين من الجمهور للمواد الإعلامية ،كل أولئك حراس البوابة في نقطة ما أو مرحلة ما،من المراحل التي تقطها الأنباء.

وقد أظهرت دراسات "جيبر" أنه إذا كان المحرر يختار عينه ممثلة مما يصله من أنباء يمكن أن نقول قد وفق في أداء عمله وقال يمكن عن طريق ملاحظة الأسلوب الذي يختاره بمقتضاه المحرر أنباء لفترة لا تزيد عن أيام قليلة أن تتنبأ بما قد يختاره في يوم أخر وكان الأمر المشترك بين جميع محرري الأنباء ،الذين لاحظهم جيبر ،هو أن الضغوط التي يفرضها الواقع البيروقراطي والعمل في حجرة الأخبار يعتبر من أقوي العوامل تأثيرا أو محور الأنباء الخارجية يعمل دائما حسابا للضغوط الميكانيكية في عمله أكثر مما تشغله المعاني الاجتماعية ووقع الأخبار باختصار كانت ظروف إخراج الصحفية.والروتين البيروقراطي والعلاقات الشخصية في داخل حجرة الأخبار تؤثر أساسا علي عمل ذلك المحرر وقد أظهرت دراسات جيبر حقيقتين تبعثان علي القلق:

[1] د.فواز منصور الحكيم / **سوسيولوجيا الإعلام الجماهيري**، مرجع سبق ذكره،ص،ص46.

أولا:أن محرر الأنباء الخارجية كان في سلوكه سلبيا ولا يلعب دورا فعالا كالقائم بالاتصال ،فهو لا يدرس بشكل انتقادي الأنباء التي تصله برقيا ،وهناك بعض الدلائل التي تشير إلىأن محرر الأنباء الخارجية كصحفي يعمل ملازما لمكتبه وقد تختلف دوافعه عن المخبر الذي ينتقل من مكان إلى مكان أخر لكي يجمع الأخبار ،ويؤثر هذا بالتالي علي ما يختاره ذلك المحرر من أنباء وربما كان محرر الأنباء الخارجية كسولا ،أو أصبح كسولا لان رؤسائه لا يشجعونه علىأن يصبح أكثر نشاطا ،وبشكل عام فهذا المحرر لا يختار برقياته بشكل يظهر انه يقيم ما يقدمه بشكل نقدي.

ثانيا:أن محرر الأنباء الخارجية ،كالقائم بالاتصال ،ليس لديه إدراك حقيقي لطبيعة الجمهور ،ولهذا فهو لا يتصل بذلك الجمهور في الواقع الأمر،إذا كانت المهمة الأساسية للصحيفة هي تقديم تقرير هادف عن الظروف المحيطة ،من أجل خدمة القارئ فيمكن أن نقول أن هذه المهمة كانت تؤدي فقط بالصدفة.[1]

المطلب الثاني: القائمون بالاتصال وانتقاء الأنباء

إن سياسة الدولة ،لا يمكن لها أن تطبق بصورة مرضية للمسؤولين إذا لم يتفاعل القائمون بالاتصال مع هذه السياسة ويرى.عبد الوهاب كحيل. أن حراس البوابات لديهم القدرة في إبراز أو إخفاء بعض الأخبار وذلك انطلاقا في اتجاهاتهم الثقافية وإيديولوجية كل واحدة منهم وبهذا يبسطون نفوذهم في نشر الأخبار ولحراس البوابات دور كريم في عملية انتقاء الأخبار ،فإذاالتزموا بالأخبار المتبقية عن مجتمعاتهم فإنهم يسهمون في عملية التنمية القومية الشاملة وإلافإنهم يصبحون أداة هدم في المجتمع ،ويرى الباحث وران بريد(1964) أن القائمين بالاتصال في بعض الأحيان ينشرون الخبر في الصفحات الداخلية أو يهملون بعض الأخبار أو يحرفونها ،وفي أحيانا أخرى يضحون بالسبق الصحفي تدعيما لقيم المجتمع والمحافظة عليها.

[1]فواز منصور الحكيم ، **سوسيولوجيا الإعلام الجماهيري**، مرجع سبق ذكره،ص،ص46.47.

حدد الينوكوستا aleinolouiseda costa مدير جريدة أفرايد نوفيل الأسبوعية عده معايير ،يستخدمها المحررون الأفارقة في تقييم الأنباء الدولية التي يختارونها علما بأن هذه المعايير شائعة الاستخدام في بعض المناطق العالم الثالث ،وهي:

1. معيار الأمن السيكولوجي السياسي فالمواد الإخباريةالتي تقلل من شان السياسات الوطنية ،أو تسبب التوتر أو قلقا للرأي العام يتم حجبها فالأخبار التي تتعلق بأمن الدولة يحق للأعلام إخفائها ،فالصدق دائما قد يخلق ضررا كبيرا ،لذالك يكون نسبيا ،وهذه النسبة من الصدق لا تنفى موضوعية الإعلام علي الرغم من أن الصدق الجزء من عناصر الموضوعية.

2. معيار مصالح المجتمع ،تعطى أولوية للأخبار الجيدة عن الدولة التي لها نفس المصالح السياسية و الاقتصادية والثقافية أو الايديولوجية .

3. معيار حتميات السياسة الوطنية تنشر وسائل الإعلامالأخبار المتصلة بالدول الإخبارية التي اتفقت مع السياسات التي وضعتها الحكومة الوطنية.

فكل هذه العوامل المتداخلة مجتمعة ،تؤثر علي القائمين بالاتصال في الدول الإفريقية ،بعض دول العالم الثالث ،خلال تغطيتهم للأنباء الداخلية أو الخارجيةدون أن يحيدوا عن السياسة العامة للإعلام(فحرات البوابات في بعض وجهات النضر دون الإخبارية أي لا يلتزمون بطح الرأي الآخر،ففي بعض الأحيان لا تكون لديهم المعرفة ،الكافية بطبيعة الخبر،وفي أحيان أخرى ،تتوفر المعلومات حتى لا يستطيع المخبر أن يميز بين الصالح و الطالح منها،كما أن عملية السبق الصحفي قد توقع الصحفي في هذا الأشكال ،فتنشر الأخبار مبتورةأو مشوهة فجميع هذه العوامل تفقد الخبر موضوعيته.[1]

[1] عبد الحليم موسى يعقوب،**الصحافة والقيم الإخبارية**، ط1،الأردن،الحامد للنشر والتوزيع ،2001م، ص، ص 44،45.

إن عملية انتقاء الأخبار يقصد بها الباحث عن الجدارة الإخباريةللأنباء لتحديد ما يجب أن يختار ومن يجب ان يهمل و أي الأنباء تحتل المكانة البارزة ،وأي الأخبار جديرة بالعناوين الضخمة إذاأنالنبأ الرئيسي تكون له الصدارة في الصفحة الأولي ويبرز بخطوط عريضة ،وتضيفي عليه جميع العناصر لإبراز ،فعملية انتقاء الأخبار من أعقد المراحل التي يمر بها الخبر الصحفي حتى يتم نشره في الصفيحة أو وضعه في سلة المهملات وذلك لتداخل بعض عوامل و الاعتبارات إلى نوعين هما:

الأول:العوامل والاعتبارات المتعلقة بطبيعة الخبر نفسه ،والمقصود بها العناصر التي يحتوي عليها الخبر ،أو الخصائص التي تميزه.

الثاني:اعتبارات أخرى لا علاقة لها بطبيعية الخبر ،بل تتعلق بالظروف و الأوضاع السياسية أو المهنية التي تعمل الصحيفة في إطارها ،مثل سياسة الصحيفة ،والرقابة والموازنة ،بين كم ونوع الأخبار التي تنشرها الصحيفة ،نوعية الأخبار ،مقدرة الصحيفة علي استيعاب كم معين من الأخبار ،حجم الصيغة ،نوعية الصحيفة من حيث تخصصها،موعد الإصدار ،(صباحية والمسائية)

السياسة التحريرية والتغطية الإخبارية:

تذكر "د.إحسان عسكر" أثر السياسة التحررية في التغطية الإخبارية للصحيفة ،وأحصن عددا من العوامل التي تأثر في ترويج هذه السياسة التحريرية ،عن طريق عرض الأخبار وتقييمها علي النحو التالي:

أ. نشر ما يدخل في دائرة اهتمامها ،تحت عنوان ضخم ،أي يرفع قيمة الإخبارية.

ب. تطور قيم الخبر ،وفق أغراض الجريدة،أي تلوين الخبر.

ج. طمس قيم الواقعية للأنباءبإحاطتها بسبيل من الأحاديث و التصريحات التي تزيد أو تقلل من قيمها ،وفق اتجاهات الجديدة وسياستها.[1]

[1]عبد الحليم موسى يعقوب،**الصحافة والقيم الإخبارية**، مرجع سبق ذكره،ص 45.

د. استخدام الرسوم الكاريكاتورية لتعليق علي الخبر ،بقصد التأثير علي قيمته الذاتية الموضوعية والإيحاء برأي أو فكرة معينة.

ه. القضاء علي الموضوعية في الخبر بطمس قيمته الأصلية.

فالسياسة التحريرية للصحيفة تؤثر علي مدى التزام الصحيفة بالموضوعية ،إذ أن كل خبر يخالف هذه السياسة التحريرية لا تستطيع الصحيفة أن تبرزه بصورة موضوعية ،لأن السياسة التحريرية تصبح في هذه الحالة المرشد الذي يسترشد به الصحفيون ،في تغطيتهم الإخبارية بجميع الأحداث.[1]

و خصوصا الصحف الحزبية أو التي تحمل إيديولوجية محددة إذا لا تستطيع أن تحيد عن هذه الإيديولوجية ،لذلك تحاول تطوير قيم الأخبار لتتماش مع السياسة التحريرية أو تضرب خصما عن الأخبار التي لا تتوافق معها،ولكن إذا تعارضت السياسة التحررية ،مع القيم الوطنية فان الصحيفة حينئذ، يمكن أن تتنازل لإعلاء هذه القيم الوطنية ،ومحاولة إبرازهابشتى الوسائل والأساليب وفي هذه الحالة لا ينبغي أن تتقيد الصحيفة بالموضوعية الغربية ،لان الالتزام بالموضوعية في هذه الحالة ،يتعارض مع أعظم قيمة في المجتمع ،ويؤدي ذلك إلى ارتكاب الخيانة العظمىhigh treason في حق الدولة.[2]

[1] عبد الحليم موسي يعقوب ، **الصحافة والقيم الإخبارية** ،ص47.
[2] المرجع نفسه، ص48.

خلاصة:

في الأخير نقول أن القائم بالاتصال أو الصحفي هو الركيزة الأساسية و الفعالة في العملية الإعلامية و بالتالي يجب أن يتميز بمجموعة من الصفات التي تؤهله لأن يكون أهلا لهذه المهنة و نجد أن اهتمامات الباحثين اختلفت حول هذه الفئة و ذلك للدور الفعال و المهم حيث تعتمد عليها المؤسسة بشكل كبير و من بين الباحثين كريت لورين الذي تحدث عن الحارس البوابة الإعلامية، إضافة إلى حبير و بريد هذا الأخير الذي تحدث عن القائم بالاتصال و كيفية نشره للأخبار و توزيعها، و بالتالي على الصحفي أن يكون حريصا على إتمام مهمته الإعلامية على أكمل وجه لأنه محط أنظار الجميع و مادته تصل إلى عامة الناس.

الفصل الثاني

وضعية الصحفيين الإجتماعية و المهنية التي تؤثر على أدائهم المهني

المبحث الأول: الضغوط التي يتعرض لها القائم بالاتصال (الصحفي)

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة –أوضاع العمل الصحفي–

المبحث الثالث: النموذج التصوري للقوي الاجتماعية و الايديولوجية و السيكولوجية التي

تؤثر على اختيار القائم بالاتصال الصحفي للمضمون الإعلامي

تمهيد:

يتمحور هذا الفصل حول القائم بالاتصال أي الصحفي و مختلف الضغوط الاجتماعية و النفسية و الاقتصادية التي يتعرض لها الصحفي سواء كانت من داخل المؤسسة الإعلامية تخص قسم الأخبار أو زملاء العمل أو ضغوط من طرف الإدارة و مختلف الإمكانيات المادية التي يسبب انعدامها نقص في اداء الصحفي لمهنته، أو من خارج المؤسسة الإعلامية كالضغوط من طرف السلطة أو ضغوط الاجتماعية التي تؤثر على نفسية الصحفيين كالمشاكل الاجتماعية و الأسرية ...الخ من الضغوط التي يتعرض لها الصحفيون على غرار باقي البشر، و بالتالي هذا الفصل يلخص لنا مختلف الأوضاع الاجتماعية و المهنية بالإضافة إلى الضغوط الممارسة على الصحفي من قبل المسؤولين التي تساهم بشكل كبير في انتقاء الصحفي للمضمون الإعلامي..

المبحث الأول:الضغوط التي يتعرض لها القائم بالاتصال (الصحفي)

تتنوع الضغوط التي يتعرض لها القائم بالاتصال الصحفي،ولا تقتصر هذه الضغوط على نظام الصحفي دون الأخر إذ هي قائمة في الأنظمة الصحفية السلطوية والشيوعية والليبرالية ،لكنها تتفاوت من دولة لأخرى ومن نظام سياسي وصحفي إلى نظام أخر.

ويمكن حصر أهم الضغوط التي يتعرض لها الصحفيون فيما يلي:

1-ضغوط سياسية حكومية.

2-ضغوط مهنية.

3-ضغوط نفسية و عصبية.

4-ضغوط اجتماعية.

5-ضغوط من جانب جماعات التطرف و الإرهاب.

المطلب الأول: الضغوط السياسية و الاجتماعية

أولا:الضغوط السياسية التي يتعرض لها القائم بالاتصال:

1-**الضغوط السياسية التي يتعرض لها القائم بالاتصال في الوطن العربي** :صنف الدكتورفاروق أبو زيد في دراسته عن النظم الصحفية في الوطن العربي العقوبات و الجزاءات الموقعة على القائمين بالاتصال في الدول العربية ،فحدد ثلاث أنواع من الجزاءات و العقوبات على النحو التالي:

النوع الأول الجزاءات و العقوبات القضائية ،وهو النوع الذي يسود النظام الصحفي الليبرالي ،حيث للسلطات القضائية وحدها حق توقيع الجزاءات والعقوبات الصحفية.

-**النوع الثاني**:الجزاءات والعقوبات الإدارية،وهو النوع الذي يسود كلا من النظام الصحفي و السلطوي و النظام الصحفي الاشتراكي حيث يحق للسلطات الإدارية الحكومة أو من يمثلها حق توقيع الجزاءات والعقوبات الصحفية .

-**النوع الثالث**:الجزاءات والعقوبات القضائية والإدارية ،وهو النوع الذي يوجد أيضا في كل من النظام الصحفي السلطوي والنظام الصحفي الاشتراكي ،حيث يعطي لكل من السلطات القضائية والسلطات الإدارية معا حق توقيع الجزاءات والعقوبات الصحفية .

واستنتج الدكتور فاروق أبو زيد من دراسته أن 18.75% فقط من الأنظمة الصحفية العربية تلجا للجزاءات والعقوبات القضائية ،بينما تلجأ37.5% منها للجزاءات و العقوبات الإدارية.

و43.75%من الأنظمة الصحفية العربية تلجأ للجزاءات والعقوبات القضائية والإدارية معا،ويقول التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان عن الممارسة الصحفية في الوطن [1]العربي عام 1995 ،إن ممارسة

[1] د:عبد الله زلطة/ **القائم بالاتصال في الصحافة(دراسة نظرية و ميدانية)**، مرجع سبق ذكره، ص50.

حرية الرأي والتعبير لم تكن أفضل حالا من ممارسة الحريات الأخرى (إذ شهدت ممارستها ضغوطا من الجهتين)الأولى من جانب الخصومات ،والثانية من جانب جماعات التطرف ،وقد مال الاتجاه العام لدى الحكومات العربية نحو تقيد حرية الصحافة والنشر ،وشمل ذلك سن قوانين جديدة تزيد من المحظورات وتكرس حماية الموظفين العموميين وتضعف الضمانات المتاحة للصحفيين كما شمل وقف عدة صحف وتوقيف صحفيين وإحالة بعضهم للمحاكمة ،واستخدام الضرب أحيانا ضد بعض الصحفيين (وبضرب التقرير الصادر في منتصف عام 1996 أمثلة حية للضغوط التي يتعرض لها الصحفيون من جانب بعض الحكومات العربية.

في مصر تمت إحالة صحفيا وكاتب على التحقيق القانون 93لسنة 1995 من بينهم معظم رؤساء تحرير صحف المعارضة .

-في المغرب:اتخذت السلطات الحكومية إجراءات تقليدية شملت حجز جريدة أسبوعية تصدر في الدار البيضاء (ماروك إبدو)وتوقيف جريدة أسبوعية أخرى تصدر من باريس (جون أفريك)وخطر دخول بعض الصحف الأجنبية مثل كومند (الفرنسية وذلك بمقتضى تشريع استثنائي قائم يجعل الصحافة خاضعة للسلطة المكلفة لوزير الداخلية.

-في الأردن :تم توقيف العديد من الصحفيين خلال عام 1995 أو إحالتهم للمحاكمة ،من بينهم رئيس تحرير صحيفة (صوت المرأة)، وكذا رئيس تحرير صحيفة المجر الذي أحيل للمحاكمة بتهمة تعكير صلات الأردن بدولة عربية ،ومراسل صحيفة الحياة نتيجة مقال كتبه عن اختراق عراقي للإعلام الأردني.[1]

[1] د:عبد الله زلطة/ **القائم بالاتصال في الصحافة**، مرجع سبق ذكره، ص،ص289-290.

-في الجزائر،جرى اعتقال بعض المراسلين و الصحفيين ،من بينهم رئيس تحرير صحفية (ليبرتي)وخطر صدور صحيفة الوجه الأخر لمدة ستة أشهر بدعوة نشر أخبار كاذبة وخطر صدور صحيفة (ليبرتي) لمدة 15 يوما بدعوى نشر أخبار معرضة .

-في اليمن:استمر توقيف صحف الحزب الاشتراكي ،وتوقيف عدة صحف مستقلة من بينها الشورى و الأيام والو حدود ويمن تايمز ،وأحيلت (الشورى)ورئيس تحريرها للمحاكمة ،وتعرض الكتب للفصل من عمله الجامعي واختطافه و الاعتداء عليه بسبب مقالات نشرها عملا بحرية الرأي.

-في العراق:يتم فرض رقابة شبه مطلقة على الإعلام ،وتعم المواطنين العراقيين حالة من الخوف من العقوبات القاسية التي قد تصل حد الموت لمن تكتشف معارضته للنظام السائد ،لذا يصبح من الصعوبة[1] بمكان توافر الظروف التي تتكفل بجعل حرية إرادة الشعب هي مصدر الأساسي لسلطة الحكومة والتي تتضمن تكوين الآراء و التعبير عنها في مأمن من التلاعب والتسوية والتأثير وفيما يتعلق بحريات الرأي والتعبير والصحافة و الإعلام بالإعلام بالعراق ذكرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في تقرير صادر لها في شهر ديسمبر عام 1995 أن نحو خمسين معتقلا في قضايا ذات طابع سياسي مازالوا يقبعون داخل السجون كما شهد عام 1995إحتجاز وتوقيف بعض الدوريات والصحف الأجنبية وذلك في ظل الصلاحيات التي يمنحها القانون العراقي لوزارة الداخلية في احتجاز ووقف المطبوعات .

-في لبنان :يعاني بعض الصحفيين اللبنانيين من الممارسات القمعية والإرهابية التي تتخذها السلطات الإسرائيلية حيال الصحفيين في المنطقة المحتلة من جنوب لبنان.

وبخلاف ما يتعرض له الصحفية اللبنانيون من الضغوط والمضايقات من جانب السلطات الإسرائيلية المحتلة للجنوب اللبناني .فقد لقي القرار الصادر عن مجلس الوزراء اللبناني في شهر سبتمبر 1996 الخاص

[1] د:عبد الله زلطة/ **القائم بالاتصال في الصحافة،** مرجع سبق ذكره، ص290.

بالترخيص لبعض وسائل الإعلام المرئي و المسموع وعدم الترخيص لبعضه الأخر .لقي عدم ارتاح من جانب الصحفيين اللبنانيين وإتحاد الصحفيين العرب الذي أصدر بيانا أعلن فيه أن الأمانة العامة للإتحاد تتابع بقلق شديد نتائج هذا القرار الذي سيؤدي إلى إغلاق مؤسسات إذاعية و تلفزيونا قائمة.[1]

ب–القوى و العوامل المؤسسية المؤثرة على توجيه المضمون الصحفي :

الضغط من السلطة:إن سيطرة السلطة السياسية على شبكة المعلومات الرئيسية في المجتمع واستخدامها كيف شاءت بحد من قدرة القائم بالاتصال على حصول على المعلومات الدقيقة التي يعتمد عليها ،وهو من يفقد عمله المصداقية ،وتحدد السلطة السياسية من جانبها مكانة القائمين بالاتصال على مستوى القيادي ،وهي تختارهم عادة من العناصر المؤيدة لسياستها،وتمنحهم العديد من المزايا المعنوية والمادية،ودرجة من النفوذ السياسي غير الرسمي لدى الدوائر الحكومية المختلفة.

وميل السلطة إلى ممارسة ضغوط على الصحفيين نابع من أن الأجهزة الإعلامية لها القدرة على تشكيل وعي الجماهير ،وإذا ما تركت لهم الفرصة و الحريات المناسبة في أعمالها فإنهما بالضرورة تثير المتاعب لنظام الحاكم ،من خلال قدرتهم على النقد ،وهو ما سيؤثر على علاقة الجمهور بالسلطة ،وقد يدفع بهما إلى العمل على ضرب هذه السلطة والسعي إلى تغييرها .وتضمن السلطة من خلال سيطرتها على الصحفيين توجيه حركتهم إلى ما تخدمها ،وإقناع الرأي العام بها وتحميلها في نظر الشعب ،وتقليل فرص ومجالات كشف الفساد و المساعدة صياغة رأي عام غير معارض وغير فاعل .

وهناك نوعين من الضغوط التي يتعرض لها الصحفيون في مجتمعات العالم الثالث:

1–**الضغوط المعنوية** :وتتصل بفرص النشر ،واحتلال المناصب العليا في الصحافة ،حيث تقتصر هذه الفرص على أشخاص لهم مواصفات معينة أهمها الولاء الشديد للنظام السياسي القائم يغض النظر عن

[1] د:عبد الله زلطة/ **القائم بالاتصال في الصحافة،** مرجع سبق ذكره، ص291.

امتلاكهم المواهب أو الكفاءة المناسبة ،وفي هذه الحالة تسود قاعدة الثقة وتحجب قاعدة أهل الكفاءة والخبرة ،وتتمثل هذه الضغوط نوعا من تقييد فرص الارتقاء المهني ،وإهدارا لقاعدة الفرص المتكافئة أمام الجميع.

2-**الضغوط المادية** :وهي خاصة بحجب المكافآت المادية المناسبة ،والتعليمات المباشرة وغير المباشرة والقوانين والإجراءات التي تتنافى مع حرية العمل والقدرة على الإبداع والتجديد ،هذا إلى جانب إجراءات الرقابة الفنية والمهنية التي تتحول مع مرور الأيام إلى صنم لا يمكن انتقاده أو تجاوزه ،إضافة إلى سياسة العامة للدولة و الحكومة.[1]

ثانيا: الضغوط الاجتماعية التي يتعرض لها القائم بالاتصال:

يعرف الاجتماع الضغط الاجتماعي soclalpressure "بأنه جهود موجه نحو أفراده والجماعات بغرض التعديل سلوكها للحصول إلى بعض الأهداف المحددة .

والضغط الاجتماعي عن طريق الرأي العام يوجه غالبا إلى الحكومات والهيئات التشريعية للوصول إلى عمل ما فيما يتصل بمشاكل اجتماعية معينة .

وفي مجال الصحافة فأن القائم بالاتصال الصحفي لا يعمل في فراغ وإنما يعمل في إطار مجتمع يتألف من جماعات اجتماعية متشابهة في مستوياتها الاقتصادية والثقافية والتعليمية والعمرية ،ويفرض هذا التباين تباينا في الاهتمامات والمصالح والأهداف التي تسعى كل جماعة إلى تحقيقها ،ويقول أساتذة الاتصال إن هذا الصراع الدائر والمستمر في المجتمع يشكل ضغطا قويا على الصحيفة عند رسم سياستها التحريرية ،إذ تجد نفسها مضطربة عند معالجة القضايا والمشكلات المختلفة وتحديد ما ينشر وما لا ينشر أن تأخذ موقف

[1] سيد بخيث/ **العمل الصحفي في مصر**، ط1، القاهرة، العربي للنشر و التوزيع، 1998،ص103.

مؤيدا أو معارض لفئة معينة .ويدعى هذا الموقف يتحدد إلى حد كبير على ضوء ما يتوفر لكل جماعة من نفوذ سياسي واقتصادي يمكنها دون غيرها من الوصول للصحيفة وتوجيهها بما يخدم مصالحها .

يحدث هذا في الأنظمة الرأسمالية .من قبل جماعة رجال الأعمال وأصحاب الشركات والاحتكارات الكبرى والذين يؤلفون طبقة واحدة في النظام الرأسمالي .كما يحدث في الأنظمة الشمولية .من خلال الصفوة السياسية التي تتحكم في مقاليد الحكم والإدارة في البلاد.

ويرى بعض الباحثين أن وجود (جماعات الضغط)في المجتمعات المفتوحة الديمقراطية يعد ميزة حيث يكون أعضاء واعيين لما يفعلونه ،وكيف يفعلونه ويوجد في المجتمع الأمريكي العديد من جماعات الضغط lobbiesالأعمال التي تسعى إلى ممارسة تأثيرها على وسائل الاتصال الأمريكية .مثل جماعات رجال الأعمال ،والنقابات العمالية ،ورجال الكنائس ،والجماعات العرقية المهنية وجماعات المصالح العامة وتسعى هذه الجماعات-كما يقول الباحثون المهتمون بدراسة الاتصال في المجتمع الأمريكي ،إلى تحقيق المصالح العامة للمجتمع من خلال ممارسة ضغوطها على ممارسة الإعلام ويسعى أعضاء هذه الجماعات إلى محاولة تملك وسائل الإعلام ،والعمل فيها لتلبية حاجات القطاعات التي يمثلونها مثل المرأة والطفل والأقليات ومناهضة التفرقة العنصرية .كذلك تراقب جماعات الضغط الإعلانات ،وترسل خطابات إلى شركات الإعلان تعبر فيها موافقتها أو اعتراضها على مضمون الإعلانات وتضم جماعات الضغط أيضا المدافعين عن حقوق المرأة والمدافعين عن الحقوق المدنية والجماعات العرقية. والدينية والجماعات تمثل مختلف المهن والوظائف.[1]

وهكذا فإن تأثير الضغوط الاجتماعية على عملية الممارسة الإخبارية يعد من وجهة نظر أساتذة الاتصال – على درجة كبيرة من الأهمية إذ أنه –أي هذا التأثير –يتراوح بين قيم اجتماعية تكمن في أذهان الإعلاميين

[1] نبيهة صالح السامرائي/ **علم النفس الاعلامي**، مرجع سبق ذكره، ص،ص242-243.

يلتزمون بها حتى وأن كانوا لا يؤمنون بها .وبين أنواع من الضغوط الاجتماعية المباشرة المرتبطة بطبيعة النظام ذاته .الذي يقبل .على سبيل منطق المجاملات المحسوبية على حساب العمل .

المطلب الثاني: الضغوط المهنية و النفسية

الضغوط المهنية التي يتعرض لها القائم بالاتصال.

الضغوط المهنية من منظور إداري:

يصنف بعض أساتذة الادارة أسباب الضغوط المهنية إلى خمسة أنواع ،فهناك الأسباب الشخصية التي ترجع إلى نمط شخصية الفرد وقدراته ومهاراته وملكاته واتجاهاته،فالشخصية المنغلقة مثلا يعاني صاحبها من كثرة الضغوط ،وهناك الأسباب العائلية التي ترجع إلى الظروف المحيطة بالفرد في مجال الأسرة ،فمتاعب الأبناء والخلافات الزوجية وقصور المواد المالية للأسرة عن تلبية احتياجاتها تعتبر من العوامل الضاغطة على الفرد ،وهناك ثالثا الأسباب الوظيفية،حيث يؤدي شغل الفرد لوظيفته لا تتناسب مع مؤهلاته وملكاته ورغباته وفشله بالتالي في تحقيق ذاته من خلال قيامه بمهامها ،إلى إحباطه والضغط عليه ،وهناك أسباب تنظيمية تتمثل في تبعية الفرد لمدير سلطوي لا يسمح بالمشاركة أو المناقشة ولا يجيد العلاقات الإنسانية في تعاملاته مع مرؤوسيه ،كما أن قصور نظم الاتصال وتعقدها أو غموضها واعتماد التنظيم على طريقة البيروقراطية وتركيز السلطة ،تعد أسباب هامة لزيادة الضغوط على العاملين ،وهناك أخيرا أسباب بيئة تتمثل في صعوبة المواصلات وازدحام الشوارع واختناقات المرور وتلوث البيئة ومشكلات الإسكان وغيرها مما يجعلها تشكل عوامل ضاغطة على الفرد.[1]

ويرى بعض أساتذة الاتصال المتخصصين في إدارة المؤسسات الإعلامية أن الضغوط الإدارية تمارس تأثيرا حاسم على القائم بالاتصال،وهو تأثير يفوق القيود المهنية بمراحل عديدة كما أن الضغوط الإدارية

[1] د:عبد الله زلطة/ **القائم بالاتصال في الصحافة،** ص،ص319-321.

التي تحد من استقلالية وفاعلية العمل الإعلامي أكثر بمراحل من القيود التي تفرضها الأنشطة الصناعية وتجارية الأخرى لكن المشكلة تتعلق بالطبيعة غير الظاهرة للضغوط التي تمارسها المؤسسات الإعلامية مما يدفع البعض لتصويرها في اقل من حجمها الطبيعي.

الضغوط المهنية التي يتعرض لها القائم بالاتصال أثناء الممارسة الإخبارية:

أهتم العديد من الباحثين بدراسة الضغوط التي يتعرض لها الصحفيين في الحقل الصحفي وخاصة في غرفة الأخبار ومن بين هذه الدراسات دراسة بريد breed عن التحكم الاجتماعي في غرفة الأخبار حيث أكد الباحث في دراسته على قوة الضغوط غير الرسمية التي تؤدي إلى خضوع الكتاب و الصحفيين الذين قد لا يتفقون مع السياسة الخاصة بالمؤسسة الإعلامية ،ويرى (بريد)أن(مكانيزم)السيطرة عبارة عن أدوات تستحدث القائم بالاتصال لتوقع أو تجنب عدم موافقة رؤسائه على أساليب عمله ،وتتضمن هذه الأدوات :

أ-استخدام السلطة الرسمية وتوقيع العقوبات مع إمكانية إعطاء الموضوعات الخلافية لأشخاص مؤتمنين لتغطيتها.

ب-الاحساس بالالتزام و التقدير ناحية الرؤساء.

ج-المؤشرات الخاصة بتجنب الموضوعات ،أو بأسلوب التناول كالشطب على أجزاء من الموضوعات.

د-رغبة الصحفي في الاستمرار في وظيفته وعدم الإضرار بغرض الترقي.

ه-المناقشات داخل اجتماعات مجالس التحرير.[1]

[1] عبد الله زلطة/ **القائم بالاتصال في الصحافة**، مرجع سبق ذكره، ص321.

وفي دراستهما حول المعايير انتقاء الأنباء من الوكالات في غرفة الأخبار ،يرى الباحثين (إليوت وجو لدنج) eliote and goldino " أن هناك ثلاثة أنواع من المتطلبات أو الضغوط أو المعايير التي تتبعها وسائل الاتصال في انتقاء أخبار الوكالات :الضغط الأول ويأتي من الحكومة أو تفرضه الحكومة ،أما الضغط الثاني فيتصل بكل وسيلة منفردة من وسائل الاتصال ،وتلعب فيه مفاهيم الإعلاميين الخاصة عن الاتصال دورا هاما،والضغط الثالث هو ضرورة التعبير عن احتياجات أو رغبات الجمهور ".[1]

فقد تعددت اراء الباحثين فيما يخص هذه الضغوط فلكل رأيه فالبعض الآخر رجعها إلى امور تجارية و إيديولوجية.

وقد تابع بعض الباحثين أسباب خضوع الصحفيين في الأنظمة المختلفة ودواعي حرصهم على الالتزام بالسياسة التي تنتجها الدولة أو الصحيفة ،ويقول هؤلاء الباحثون إن الناشر ،سواء كان فردا أو جماعة وحكومة ،يمتلك الجريدة ويتوقع من جهة النظر التجارية أو الإيديولوجية ،أن يعطيه العاملون حيث أن في سلطته التقليل من مكانه الصحفي إلى جانب أنواع العقاب المختلفة و أقصاها الفصل إذا لم يطع الأوامر أو التعليمات .

وتقول الدكتورة أسماء حافظ :إن الصحفي يمارس مهام تحديد وتغطية الحملة الصحفية تحت توجيه الإدارة وفي إطار سياسة الصحفية التحريرية ،وهي مؤثرات و اعتبارات تتحكم إلى حد كبير في التحرير و النشر ،ومن بين جوانب تلك الظروف ،العوامل المتعلقة بأسلوب نقل واستقاء الأخبار وجمعها من مصادرها ،وكذا عناصر الإخراج و التصوير الصحفي والطباعة والتوزيع ،وكافة النواحي الأخرى الفنية والمهنية المتصلة بالنشاط الصحفي وتنبه الدكتورة أسماء إلى أهمية عدم تعريض الصحفيين المشاركين في الحملات الصحفية (لأية ضغوط ومؤثرات نفسية قد يعانون منها أو أية عقبات ومشاقات قد تواجههم في مهمتهم) .[2]

[1] د:عبد الله زلطة/ **القائم بالاتصال في الصحافة**، مرجع سبق ذكره، ص322.
[2] المرجع نفسه، ص322.

وفي دراسة أعدها ثلاثة من الأساتذة بجامعة أيوا الأمريكية حول قضايا القذف المرفوعة ضد وسائل الإعلام الأمريكية خلال الفترة من عام 1974-1984 ثبت أن الصحفيين يمضون معظم أوقاتهم تحت ضغوط عديدة مثل الوقت ،وضرورة تقديم الأخبار في أوقات معينة والرغبة في تحقيق السبق الصحفي ،وكذلك مقابلة بعض الأشخاص المتعلقين الذين يرغبون في مجرد الظهور في الأخبار ولو لأسباب تافهة[1]

وكذلك هؤلاء الذين يحاولون منع نشر الأخبار الحقيقة .

وبالإضافة إلى الضغوط المهنية السابقة التي يتعرض لها الصحفيون في مجال الممارسة الإخبارية للأحداث وعلى ضوء هذه التقاليد،والتي يجري باستمرار تطيع المحررين الجدد عليها،يتم الاهتمام بتقديم تغطية مكثفة لأنواع معينة من الأخبار بصرف النظر عن القيمة الإخبارية لها أو درجة أهميتها.

-ضغوط المنافسة مع الإعلام الإلكتروني:

دخلت المنافسة بين الصحافة المطبوعة ووسائل الاتصال الإلكترونية ،خاصة التلفزيون مجالا جديدا مليئا بالضغوط المهنية،التي يمثل عنصر الوقت وتحقيق السبق ،أهمها على الإطلاق ففي دولة كالولايات المتحدة ،حيث المنافسة بين وسائل الاتصال على أشدها ،تظل اللحظية أو الفورية أي تسجيل الأحداث والتعليق عليها فور وقوعها ،من أهم مبادئ الصحافة الأمريكية وأكثرها تبجيلا ،وينظر إلى وسائل الاتصال التي لا تقدم الإعلام الفوري ،على أنها متخلفة بصورة ميؤس منها ومفتقرة إلى الكفاءة ،أو على أنها –وتلك تهمة أكثر خطورة – فاشلة اجتماعي

ويقول خبير الإعلام الأمريكي (هربرت شيلر):إن عملية نشر المعلومات في الولايات المتحدة و المجتمعات الغربية الأخرى ،باستخدامها الإلكترونيات الحديثة و بانسياقها وراء دوافع التنافس تجري ممارستها أغلب الوقت في جو من الضغط والتوتر ،فبعد وقوع أزمة فعلية أو حتى كاذبة ينشأ جو هستري

[1] د:عبد الله زلطة/ **القائم بالاتصال في الصحافة،** مرجع سبق ذكره، ص323.

محموم بعيد تماما عن المعقولية ،ويؤدي الإحساس الزائف بالطابع الملح للأزمة المترتب على الأضرار على فورية المتابعة ،إلى النفخ في أهمية الموضوع ،ومن ثم تكون الخطوة التالية إفراغه من أي أهمية ،ونتيجة لذلك تضعف القدرة على التمييز بين الدرجات المتباينة لأهميته.

ولا تقتصر ضغوط المنافسة بين الصحافة ووسائل الاتصال الإلكترونية على حالة المجتمع الأمريكي ،فقد أدت تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا البث الإخباري بصفة خاصة ،في العديد من الدول العالم إلى جعل المعلومات أقل دقة ،فالصحفيون مضغوطون بسبب عنصر الوقت وعليهم تقديم تعليقات سريعة أحيانا على نصوص أو بيانات لم يقرءوها أو على أحداث لم يستوعبوا أبعادها و لم يحللوها بشكل كاف،ويعكس هذا الوضع سببا من أسباب التحريف غير المتعمد للأخبار [1]

حراس البوابات .... والضغوط المهنية :

يرى بعض الباحثين أن دور القائم بالاتصال الصحفي كحارس بوابة يعد نوعا من الرقابة ،ومن أبرز النتائج السلبية لهذه الرقابة —كما يقول هؤلاء الباحثون (تدهور مكانة المعايير المهنية التي ينبغي أن توجه العمل الصحفي ففي ظل هذا النوع من الرقابة تكون قدرة المادة الصحفية على خدمة السلطة هي (المعيار الأساسي لصلاحية نشرها ،وليس مهما في هذه الحالة أن تتوفر فيها معايير مهنية تتصل بدقتها ،أي صدقها في التعبير عن الواقع أو علاقتها باهتمامات الرأي العام ،وهذا الرأي يقتصر مفهوم (حارس البوابة)على رئيس التحرير المعين من قبل السلطة في معظم الدول النامية ،ومن بينها مصر،إلا أن العديد من الباحثين وأساتذة الصحافة يعطون لهذا المفهوم بعد أعمق و أعم وأشمل إذ يلعب المندوب الصحفي ورئيس قيم الأخبار ومدير التحرير ،ونواب رئيس التحرير وسكرتير التحرير الفني والمراجع الصحفي وغيرهم ،دور حارس البوابة في الصحيفة .

[1] د:عبد الله زلطة/ **القائم بالاتصال في الصحافة،** مرجع سبق ذكره، ص325.

وقد لقيت نظرية حارس البوابة منذ أعلنها عالم النفس النمساوي كرت لوين kuht lewinعام 1974 اهتماما كبيرا من جانب الباحثين وأساتذة الاتصال ،خاصة ما يتعلق بالضغوط المهنية التي قد يتعرض لها حارس البوابة ،أو ما يسببه من ضغوط على الصحفيين الذين يرون فيه رقيبا بديلا للرقيب الحكومي.

الضغوط النفسية العصبية التي يتعرض لها القائم بالاتصال:

اهتم عدد من الباحثين بدراسة (المناخ النفسي)للعاملين في المؤسسات المختلفة ،عرفه بعضهم بأنه عبارة عن المواقف أو الاتجاهات النفسية العامة التي يتخذها كل جمهور نوعي تجاه ما يتصل بالمؤسسة التي ترتبط بها مصالحه ،وقد تكون هذه الموافق أو الاتجاهات النفسية إيجابية فيكون المناخ النفسي داخل المؤسسة وخارجها صحيا وصالحا لتطورها وتقدمها ،وقد تكون سلبية فيكون المناخ النفسي فاسدا وغير صالح ،ومن هنا كانت أهمية هذا المناخ النفسي وخطورته بالنسبة لكل مؤسسة في المجتمع المعاصر.

وعلى صعيد الوضع الداخلي في الدولة النامية ،يعاني الصحفيون بها من أنواع مختلفة من التوتر فهم من ناحية قريبون من الحقائق السياسية في بلادهم مما يمكنهم من تأصيل العلاقات الشخصية المؤثرة على السياسات الداخلية ويعرفون الأسباب وراء أي شائعات وهم – من ناحية أخرى –على وعي بفجوة النفاق الموجودة دائما في أي نظام سياسي،أي بين التصريحات العلنية والحسابات الداخلية وتقول منظمة الصحفيين العالمية في دراستها التي أعدها رادى فاسيليف والسابق[1]

الإشارة إليها:إن مهنة الصحافة قد أصبحت –لتعاظم أهميتها ومسؤوليتها –أكثر مدعاة للتعب والإنهاك اللذين يسببان بالدرجة الأولى ،أمراض القلب بين الصحفيين وفي منطقة الخليج العربي ،أكدت دراسة أجريت على عينه من الصحفيين بثلاث صحف خليجية ،في منتصف التسعينات من القرن العشرين أن

[1] د:عبد الله زلطة/ **القائم بالاتصال في الصحافة**،مرجع سبق ذكره، ص،ص327-339.

الضغوط النفسية تأتي في مقدمة الضغوط التي يتعرض لها الصحفيون ،خاصة المحررون الأجانب الذين يعلمون في صحف تصدر في قطر غير أقطارهم الأصلية ،ورصت الدراسة هذه الضغوط في عدم الاستقرار العائلي أو الوظيفي خاصة بالنسبة للصحفيين العاملين في الصحف الأهلية ،وخشية هؤلاء الصحفيين من الخطأ لعدم معرفة طبيعة العمل بهذا البلد او ذلك وظروفه ،والخوف من الإنهاء المفاجئ للتقاعد ،وتخطى بعض الصحفيين في المكافآت والترقيات والعلاوات وفرص السفر مهمات صحفية إلى الخارج،أما الضغوط النفسية التي يوجهها الصحفي المواطن ،من أبناء دول الخليج فتتمثل في عدم الثقة في قدراته وكفايته ،وندرة الفرص التي تتاح أمامه لإثبات مهاراته الصحفية ،والتشكيك في مدى تحمله المسؤولية وشعوره الدائم بأن المناصب القيادية والإشرافية والامتيازات الأدبية والمهنية و يستحوذ الصحفيون الوافدون على معظمها بحكم الأقدمية والخبرة وكثرة العددية.[1]

-انعكاسات ضغوط العمل والاحتراق النفسي في العمل الإعلامي:

-إن محددات الميل للعمل الإعلامي ترتبط ارتباطا كبيرا بتحليل التأثيرات الضاغطة على مستوى سلوك الفرد ،وعلى إجمالي قراراته في إطار ميله للعمل الإعلامي وإن التأثيرات الضاغطة كثيرا منها الضغوط الأسرية ،وضغوط العادات والقيم والتقاليد من طراز الحياة العصرية ،والضغوط المادية الصعبة وضغوط العمل التي تتمثل في صعوبة التكيف مع جو العمل والذي ينشأ من تفاعل الفرد مع عمله.

ويشكل ضغط العمل تكيفا لسلوك العامل بما يتوافق مع الأداء الوظيفي وتقبل أراء الغير التي قد تتعارض مع رأيه و انصياعه للإجراءات والقوانين وغيرها من مشاكل العمل مما يسبب انحراف نفسيا أو سلوكيا للعامل كالتوتر العصبي ،و الانفعال والقلق وغيرها وتتأثر المشاركة في النشاط الإعلامي بنوع العمل أو الوظيفة ،وطراز الحياة وشخصية الفرد ،ومستواه التعليمي،وهي تفرز ضغوطا تشعر الفرد بالتعب والإرهاق والقلق

[1] د:عبد الله زلطة/ **القائم بالاتصال في الصحافة**،مرجع سبق ذكره، ص340.

والتوتر و الانفعال وتؤثر فيه نفسيا وجسميا .والدول المتقدمة و التي تتمتع بمستوى عال من التطور والاستقرار الاقتصادي والسياسي يدرك أفرادها هذه الضغوط بالإقبال على طلب الإعلامي ،غير أن الطلب الإعلامي في الدول النامية أو المتخلفة يعتبر أمرا كماليا لا ضرورة له.

-إن علم النفس الإعلامي يهتم بدراسة الضغوط النفسية ومعالجتها من خلال إشباع حاجات الموظفين الإعلاميين التي تقدم لهم الانبساط والراحة ،والاطمئنان فتخلصهم من هذه الضغوط ولو لفترة يستريح فيها الفرد ويستعيد نشاطه.[1]

-مفهوم وتعريف ضغوط العمل النفسية:

أدت ضغوط العمل إلى ظهور بعض الانحرافات أثرت على صحة العاملين فسيولوجيا:كقرحة المدة،صعوبة المهتم،ارتفاع ضغط الدم ،أمراض القلب.

نفسيا-الاكتئاب :عدم الاتزان الانفعالي ،الانطواء تغيير المزاج.

عقليا:صعوبة التركيز في العمل ،سرعة التغيير في الأفكار.

ذهنيا:تشتت الذهن ،الصعوبة في التحدث والتعبير ،الأرق.

ويعرف ضغط العمل على انه :

استجابة متكيفة لموقف أو ظرف خارجي ينتج عنه انحراف جسماني أو نفساني أو سلوكي لأفراد المنظمة .

مراحل الضغوط:لقد فسر العالم هانس أثر الضغوط على صحة الفرد والأمراض التي تسببها ومراحلها التي تمر بها على الشكل التالي :

[1] نبيهة صالح السامرائي/ **علم النفس الاعلامي**، ط1، الأردن، دار المناهج للنشر و التوزيع، 2007، ص،ص251-252.

1-الإنذار .....ويعني مواجهة الفرد لضغط بفعل مثير خارجي ،يؤدي إلى تنشيط نظام الضغط الداخلي ،ويثير وسائل الدفاع لدى الفرد كزيادة ضربات القلب أو احمرار الوجه أو سرعة التنفس .

2-المقاومة(للتكيف).....يتهيأ العضو أو النظام المناسب لمواجهة الضغط في حالة استمرار الضغط

3-الاستترافي حالة ضغط المقاومة وعدم القدرة على التغلب على ضغوط العمل وعدم تكيف الفرد مع هذه الضغوط فإن هذا سيستترف قدرات وطاقات الفرد مما يؤدي إلى انهيار نظم ووسائل التكيف.

إن الضغوط في العمل قد يكون سببها الفرد نفسه (الفروق و الاختلافات الفردية في سلوكية العمل والأداء ،الشخصية ،الجنس ،العمر،.....الخ ثم جماعة العمل (الزملاء) ثم الإدارة (اللوائح والقوانين المنظمة للعمل)كما سبق يؤدي إلى التوتر الذي يؤثر فسيولوجيا وذهنيا ،وعقليا،ومعرفيا،في سلوك الفرد.[1]

المطلب الثالث: الضغوطات التي يتعرض لها القائم بالاتصال من جانب جماعات التطرف والإرهاب:

مدخل: ضغوط التطرف والإرهاب من منظور دولي:

شهد عقد التسعينات من القرن العشرون تصاعدا لأعمال العنف والتطرف والإرهاب ضد أصحاب القلم والفكر .وأشارت الأرقام التي أعلنها بعض خبراء اليونيسكو-إلى أن عدد الانتهاكات التي تتعرض لها حرية الصحافة تبلغ حوالي 1500 حالة سنوية ،كما يقدر عدد الصحفيين الذي يلقون حذفهم سنويا،بزهاء ستين صحفيا.

ونظر التصاعد هذه الظاهرة بشكل مخيف،فقد عقدت مؤتمرات وندوات عديدة على مستوى العالم لبحثها ومناقشتها بشكل علمي،ومن بين تلك المؤتمرات ،مؤتمر فينا لحقوق الإنسان الذي عقد في عام 1993 وتضمنت توصياته توصية بنبد الإرهاب بجميع أشكاله واعتباره انتهاكا لحقوق الإنسان وحرياته

[1] نبيهة صالح السامرائي/ **علم النفس الإعلامي**، مرجع سبق ذكره، ص253.

الأساسية والديمقراطية وتهديدا لأمن الدولة واستقرار الحكومات الشرعية ،مع دعوة المجتمع الدولي للتعاون في منع ومكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي ،شهدت بعض البلدان في منتصف التسعينات من القرن العشرون اختطاف واغتيال صحفيين وكتاب من قبل جماعات إرهابية وعصابات تمارس نشاطها دون وازع من ضمير .وعلى سبيل المثال فقد وقع في شهر واحد نوفمبر 1995 العديد من الحوادث الإرهابية ،ففي مانيلا احتجز خمسة مسلحين المتحدث السابق باسم الرئيسية السابقة كورازوت أكينو في العاصمة الفلبينية مانيلا،وحصلوا على 40 ألف دولار مقابل إطلاق سراحه ،وقال المتحدث عقب الإفراج عنه إنه يعتقد أن مهمة المسلحين تهدف إلى إثارة الذعر في نفسه بسبب كتاباته الجريئة بجريدة (فلبين ستار) وعلى الصعيد العربي شهد الرابع الأخير من القرن العشرون تصعيدا من الدولة العربية ،وقد اهتم إتحاد الصحفيين العرب برصد هذه الانتهاكات —وذكر بيان اللجنة الدائمة للحريات بالإتحاد في ختام اجتماعات لها عقدت بالعاصمة التونسية يوم 7و8 مايو1981 إن عدد الصحفيين العرب يفقدون صحفيا كل شهرين،[1] وتضاف الى أساليب القتل،أساليب الخطف والاعتقال والأبعاد وتحديد الإقامة والحرمان من العمل الصحفي والحرمان من حرية الحركة على الساحة العربية ،وقد أصبح الصحفي العربي مواطنا مطاردا محاصرا ومهددا بالقتل في أي لحظة ،كذلك دخلت أجهزة القمع حرم المؤسسات الصحفية فأصبحت هي الأخرى معرضة للنسق.

أما في التسعينات ،فقد تصاعدت أعمال العنف والإرهاب ضد الصحفيين العرب في بعض الدول العربية بشكل مخيف ،ولعل ما تعرضت له الصحافة الجزائرية في منتصف التسعينات،ليدل دلالة واضحة على استفحال خطر الإرهاب والجرائم الإرهابية التي يتعرض لها الصحفيون ،وقد عبر وفد الجزائر في كلمته

[1] د:عبد الله زلطة/ **القائم بالاتصال في الصحافة،** مرجع سبق ذكره، ص،ص352-354.

أمام المؤتمر الثامن لإتحاد الصحفيين العرب الذي عقد بالقاهرة في شهر مارس 1996 ،عن خطورة هذه الظاهرة حيث اغتيل صحفيا خلال فترة وجيزة .

وقال وفد الجزائر إن الهجوم البربري لم يتمكن و لم ينل من عزيمة الصحفيين في الاستمرار في مهمتهم المتمثلة في الإعلام والنضال اليومي من أجل حرية التعبير في ظل دولة القانون.

ونظر لاهتمام المؤتمر الثامن لإتحاد الصحفيين العرب بقضية معاناة الصحفيين من جرائم التطرف والإرهاب ،فقد حرص المؤتمر على أن تتضمن قراراته وتوصياته إدانة كاملة لهذا النشاط الإجرامي غير الإنساني .وجاء في بيانه الختامي :(أدان المؤتمر الإرهاب بكل صوره و ألوانه بما أنه يسعى الى تفويض السلطة ومقاومة المجتمع بوسائل العنف في أية دولة عربية ويصادر حريات الصحفيين في التعبير ويمارس ضدهم أساليب التصفية الجسدية والترويع ،ويدين المؤتمر الإرهاب الذي يتستر وراء الأديان .والأديان منه براء(و أكد المؤتمر)أن الكفاح ضد الإرهاب يجب أن لا يخل بمبدأ التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان أو يستخدم كذريعة لتضيق الخناق على حريات العامة ،وعلى الحريات الصحفيين ووضع العراقيل أمام أداء رسالتهم).

ومن الملاحظ أن الجزائر كانت في مقدمة الدول العربية ودول العالم الثالث بصفة عامة التي تعرضت صحافتها في التسعينات من القرن العشرين لهجمات من جانب عناصر التطرف والإرهاب ،ما أدى منظمة اليونيسكو[1] إلى إصدار مناشدة للمجتمع الدولي في أوائل شهر ابريل عام 1996 لتقديم مساعدة مالية تبلغ 600 ألف دولار وذلك لإعادة بناء مغار الصحف الجزائرية المستقلة التي تم تفجيرها في فبراير من العام نفسه ونبهت المنظمة إلى أن المساعدة ستكون على شكل معدات وتجهيزات لتمكين تلك الصحف من مزاولة عملها .

[1] د:عبد الله زلطة/ **القائم بالاتصال في الصحافة**،مرجع سبق ذكره، ص،ص356-357.

وقد جاءت مناشدة اليونيسكو عقب سلسلة اجتماعية بين مدير المنظمة (فيدير يوكومايور)وممثلين عن إتحاد الصحفيين الدولي لناشري الصحف وجمعية الصحفيين الجزائريين والجمعية الجزائرية لنا شري الصحف ،وأكد مدير منظمة اليونيسكو إدانته لكل أشكال العنف التي تسفر عن الموت والدمار وشدد على أن الاختلاف في الأفكار والآراء والحوار مطلوب لبناء الديمقراطية.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة – أوضاع العمل الصحفي–

المطلب الأول:ضغوط غرفة الأخبار و الالتزام الاخلاقي

أولا:**ضغوط غرفة الأخبار**

تظهر قيم ومعايير واتجاهات صحيفة ما عند معالجتها للموضوعات الإخبارية بالإهمال أو التضخيم و الإبراز ،وقد تتعارض هذه القيم والمعايير والاتجاهات مع مثيلاتها التي يعتنقها الصحفي ،ولكن بمرور الوقت يتم تطبيع الصحفي وفق قيم ومعايير واتجاهات الصحيفة بعد إخضاعه بأساليب عدة منها:استخدم سلطة الصحيفة والعقوبات التي يلوح بفرضها أو توقيعها عليه،واستغلال ميل الصحفي ورغبته في نشر الأخبار التي يحصل عليها وأشار بريد breed إلى أن معظم رجال الأخبار يستجيبون لضغوط وتوقعات غرفة الأخبار ،وأن آليات السيطرة السابقة واستجابة القائم بالاتصال لها تشكل عملية التنشئة الاجتماعية للصحفي ،التي يمكن أن نطلق عليها التنشئة الاجتماعية الصحفية journalistic socialization

وبسبب عملية التنشئة الاجتماعية التي يمر بها القائم بالاتصال فإن ميوله وميول رؤسائه المباشرين عادة ماتكون متطابقة والاحتمال الأكبر أن يكون كليهما الصورة الذهنية نفسها عن الموضوع أو الخبر المثالي ،ونتيجة لذلك فنادرا ما يسأل القائم بالاتصال نفسه عما يريده رئيسه ،بل إنه يتبع نموذجا أقره مجتمع الصحفيين ككل ،وهو يعرف أنه كلما اقترب من هذا النموذج ضمن لموضوعاته فرصة للنشر [1]

[1] د: محمد حسام الدين/ **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**،ط1، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2003م، ص181.

،لذلك فنادرا ما يحتاج القائم بالاتصال ورئيسية للحديث مع أحدهم الأخر فالمناقشات بينهما مقتضبة في العادة ،فعدد قليل من الكلمات كاف لنقل الرأي أو وجهة النظر ،حيث إن كلا منهم يعرف كيف يفكر الأخر ،وكيف يتصرف حيال أي موضوع يعرض عليه.

ويتعرض الصحفي الشاب في أثناء عملية التنشئة الاجتماعية الصحفية إلى مواقف اختيار أخلاقية ،فرئيس التحرير أو رئيس القسم يلعب دورا كبيرا في تشكيل سياسية الصحفية أو قسم وتوجيه الصحفيين المبتدئين لشكل معين من القصة الخبرية يسعون لبلوغه ،وبما أن الأحداث تتنوع تفاصيلها وتختلف ملابسها ،فربما لا تأتي القصة كما يريدها رئيس التحرير أو رئيس القسم أو محرر الصفحة كل مرة ،فيبدأ الحوار الصراع الأخلاقي داخل الصحفي ،الذي لا بد أن ينتهي بسلوك ما،فإما أن يقدم الصحفي الشاب لرئيسه قصته الخبرية ويبرز عدم وصوله للصورة التي يريدها منه،أو يحور القصة الخبرية ليصل للنموذج الأساسي المثالي من وجهة نظر رئيسه.[1]

ثانيا: الالتزام الخلقي:

الالتزام الخلقي مرادف لمصطلح إعلامي هو الرقابة الذاتية،والرقابة الذاتية هي مجموعة من القيود والأفكار والآراء غير المحسوسة التي تحكم عمل الصحفي ،وهي المرجع الأساسي للإعلامي في تقويم أي عمل ،وهي نتاج الأيديولوجية الفكرية التي يعتنقها الإعلامي، والخط الذي يسير عليه ،كما تعني أيضا العملية التي تحقق للإعلامي التوازن بين قيمه ومبادئه والظروف التي يعيش فيها ،والضغوط الواقعة عليه،أو هي الضمير الحي في إطار من القيم والمثل العليا التي يعتنقها الصحفي للوصول إلى غاية سامية في جو من الحرية في التعبير.

والرقابة الذاتية تنقسم إلى نوعين:

-رقابة ذاتية سلبية تخضع للظروف الخارجية كالضغوط الحكومية المباشرة وغير المباشرة .

[1] د: محمد حسام الدين/ **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**،ط1،مرجع سبق ذكره، ص181.

-رقابة ذاتية إيجابية تخضع لقناعات الصحفي أو الكاتب والتزامه وضميره.

وتتشكل الرقابة الذاتية بنوعيها في ظل المبادئ الأخلاقية للإعلامي ،وهذه المبادئ عبارة عن نظام أو إطار يرشد ويوجه العمل ،في حين أن القانون يحدد ما يمكن القيام به وما لا يمكن القيام به في وضع معين،والمبادئ الأخلاقية مبنية على قيم شخصية ومهنية واجتماعية وأخلاقية تنشأ عن التفكير السليم ،وأن اتخاذ القرارات يعني ببساطة تطبيق هذه القيم في عملنا اليومي.

وأساس النجاح لوسائل الإعلام أن ينبني عملها على المبادئ الأخلاقية ،أن تقوم على أسس الموضوعية والمصداقية ،وأن تلتزم بالسعي للوصول إلى الحقيقة ،وتلتزم بالدقة والنزاهة،إن احترام القيم الأخلاقية والمهنية في مجال العمل الإعلامي عامة ،والصحفي خاصة ،وهو مسؤولية ملقاة حصرا على عاتق الصحفيين ووسائل الإعلام ،وقد وضعت الجمعيات والنقابات و الاتحادات الصحفية في مختلف أنحاء العالم قواعد أخلاقية لإرشاد وتوجيه عمل أعضاءها الصحفيين ،والرأي العام هو الحكم ،أي هو الذي يكافئ أو يعاقب في المجتمعات الحرة ،وتبقى المسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق الصحفيين في أي مجتمع ديمقراطي حر هو نقل المعلومات بدقة ونزاهة ،وإنصاف الرأي العام مع مراعاة القيم الأساسية بما في ذلك احترام الحياة والتضامن الإنساني وعدم الكذب أو التسبب بأذى غير ضروري أو انتحال أعمال الغير.[1]

والمشكلة الأساسية التي تواجهنا تتمثل في مدى وعي والتزام الإعلاميين بأخلاقيات مهنتهم السامية ،وما تفرضه عليهم هذه المهنة من الحفاظ على خصوصية الأفراد والحفاظ على أسرارهم والعمل بحيادية ومهنية والإيمان بالمسؤولية الاجتماعية للصحافة ودورها في خدمة المجتمع.

[1] د: محمد منير الحجاب/ **الإعلام و الموضوعية**، مرجع سبق ذكره، ص106.

بدا تدوين أخلاقيات العمل الإعلامي ومواثيق الشرف وقواعد السلوك المهنية للمرة الأولى في بداية العشرينات من هذا القرن ،وهناك الآن أكثر من 150 دولة فقط من بين 200 دولة في العالم لديها مواثيق لأخلاقيات المهنية تؤثر بشكل فعال على القائمين بالاتصال أو تحمي التدفق الإعلامي الحر.

وبصفة عامة وبمراجعة كافة مواثيق الشرف وقواعد السلوك المهنية المصرية والمغربية والأردنية والأوربية والأمريكية وغيرها سنلاحظ أنها هناك قواسم مشتركة بينها جميعا .

حددت أخلاقيات المهنية فيما يلي :

أولا:الموضوعية:وتتمثل في الجوانب الآتية:

-التزام التوازن والحياة كقيمة تحريرية للأخبار في المؤسسة الإعلامية ،بغض النظر عن مدى استقلاليتها ومصادر تمويلها أو الجهات السياسية والدينية الداعمة لها أو المرتبطة بها .

-السعي إلى إعطاء كل وجهات النظر المتباينة في موضوع ما حقها في التعبير بطريقة مهنية ومنصفة ومتوازنة و احترام الأخلاقيات في الرأي وعدم الانحياز إلى طرف ضد أخر.

-عدم إعداد خبر بذهنية مسبقة والوقوف على مسافة واحدة من الحدث وعدم تشويه أو التحريف أو إساءة استخدام المعلومات أو تقديمها بشكل منقوص.

-تقديم الحقائق المتاحة كما هي بما يسمح للجمهور تكوين وجهة نظره الخاصة وعدم محاولة توجيه تفكيره أو قراراته من خلال إقحام أرائنا الخاصة في نشرات الأخبار.

تبنى الحياد إلا في الكوارث الطبيعية والقضايا الإنسانية المشتركة التي تتطلب موقفا ايجابيا ،مع ضمان النقل الكامل للمعلومة.[1]

[1] د: محمد منير الحجاب/ **الإعلام و الموضوعية**، مرجع سبق ذكره، ص107.

-التعامل مع السياسيين والمسؤولين والجمهور بنزاهة ،وعدم تقطيع الخطابات أو المقابلات بشكل يسوده أو يحرف النص اوالصوت او الصورة ،وعدم استخدام مقتطفات النصوص خارج سياقها أو بطريقة تغير المعنى المقصود.

ثانيا:الصدق:هو الدافع لأبيات التعامل مع المادة الإعلامية ،فالحقيقة هي المحور المحرك للإعلامي وهي ليست حقا لأحد، ولا يحتكرها احد ،فكل واحد منا يمتلك جزءا منها،والوصول إليها ليس من خلال الطرق الملتوية ،ولا القصيرة المشوبة بما يخدش تقتها وصدقها وواقعيتها ،بل يمكن الوصول إليها من خلال مقارنة العمل من شخص لأخر ،والتأكد من مصداقية المصدر ،واحترام الكرامة الإنسانية ،مما يقتضى عرض الأخبار والصور بما لا يمس هذه الكرامة جماعية كانت ،لفئة أو ثقافة او دين ،أو فردية مثل عرض صورة شخصية دون إذن من صاحبها ،إن هذا يقتضي استعمال وسائل قانونية سليمة للحصول على المعلومات ،بحيث لا يجوز استعمال أساليب الخداع أو التوريط أو الابتزاز أو التلاعب بالأشخاص .[1]

ثالثا الدقة :

والدقة هي محور الصحافة المسؤولة والمهنية ،لذا فإننا لن نسلم بصحة المعلومة التي نحصل عليها من أطراف رسمية أو غيرها ،قبل التأكد من دقتها قدر الإمكان ،والاعتماد على أكثر من مصدر للخبر ،وبخاصة إذ كان خبرا معقدا ،أو حساسا أو مثيرا للجدال ،مع الإشارة بوضوح الى مصدر الخبر.

كما لا تقتصر الدقة على صحة المعلومات بل إن حذف أو تشويه المعلومات أو تقديم صورة منقوصة يعني الإنقاص من دقة الخبر أيضا ،وتعني أيضا أن نحيل المعلومات التي لم نحصل عليها بشكل مباشر الى مصدرها ،وعدم إخفاء هوية المتحدثين الأخر —وعدم ذكر المصدر فقط إذا كان ذكره يعرضه للخطر أو يفقدها مصدرا مهما للمعلومات ،والسعي للتأكد من المعلومات الواردة من مصادر سرية من جهات أخرى.

[1] د: محمد منير الحجاب/ **الإعلام و الموضوعية**، مرجع سبق ذكره، ص،ص108-109.

إن الحصول على سبق الصحفي لا يكون على حساب الدقة .الأسبقية والدقة معا أمر مثالي ومطلوب لكن الدقة أولى من الأسبقية .

وتعني تقديم الخبر والصور بنوع من الحياد ،وتجنب الخلط بين الأمور مثل:الخلط بين الخبر والتفسير والتعليق ،وبينه وبين الإعلان كما تفيد التراهة التجرد من الهوى والاستقلالية في العمل وعدم الخضوع لتأثير أي رقابة (داخلية كانت أم خارجية)أو الخضوع للضغوطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بجميع أشكالها .

خامسا:المسؤولية:

أي ان الإعلامي يتحمل مسؤولية صحة أخباره ،بمعنى أنه لا يجوز نقل أي خبر دون التحقق منه والتحري بشأنه ،والتزام الدقة في معالجته والحذر في نشره .

سادسا:العدالة:

بمعنى أن المواطنين جميعا متساوون في الحقوق والواجبات ،كما هم متساوون أمام وسائل الإعلام و من هنا تأتي ضرورة الحرص على أن تكون هذه الوسائل تعبيرا عن فئة أو ثقافة أو جهة دون أخرى كما تعني توخي الحكمة في عرض الأخبار و الصور و الابتعاد ما أمكن على أساليب المبالغة و التهويل و الإثارة الرخيصة.

سابعا: احترام الرأي الآخر

و هو غالبا رأي المعارضة و الأقلية و على الصحافة ضمان تعددية الآراء لإيجاد سوق حر للأفكار.[1]

[1] د: محمد منير الحجاب/ **الإعلام و الموضوعية**، مرجع سبق ذكره، ص110.

ثامنا: تضارب المصالح

و يقع تحتها الهدايا و المصالح الشخصية و هنا لا بد من الإشارة إلى أن هناك مصالح خاصة للصحفيين تؤثر على كتاباتهم و تغطياتهم الإخبارية، و بالتالي تنسق أية أخلاقيات للمهنة و منها قبول الصحفي دعوات و هدايا غير بريئة.

و تزداد خطورة ضغوطات المصالح الخاصة، كلما ارتفعت صلاحيات الصحفي لهذا نجد أن الكثير من المقابلات المطولة مع مسؤول معين حكومي هي ثمن لاحق لعلاقة أو مصلحة لو تم التدقيق فيها بعين فاحصة لتبيين بوضوح أنها تؤثر على النزاهة في العمل.

تاسعا: الإعلانات

و يجب فصل التحرير عن تأثير الإعلانات كالمبالغة في ايجابيات الشركة المعلنة و تقليل سلبياتها، أو عدم نشر الحقيقة مراعاة للمصالح الإعلامية أي التحرر من الابتزاز الإعلاني.

و هذه المبادئ و غيرها تضمنتها تقريبا جميع مواثيق الشرف ضمانا لموضوعية الإعلام و لحماية الإعلاميين من سوء استغلال السلطة، فالإنسان عادة يتعرض لإغراءات السلطة و مخاطرها.

و كون الصحافة من أكثر الوسائل ممارسة لسلطة الكلمة و الصورة فقد تكون وسيلة تعبير حزبية أو نقابية و قد تمثل وجهة نظر عقائدية أو دينية في كل الأحوال يصعب الحديث عن الإنسان المحايد في عالم لا يترك أي هامش للحياد.

وكما في المهن الحساسة تكاتفت المؤسسات و الاتحادات الصحفية و الإعلامية و منظمات حقوق إنسان و منظمات حماية الصحفيين لوضع قواعد مسلكية للأفراد تحول دون الإساءة للمهنة.[1]

[1] د: محمد منير الحجاب/ **الإعلام و الموضوعية**، مرجع سبق ذكره، ص، 111.

و إلى جانب المواثيق العامة توجد مواثيق خاصة بالمؤسسات الإعلامية ذاتها تهجت نفس الأسس السابقة لضبط طبيعة العمل بها و ضمان الموضوعية.[1]

و تطول مدة الحوار الصراع أو تقصر تعب لعوامل ذاتية الصحفي منها: مدى مرونته الأخلاقية المكتسبة بالنشأة الاجتماعية فيما قبل اشتغاله بالصحافة، و الخبرات السلبية له أو لزملائه، و ضغط البعد الاقتصادي (الكسبي) للعمل الصحفي، عوامل موضوعية منها: مدى تسامح رئيس التحرير و مرونته، و السرعة التي يتم انجاز العمل بها و التي تسمح له بحوار رئيسه من عدمه.

المطلب الثاني: السرعة و السبق و المساحة

عنصر الزمن و الوقت لدوران المطبعة في الجريدة من العناصر البالغة الأهمية التي ينبغي حسابها بدقة في التغطية الصحفية، و الصحفي المكلف بموضوع ما عليه بداية أن يحدد الوقت اللازم للاتصال بالمصادر المختلفة، و الوقت المستغرق في تجميع المادة و موعد تقديم المادة المكتوبة إلى المسؤولين في الجريدة بما يتناسب و موعد دوران المطبعة لأن الجريدة سوف تصدر في موعدها سواء لحق بها أم لم يلتحق لذلك يجد الصحفي نفسه تحت ضغط عامل الوقت و الحاجة إلى سرعة الإنجاز ليس فقط في حاجاته لتقديم المادة في موعدها، و لكن أيضا خشية المنافسة و الانفراد و السبق الصحفي من الجرائد المنافسة، مما قد يؤثر على درجة الدقة و العمق و التوازن في المادة الخبرية المقدمة، فالسرعة في العمل الصحفي ينتج عنها معالجة سطحية و غير كاملة للأخبار و تجعل المندوبين ملهوفين على أحداث الوقائع و أكثرها إثارة و درامية لتلحق بالنشر كما أن المنافسة تدعم سطحية الأخبار لا موضوعيتها.

كما أن تسبب السرعة في أن يفقد الصحفي كثيرا من موضوعيته و دقته كأن يتكاسل تحت ضغط العمل أن يعدل معلومة كتبها خطأ أو عندما ينسى وضع فقرة معنية في سياق الخبر أو التقرير فيتجاهلها

[1] د: محمد منير الحجاب/ **الإعلام و الموضوعية**، مرجع سبق ذكره، ص،ص112-113.

عامدا كي لا يكتب الموضوع أو الصفحة من جديد إلى غير ذلك من النماذج الموقفية التي تعرض الصحفي.[1]

المساحة:

يعتبر كم المواد الصحفية المعدة للنشر في كل عدد من الصحفية عادة كبيرا بالقياس للمساحة التي تخص المادة التحريرية بعد حجز الأماكن الخاصة بالمادة الإعلانية و على ذلك فالانتقاد يصبح مطلب لا بد منه و لا مهرب و من المفترض أن يكون معيار النشر هو الأهمية النسبية لكل مادة صحفية كي تقرر المساحة المخصصة لكل مادة بما يتناسب مع قيمتها الفعلية و ترتكز المشكلة في كلمتي (الأهمية النسبية) إذ تتدخل عدة عوامل لتحديد هذه الأهمية النسبية. مثل: عملية حراسة البوابة، و ضغوط غرفة الأخبار التي تقرر مدى أهمية الموضوع الصحفي بالنسبة للصحيفة و جودته من حيث المصادر و الصياغة.

المطلب الثالث: استقاء الأخبار من المصادر

الانتقال لمكان الحدث هو أهم جانب في التغطية الخبرية إذ ليس من المفروض على الصحفي أن يحصل على معلوماته و هو جالس في الجريدة أو بالتلفون و لكن ينتقل إلى مكان الحدث ليرى و يشاهد بنفسه و يتحدث مع شخوص الحدث فقد يعثر هناك على وثائق أو مستندات لازمة لموضوعه هذا بالإضافة إلى أن مكان الحدث قد يحوي مفاجآت غير متوقعة قد يكتشفها الصحفي بحاسته الإخبارية.

و قد لا يستطيع الصحفي أن يجمع كل الحقائق المتصلة بالخبر و هو في مكان الحدث كأن يشاهد مظاهرة في الشارع تنادي بمطالب معينة، ففي مثل هذه الحالات عليه أن يرجع إلى الخبراء سواء أكانوا أشخاصا أو كتبا و مراجع.[2]

[1] د: محمد منير الحجاب/ **الإعلام و الموضوعية**، مرجع سبق ذكره، ص،ص183-184.
[2] د محمد حسام الدين/ **المسؤولية الاجتماعية للصحافة** ،مرجع سبق ذكره، ص187.

صراع المصالح:

في طريق تحقيق الموضوعية تبرز صعوبات و تحديات تتعلق بأن الصحفيين (المندوبين-المحررين) لا يستطيعون الهرب من تأثير أرائهم و انفعالاتهم الناتجة عن مصالحهم التي يدافعون عنها و عن ضعفهم الإنساني الذي يؤثر على أمانتهم لذا...فإن الموضوعية تتأثر بصراع المصالح.

و يقصد بصراع المصالح العلاقات الخفية التي تربط المندوبين أو المحررين بالمصدر الصحفي و أحيانا ما تسمى (الصداقة الخفية) فالمحررون و المندوبين يتلقون منافع شخصية مادية أو غير مادية من المصادر أو المعلنين كما يمكن أن تظهر العلاقة عكسية كأن يدفع المندوبون لمصادرهم كي يحصلوا منهم على معلومات أو موضوعات صحفية كاملة كما يحدث في صحافة بريطانيا بما عرف (بصحافة دفتر الشيكات) حيث يدفع المندوبون لمصادرهم في مقابل حصولهم على قصص و اعترافات جنسية و فضائح سياسية و ينتج عن صراع المصالح ما يعرف بالرقابة الذاتية.[1]

المبحث الثالث: النموذج التصوري للقوي الاجتماعية و الإيديولوجية و السيكولوجية التي تؤثر على اختيار القائم بالاتصال للمضمون الإعلامي

المطلب الأول: عوامل داخلية و أخرى خارجية مؤثرة في الظاهرة الإعلامية

أولا: برؤية خارجية مكبرة على المستوى الدولي

ترى أن تحليل وسائل الإعلام كبناء اجتماعي يكشف عن تأثير وسائل الإعلام الدولية على مجتمعات العالم النامي و على وضعية الإعلام في كل دولة و على الدور الوظيفي الذي يقوم به و على مضمونه حيث لم تعد وسائل الإعلام المحلية وحدها هي التي تستهدف تكوين الفرد فكريا و ثقافيا [2]و إعلاميا فقد أصبح

[1] د محمد حسام الدين/ **المسؤولية الاجتماعية للصحافة** ،مرجع سبق ذكره، ص187.
[2] سيد بخيث/ **العمل الصحفي في مصر**، ط1، القاهرة، العربي للنشر و التوزيع، 1998، ص22.

للعوامل الخارجية دورا كبيرا في هذا التكوين حيث غدا الاتصال ظاهرة إعلامية عالمية و غدا العالم كقرية صغيرة.

و أية رؤية تغيب حالة التفاعل بين العوامل الداخلية و الخارجية كمتغيرات تؤثر في الظاهرة الإعلامية تعد رؤية متحيزة و قاصرة فالوضعية التي يحتلها المجتمع في إطار النظام الدولي تؤثر على وضعية الإعلام، فإذا كان المجتمع خاضعا لمؤثرات اقتصادية و سياسية و ثقافية فإنها ستترك تأثيراتها على الظاهرة الإعلامية فتبعية وسائل الإعلام مثلا ستؤدي بالضرورة إلى تبعية ثقافية حيث تصبح الثقافة المستقبلية خاضعة لمؤثرات معايير الثقافة المرسلة و هي ما يترك تأثيراته على نوعية المضمون المطروح في هذه الوسائل و في طرق المعالجة و كيفياتها فالنظام الدولي غير المتوازن و الذي يفترض أن يكون القناة الأساسية لتفاعل الثقافات جعل ثقافات المجتمعات النامية قابلة للتغير بما يتناسب مع المعايير الثقافية للدول المرسلة، دون أن يحدث تأثيرا مماثلا في الاتجاه الآخر و هو ما يساعد في تسيير المنتج الغربي في العالم و يؤدي بالتالي إلى خلخلة النظم الاجتماعية في دول العالم الثالث من خلال تحطيم نظم القيم السائدة بها و استبدالها بنظم غربية.[1]

ثانيا: برؤية داخلية مكبرة المستوى الاجتماعي الأيديولوجي

و من منظور يرى أن البناء الاجتماعي و الأيديولوجية يشكلان الخصائص و السمات العامة لوسائل الإعلام و نوعية المضمون الذي تطرحه كما يشكلان مؤثرا مهما و قويا على معاييرها في الاختيار و الانتقاد و النشر و المعالجة و تعتقد بمفهوم أو نموذج الهيمنة كما طرحه "جرامشي" و ترى أن وسائل الإعلام تعكس تأثير و نفوذ مصالح القوة المسيطرة في المجتمع، فالبناء الاجتماعي يحدد خصائص وسائل الإعلام و تنظيماتها و علاقاتها بمؤسسات المجتمع و يكشف عن أنماط ملكية وسائل الإعلام و الإطار

[1] سيد بخيث/ **العمل الصحفي في مصر**،مرجع سبق ذكره، ص22.

القانوني التي تعمل في ضله و مصادر معلوماته. [1]، و الأسس التي تستند إليها معالجتها و مضامينها و يتحدد البناء الاجتماعي في طبيعة الثقافة السائدة و المصالح و الاهتمامات الاجتماعية و القيم و التقاليد و الأعراف الاجتماعية و لكل منهم خصوصيته في التأثير و الفعل و هذه الرؤية متأصلة في أعمال "سيرت و شرام" و بيرسون و التي تصف الكيفية التي تعمل بها مختلف أجهزة الإعلام في العالم و تؤكد أن الخصائص الاجتماعية في أي نظام تلعب دورا حاسما في تحديد أشكال الأداء الإعلامي، و نوعية الرقابة المفروضة و وضعية الإعلام و بناءاته.

المطلب الثاني: تأثير البيئة الاجتماعية على صنع المادة الإعلامية

ثالثا: بمستوى تحليلي أقل (المستوى المؤسس/الاجتماعي)

و في هذا المستوى يمكن النظر إلى البنية الاجتماعية على أنها تحدد التفاعل بين وسائل الإعلام و غيرها من المؤسسات الأخرى الثانوية في المجتمع، و يترك هذا التفاعل تأثيراته على الطريقة التي يتم بها جمع و انتقاد و نشر المعلومات و الأخبار و على درجة إقامة المعلومات و الأخبار لوسائل الإعلام و طرق التحكم فيها و مصادرها و وسائل التحكم فيها، و مراقبتها داخل النظام الاجتماعي و كيفية توزيع المصادر المالية لوسائل الإعلام و انعكاس ذلك على حق الجماهير في المعرفة.

رابعا: المستوى التنظيمي لوسائل الإعلام

و ينظر هذا المستوى لوسائل الإعلام على أنها "منظمات" لها أهدافها و بناءاتها الداخلية و تركيباتها الهيراركية و الإدارية و معايير في الإنتاج و الأداء و سياستها و طرقها في التنشئة الاجتماعية و التنظيمية لأعضائها، و أساليبها في إخضاعهم لقواعد في العمل و ظروف الإنتاج...إلخ و يعني هذا المستوى بقيم هذه المنظمات الإعلامية و سياستها التحررية و أساليب إدارتها و علاقة الرؤساء بالمرؤوسين و علاقة الصحفيين

[1] سيد بخيث/ **العمل الصحفي في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص23.

ببعضهم البعض و تأثير ضغوط الإنتاج و الطبعة الميكانكية للعمل الإعلامي و ضغوط قسم الأخبار و نوعية ملكية الوسيلة...الخ على المضمون و المنتج النهائي لهده المنظمة "الصحفية" و على قيم و أساليب عمل الصحفيين بها و على تصوراتهم لأدوارهم و وظائفهم.

المطلب الثالث: المستوى الروتيني و الفردي

و في هذا المستوى يتم تحليل معايير الإنتاج المتشابهة بين وسائل الإعلام فثمة قواعد عامة يطبقها الإعلاميون في صناعة و إنتاج المادة الإعلامية و هي قواعد تترك بصماتها على طبيعة المنتج النهائي و هي أشكال و أنماط و ممارسات روتينية لأن الإعلاميين يطبقونها بشكل مكرر و توزيع المندوبين عن جهات إخبارية معينة، تضمن توفير مادة صحفية يومية.[1]

فيما يعرف بشبكة الأخبار و ضغوط الموعد الأخير للتسليم أو المراجعة أو الطبع و تصنيف نوعية الأخبار إلى خفيفة، جادة، مستمرة...الخ و المواعيد المسبقة و التكاليف الفردية و الجماعية و مؤشرات قياس الجدارة الاخبارية للحدث، و مثل هذه الممارسات الروتينية تعد مؤثرا مهما في تشكيل خصائص المضمون و طبيعته و طرق إنتاجه و اتجاهاته و فئاته و هي رؤية متجسدة في أعمال تاكمان و بروكيتز...الخ.

سادسا: المستوى الفردي

حيث يمكن النظر إلى البيئة الاجتماعية على أن لها تأثيرا على أعمال و أدوار العاملين داخل أجهزة الإعلام، أو داخل أي مؤسسة إعلامية و تفسر الصحيفة على أنها نظام اجتماعي متميز يمكن تحليله من حيث علاقاته بعناصر الأنظمة الاجتماعية الأخرى في المجتمع و أن النظام الاجتماعي الذي تعمل في إطاره وسائل الإعلام يعتبر من القوى الأساسية التي تؤثر على القائمين بالاتصال و أن أي نظام اجتماعي ينطوي

[1] سيد بخيث/ **العمل الصحفي في مصر**، مرجع سبق ذكره،ص ص،ص24-26-27.

على قيم و مبادئ يسعى لإقرارها و يعمل على قبول المواطنين لها، و أن تلك الوظيفة مرتبطة بوظيفة التنشئة الاجتماعية أو التكيف.

و تعد دراسة بريد عن السيطرة الاجتماعية في قسم الأخبار و باستخدام التحليل الوظيفي ليظهر كيفية قيام الصحف بإخفاء أو حذف الأخبار التي تهدد النظام الاجتماعي و الثقافي أو تهاجمه أو تهدد إيمان القائم بالاتصال بذلك النظام الاجتماعي و الثقافي مثلا مهما على هذا النوع من التحليل الذي يعني بالخصائص الاجتماعية و الثقافية و المهنية و الأخلاقية للقائم بالاتصال و كيفية تصوره للمضمون و طرق اختياره و نشره و معالجته...الخ، و من ثم ترى أن القائم بالاتصال بخصائصه و سماته و اتجاهاته السياسية و المهنية يعد عاملا فعالا في تحديد المضمون الإعلامي.

و يساعد تحديد هذه المستويات على دراسة المضمون الصحفي من خلال معرفة الضغوط التي يتعرض لها القائم بالاتصال و تقويم أدائه في ظل الأوضاع التي يمارس فيها عمله و بيان طبيعة عمله و درجة تأثير القائمين بالاتصال بأوضاع المجتمع و احتياجات الجمهور فضلا عن التعرف على تأثيرات ما يدور داخل هذه الصحف على القائمين بالاتصال و على المنتج الصحفي فالاتجاه الاجتماعي للإعلام لم يلق الآن الاهتمام الواجب، بالرغم من أهمية النتائج العملية التي يمكن أن تترتب عليه، و التي من شأنها أن تزيد من فهمنا للمؤثرات التي [1]تشكل في مجموعها محتوى وسائل الإعلام.

تتعدد الضغوط المؤثرة على الصحفيين و على صياغة و تشكيل المضمون و هي ضغوط متباينة بتباين المجتمعات و اختلاف الأنظمة الإعلامية، و الفترة الزمنية التي تمر بها و طبيعة الإطار التنظيمي الذي تعمل في إطاره صحافة مجتمع ما...الخ، و هي ضغوط يصعب حصرها لتعددها و تعدد مصادرها فبعضها يرجع إلى طبيعة النظام السياسي و النظام الاقتصادي القائم و بعضها يرجع إلى طبيعة ملكية الصحيفة...الخ.

[1] سيد بخيث/ **العمل الصحفي في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص 28.

و تتعدد مستوياتها ما بين الضغوط الخارجية و الضغوط الداخلية سواء من خارج المؤسسة الصحفية أو من داخلها، و يصعب تحديد أيهما أكثر تأثيرا و هي ليست متشابهة فلكل منها أغراض معينة و مختلفة، و لذا فهي في حالة صراع و تقارب و يصعب إيجاد فاصل دقيق بين هذه الضغوط المتعددة فهي تمارس تأثيراتها بشكل متفاعل و متداخل كما يتباين الإحساس بتأثيراتها،بيد أنه يمكن رصد بعض هذه الضغوط و محاولة معرفة تأثيراتها على الصحفيين و على طبيعة المضمون الذي يطرحونه و يعد الإسهام في تحديد هذه القوى الفاعلة و المؤثرة ضروري، لفهم الظاهرة الإعلامية و مكوناتها و عناصرها و تفسيرها.

و لبيان هذه الضغوط تم تحديدها في عدة عوامل هي:

-الاتجاهات و القيم الشخصية للصحفيين و خلفياتهم الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية ،و تصوراتهم المهنية و الصحفية و المجتمعية.

-الضغوط و العوامل الروتينية و تأثيرها على طبيعة المنتج و القيم الإخبارية سواء من حيث ضغوط الوقت أو الاجتماعات أو مواعيد الطبع، أو أساليب الكتابة أو طرق توزيع المندوبين على الجهات الإخبارية...الخ.

-العوامل و الضغوط التنظيمية و تأثيرها على طبيعة المنتج و المضمون الصحفي و الإخباري سواء من حيث علاقات العمل بين الزملاء أو طبيعة العلاقة بين المرؤوسين و الرؤساء من الصحفيين طبيعة ملكية الصحيفة و إمكانياتها..الخ.[1]

-العوامل و الضغوط المؤسسية، و التي تقع خارج الصحيفة و تمارس تأثيراتها على الصحفيين و على طبيعة المنتج الذي ينتجونه و مصادرها متعددة مثل : مؤسسة السلطة و مصادرها الرسمية، الرأي العام أي الجمهور، و المعلنون، و رجال العلاقات العامة بالهيئات و المؤسسات المختلفة و جماعات المصالح وسائل الإعلام الأخرى و المنافسة...الخ.

[1] سيد بخيث/ **العمل الصحفي في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص 32.

-الضغوط المجتمعية و المؤثرات الأيديولوجية و الثقافية السائدة كقيم المجتمع و تقاليده و أيديولوجية النخبة الحاكمة...الخ.

و مهما يكن من أصل هذه الضغوط فهناك عامل مشترك يجمع بينهم و هو أن هذه الضغوط تعرقل مسيرة العمل الصحفي و تؤثر على دوره الاجتماعي و على صياغة و معالجة المضمون الصحفي و الإخباري و تحديد أولوياتها كما تؤثر على نوعية الحقائق و الوقائع التي تطرحها الصحافة[1].

المطلب الرابع: الفئات المهنية و التنظيمية في المؤسسة الإعلامية و تأثيرات ضعف المهنية على الحريات الصحفية.

تتركز اهتمامات علماء اجتماع التنظيم منذ منتصف الخمسينات من القرن الحالي(العشرين) على دراسة التنظيمات و المؤسسات و ذلك من خلال التركيز على الكثير من القضايا و المشكلات و الظواهر التي تظهر داخل هذه المؤسسات أو التي تواجهها في تحقيق أهدافها و غايتها الأساسية كما يلاحظ من خلال تحليل التراث العلمي لدراسة التنظيم كفرع متخصص من فروع علم الاجتماع أن كثيرا من اهتمام الباحثين توجه على دراسة التنظيمات باعتبارها وحدات اجتماعية ككل أو دراسة مجموعة من العمليات أو المشكلات أو البناءات داخل المؤسسات و التنظيمات أو تهتم أيضا بدراسة الفئات المهنية و التنظيمية العاملة داخل المؤسسات ذاتها.

و نجد معظم النظريات التنظيمية الكلاسيكية و الحديثة لا تهمل أبدا دراسة العنصر البشري (الأفراد و الجماعات) التي يتكون منها التنظيم ذاته باعتبارهم من أهم مقومات أو مدخلات و مخرجات العمليات الإنتاجية التي تقوم بها التنظيمات أي كان نوعها أو مجال نشاطها.

[1] سيد بخيث/ **العمل الصحفي في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص 33.

و هذا بالفعل ما اهتمت به نظريات البيروقراطية عندما حددت العلاقات الرسمية بين الأفراد و مؤسساتهم و عالجته أيضا نظرية العلاقات الإنسانية و اهتمامها بالعلاقات الإنسانية (غير الرسمية) التي توجد بين الأفراد، كما ركزت نظريات الإدارة العلمية scientific management على اعتبار الأفراد هم وحدة الإنتاج الرئيسية كما اهتمت نظرية اتخاذ القرار بتحليل عمليات و وسائل إجراءات صنع القرارات و ما يجب أن تتميز به القيادات العقلانية من خصائص مهنية و خبرة عملية و تخصص دقيق قبل إصدار القرارات التنظيمية و عموما نجد أن اهتمام علماء التنظيم بالأفراد و الفئات المهنية العاملة داخل التنظيمات يعتبر من أهم الموضوعات و القضايا التي أعطوها له اهتماما ملحوظا عند دراساتهم و تحليلهم لدور هذه التنظيمات في الحياة المجتمعات الحديثة التي تميزت بها غيرها من المجتمعات التقليدية السابقة.[1]

و في مجال سوسيولوجيا الاتصال و الإعلام ،نجد أن الفئات المهنية و التنظيمية التي تعمل داخل المؤسسات الإعلامية كانت و لا تزال موضع الاهتمام الرئيسي للدراسات النظرية و الميدانية التي طبقت بالفعل في هذا الفرع الحديث نسبيا من فروع علم الاجتماع العام، و السبب يرجع بالطبع إلى أن مضمون الرسالة الإعلامية أو عملية الاتصال(كعملية اجتماعية) لا يمكن أن تتم إلا من خلال القائمين على الاتصال communicators أو مصدر الاتصال source of communication و الذين تتعدد انتماءاتهم المهنية و الوظيفية حسب نوعية مؤسساتهم الإعلامية و التي تختلف حسب الإذاعة و التلفزيون و الصحافة و السينما و دور النشر وكالات الأخبار و الأنباء و الإعلان و الدعايةو العلاقات العامة و غيرهم من الوسائل الأخرى و إن كانت تتسم هذه الوظائفبنوع من التحديد المهني و الوظيفي مثل المحررين و المراسلين و المنتجين و الموزعين و الفنانين و الكتاب و المذيعين و مقدمي البرامج و العديد من الفئات المهنية الأخرى.

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن /**سسوسيولوجيا الاتصال و الإعلام**، دط، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص ص،ص394-395.

كما نلاحظ أيضا من خلال تحليلنا للنماذج و النظريات الاتصالية خالصة أم نظريات سوسيولوجية أم سوسيوسيكولوجية أو سيكولوجية، قد اهتمت بالدور الوظيفي و المهني للقائمين على عملية الاتصال باعتبارهم خبراء experts في مجال تخصصهم المهني الإعلامي و الذي يتطلب كثير من القدرات و الخبرات و السمات الشخصية و المهنية المتعددة و التي يصعب سردها حاليا و من هذا المنطق جاءت أهمية الفئات المهنية للقائمين بالاتصال mass commination تجعل كثير من الدراسات الإعلامية لتوجه أساس لدراستهم و تحليلهم بصورة واقعية و لا سيما أنهم يعتبرون الفئة المسؤولة عن عملية الإنتاج الاتصالي و الإعلامي .

و بالرغم من صعوبة حصر الدراسات الاتصالية و الإعلامية التي ركزت على دراسة هذه الفئة المهنية و الوظيفة و التنظيمية في المؤسسات الإعلامية على مختلف أنشطتها و وسائلها و تنظيماتها المختلفة و لكن نستطيع أن نحدد أهداف هذه الدراسات و محاولتها بصورة دائمة للإجابة على التساؤل التالي:[1]

ما هو الدور الوظيفي و التأثيري للقائمين على الاتصال سواء على الجمهور و على مؤسساتهم أو المجتمع الذي يعيشون فيه؟ و من هذا المنطلق نجد أن الإجابة على هذا التساؤل يركز على دراسته هذه الفئة العاملة في إطار تحديد مجموعة من القوى و العلاقات التي يتأثر بها القائم بالاتصال خلال ممارسته لحياته المهنية في المؤسسات الإعلامية أيا كان نوع هذه المؤسسات و من أهم هذه العلاقات:

1. توجد مجموعة من السمات للقائمين بالاتصال و التي يجب أن يكون عليها كخبير مهني.
2. الانتماءات و الجماعات المرجعية التي ينتمي لها خبراء الاتصال و الإعلام.
3. مجموعة الضغوط المهنية و علاقات العمل الداخلية و الخارجية.
4. تأثير السياسات الخارجية و الداخلية.

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن/ **سوسيولوجيا الاتصال و الإعلام**، مرجع سبق ذكره،ص ص394-397.

5. التوقعات الخاصة بجمهور الإعلام و الاتصال تجاه القائمين على العملية الاتصالية.

كما ظهرت دراسات متعددة لتحليل عملية الاحتراف المهني Professional من خلال دراستها للفئات المهنية العاملة بالمؤسسة الإعلامية ,عن طريق دراسة هذا المفهوم كمفهوم مرادف للخبير expert و الذي يختلف من الفرد الهاوي amtear و هذا ما اهتم به"بيرنز Burns في دراسته على شبكة الإذاعة و التلفزيون البريطاني BBC و حاول أيضا أن يختبر الكثير من مفاهيم "ماكس فيبر" حول تحليله للعلاقة بين الاحتراف المهني كخبير و مفهوم العقلانيةالبيروقراطية و طبيعة الدور الفعال الذي يقوم به من الناحية الأخلاقية و المهنية و تقديمه الخدمات لدى الجمهور.

في نفس الوقت سعي" أليوت" Elliott في دراسته على الفئات المهنية بالعديد من المؤسسات الإعلامية المختلفة أن يناقش المشاكل التي تواجه هذه الفئة مثل مشكلة التكيف الوظيفي أو المهني adaptation-Occupationol.و دور الصراع في العمل و الإستراتجية التنظيمية organisational strategy.و لا سيما أن هناك الكثير من الصعوبات التي تواجه الفئات المهنية العاملة بالمؤسسات الإعلامية عندما تواجه بالاستراتجيات التي تتسم بالطابع البيروقراطي و التي تحد عموما من عمليات الخلق greativity[1]و الاستقلاليةautonamy لدى الفئات المهنية مما يؤثر عموما على عمليات الإشباع الوظيفي و المهني و هذا ما توصلت إليه النتائج دراسة "أليوت" على العديد من المؤسسات الإعلامية خلال السنوات الأخيرة.

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن/ **سوسيولوجيا الاتصال و الإعلام**، مرجع سبق ذكره، ص397.

تأثيرات المهنية:

للإعلام دور مهم في التأثير على المجتمعات من خلال تداول المعلومات و نقلها إلى الجمهور كما أن له دور في توسيع مدارك الناس من خلال نقل الصورة و الحقيقة .

و للإعلام مجموعة من المبادئ و القيم المهنية و مواثيق الشرف التي تعمل على ضبط و تنظيم سلوكه في التعامل مع الأحداث و القضايا المهمة بحيادية تامة بعيد عن كل التأثيرات الجانبية.

و تعد الموضوعية هي القيمة الأساسية في التعامل مع الخبر و الحدث بمسافة واحدة، و عدم التحريف و التشويه أو التزويق أو الإساءة في استخدام المعلومة بعيدا عن الدهنيات المسبقة للحدث و كذلك الابتعاد عن التقطيع للصورة المنتقاة من الحدث و التحريف و التشويه للنص و الخبر و الخروج به بعيدا عن سياق الحدث.

و في نطاق الموضوعية تتحقق النزاهة للمعالجات الإعلامية و النزاهة تعني استخدام الطرق الصحيحة و الأخلاقية في استحصال الخبر و الصورة، و الحفاظ على سرية و حقوق المعلومة و الالتزام بالمهنية و الشفافية دون حجب المعلومة الصادقة عن المتلقي مما يحقق ثقة الجمهور بالإعلام و يزيد من قدرة الإعلام في التأثير في الرأي العام، و هذه القدرة تأتي من درجة المصداقية في التعامل مع الحدث و الخبر دون انحياز[1].

لكن ما هي حدود المهنية و حدود الموضوعية؟ و هل يمكن بحجة الوطنية تجاوز حدود المهنية و الموضوعية؟

انتهت كثير من الدراسات إلى أن الممارسة المهنية تتأثر بعدد كبير من العوامل مثل: التنظيم الإداري في المؤسسة و التأهيل العلمي و المهني ثم اتجاه العلاقات الوظيفية و الاجتماعية بين المستويات المختلفة و بين الزملاء فالناتج الإعلامي للقائم بالاتصال لا يتأثر فقط بالعوامل الخارجية في البيئة أو السياق الاجتماعي أو جمهور المتلقين و لكنه يتأثر أيضا بدرجة كبيرة باتجاهات الممارسة المهنية في المؤسسات الإعلامية.

[1] د: محمد منير الحجاب/ **الإعلام و الموضوعية**، ط1، مصر، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2010، ص97.

بالإضافة إلى ذلك العوامل المتعددة التي تؤثر في مستوى الرضا الوظيفي للإعلاميين حيث يعني الرضا الوظيفي بالكشف عن أحاسيس القائمين بالاتصال و مشاعرهم تجاه ممارسة مهنتهم و الناتجة عن عوامل و متغيرات عديدة مادية و معنوية و يحدد الباحثون أبعاد الرضا الوظيفي في كل من المكانة و الإبداعية و الاستقلالية و النفوذ و الدخل. و يرى باحثون آخرون هذه العوامل في الأجر. الفرص المتاحة. و الانسجام مع الزملاء و المركز الاجتماعي, و لا يخفي على أحد انعكاسات الرضا الوظيفي لدى القائم بالاتصال على كفاءة الأداء, و الحفز على الإجادة, و تحقيق الانتماء و الاقتناع بالعمل.

من كافة هذه العوامل تحدد ملامح المهنية، و تتأتي من تم الحاجة إلى ضرورة تحديد مفهومها ليس فقط بسبب حاجة الصحفي إلى تعريف مهني لمعايير العمل الإعلامي بل أيضا بسبب حاجة الصحفي إلى تعريف مهني لمعايير العمل الإعلامي، بل أيضا بسبب حاجة المجتمع إلى ذلك فتوقعات المجتمع بفئاته المختلفة من الإعلام تتعلق أيضا بتعريف "المهنية" الذي يتبناه المجتمع ،و عادة ما يتبنى المجتمع تعريفا متجانسا مع مصالحه المختلفة بل و المتناقضة، دون اهتمام بقواعد عمل أخلاقية لذلك فإن تبني الإعلام لقواعد عمل واضحة تحميه من انتقادات و ضغوط مجتمعية لا يصلحان لأن يكونا مرجعية لعمل إعلامي، "مواثيق الشرف الإعلامي" جميعها تميز بين الضغوط المصلحية و بين المحاسبة الأخلاقية التي تتوسل بالمهنية و بالتالي فهي تشكل أساسا لتدعيم أسس العمل الإعلامي و محاسبة لذاته.[1]

لقد ابتعد بعض الإعلاميين لدرجة الارتداد عن مهنيتهم لصالححزب أو نظام أو سياسة أو دينية أو مجموعة مسلحة أو غير ذلك في حين هناك من جافى وطنيته بالتعويل على المشروع الخارجي و تبرير ما قام به المحتل من ارتكابات ،و سيان في ذلك الإخلال بالالتزام المهني و الوطني و لعلها معادلة صعبة و متلبسة و معقدة تتطلب إحكام العقل و إنفاذ الإدارة و اعتماد الضمير معيار للعدل و الحق و الإنصاف.

[1] د: محمد منير الحجاب/ **الإعلام و الموضوعية**،مرجع سبق ذكره، ص99.

لا شك أن المهنية الإعلامية سلاح ذو حدين، اذا أحسنت استخدامه تستطيع التصويب نحو الهدف بدقة و بالتالي يمكن التأثير على الرأي العام، بل تسهم في صناعته، و العكس صحيح، فيمكن أن تشجع التطرف و التعصب و الغلو الديني و المهني و الانقسامات المجتمعية العشائرية و الجهوية و العائلية.

إن الخطر الحقيقي على المهنية و الوطنية معا هو التوظيف السياسي ،اللاموضوعية و اللاعقلانية للوسيلة الإعلامية، لصالح حزب أو جماعة أو تيار سياسي أو ديني أو طائفي أو اثني على حساب الحقيقة الموضوعية و المهنية و الوطنية.

لهذا يتعين على الإعلاميين أداء أعمالهم بالطريقة التي تحافظ على مصلحة المجتمع و احترام ثقته و إظهار التزامهم بالإطار المهني و من أبرز العلامات المميزة للمهنة قبول المسؤولية تجاه المجتمع و يتعين على كل من يقبل عضوا في المؤسسات الإعلامية أن يلزم نفسه باحترام ثقة المجتمع و أن يسعى بصفة مستمرة لإظهار تفانيه في تقديم أفضل أداء مهني حفاظا على ثقة المجتمع في المهنة.

و قد يتعرض الأعضاء عند أدائهم لمسؤولياتهم المهنية لضغوط متعارضة من بعض الفئات المستفيدة من خدماتهم هذه المواقف يجب على الأعضاء عدم الخضوع لتلك الضغوط و التصرف بأمانة و موضوعية، و بالعناية المهنية الواجبة بما يحقق تقديم خدمات مهنية متنوعة ذات مستوى مهني رفيع يتفق مع قواعد سلوك و آداب المهنة.[1]

و بشكل عام فإن المسؤولية الإعلامي لا تنحصر في تلبية الاحتياجات و المتطلبات الخاصة بمالك المؤسسة الإعلامية بل تتعدى ذلك إلى العمل على تحقيق مصلحة المجتمع حيث أن المصلحة العامة هي أحد المبادئ الأساسية التي تحدد سلوكيات المهنة.

[1] د: محمد منير الحجاب/ **الإعلام و الموضوعية**، مرجع سبق ذكره ص100.

تتطلب الممارسة الإعلامية الأمانة و الاستقامة من العضو- ضمن أمور أخرى -أن يكون موثوقا به أمينا في أدائه لواجباته و خدماته المهنية و أن يتصف بالنزاهة و الصدق و الأمانة كما تتطلب الأمانة و الاستقامة من العضو أن يحافظ على سرية مصادر معلوماته و عدم الإخلالبمصلحة المجتمع من اجل مغانم أو مزايا شخصية كما تتطلب الالتزام بنص و روح المعايير الفنية و الأخلاقية .

كما تقضي الموضوعية من العضو أن يكون محايدا و يتمتع باستقلال فكري في جميع ما يتعلق بخدماته المهنية و ألا يكون له أي مصالح متعارضة، و أن يتجنب أي علاقات قد تبدو أنها تفقده موضوعيته و استقلاله عند تقديم خدماته المهنية.

في ضوء هذا المنظور الواسع للمهنية يمكن النظر إليها بمفهوم شامل ينطلق من محددات أساسية هي:

- المهنية في قدرة وسائل الإعلام على أن تحافظ على استقلاليتها و أن تعبر عن تعددية حقيقية تعكس أحوال المجتمع و الواقع.

- المهنية في قدرة وسائل الإعلام على إشباع الإعلامي لمجتمعها و على تمثله و القدرة على تحفيز المجتمع لتمثلها و الثقة بها.

- المهنية في قدرة وسائل الإعلام على تقديم تغطية شاملة و إحاطة جارية لكل ما يحدث في البيئة الداخلية و الخارجية للمجتمع في سياق يعطي معنى.

- المهنية في قدرة وسائل الإعلام أن تكون منبرا للرأي و النقد و أن تحافظ على دورها كناقد بناء و إيجابي.[1]

[1] د: محمد منير الحجاب/ **الإعلام و الموضوعية**، مرجع سبق ذكره ص102.

- المهنية في قدرة وسائل الإعلام في أن تعرض أهداف المجتمع و ثقافته و قيمة و أن تسهم في التغيير الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي الناجح.

- المهنية في قدرة وسائل الإعلام في التعبير عن وظيفتها الرقابية و التعبير عن الرأي العام، و التوازن بين صياغة الرأي العام و التعبير عنه.

- المهنية في قدرة وسائل الإعلام على التطور المستمر و الاستفادة من التكنولوجيا و توظيفها في تطوير الأداء.

- المهنية في الحضور و الاستمرار و القدرة على المنافسة و على خلق تفاعلية مستمرة مع الجمهور و خلق المناقشات العامة و صياغة التعدد و التوافق المجتمعي في الوقت نفسه.

- المهنية في قدرة وسائل الإعلام على تطوير كفاءة العاملين لديها و ضمان و استمرار تأهيلهم.

و يجب من ناحية أخرى أن يلتزم الإعلامي نفسه بمعايير المهنة الفنية و الأخلاقية، و أن يسعى على الدوام لتحسين كفاءة و جودة خدماته و أن يؤدي مسؤوليته المهنية على أكمل وجه، و تتحقق الكفاءة باكتساب مستوى رفيع من التأهيل العلمي و العملي و تهدف الكفاءة إلى الوصول إلى مستوى من الفهم و العلم و الخبرة يمكن الصحفي من أداء العمل بمهارة و اقتدار و المحافظة على هذا المستوى.

و العناية الواجبة تتطلب من العضو التخطيط و الإشراف بطريقة كافية على أي نشاط مهني هو مسؤول عنه.[1]

[1] د: محمد منير الحجاب/ **الإعلام و الموضوعية**، مرجع سبق ذكره ص103.

إن ولاء الصحفي لمهنته و التزامه بمعاييرها ،يتضمن بالضرورة ولاءه للحقيقة و للنزاهة المهنية و للتجرد من مصالح الشخصية و الفئوية لكننا نؤمن أيضا بأن ذلك الولاء عليه أن يتصالح و يترافق مع قيم العدل و الحرية و المساواة.

إن الإيمان بقيم الإنسان و حقوقه ،عليه أن يطبق في جميع مجالات التغطية الإعلامية، إن وعي الإعلام لدوره و للإطار القيمي الذي يحكمه لا يعني البتة التغطية الأيديولوجية للواقع بل يعني التغطية الواعية و المدركة لذلك.

و حفاظا على الموضوعية في سياق الممارسة المهنية للإعلاميين تضمنت الكثير من مواثيق الشرف مبادئ عديدة تعكس التزاما مهنيا عاليا لضمان الحيدة و الموضوعية للعمل الإعلامي منها:

1. يلتزم الصحفي و الصحيفة بحرية الصحافة و استقلاليتها ضمن التوجه الوارد في الرؤية الفكرية و ذلك عبر منح الجمهور الخدمة المهنية و النشر الدقيق المنصف و المسؤول للأخبار و المواقف.[1]

2.على الصحفي و الصحيفة التحلي بالشجاعة و الاستقامة و النزاهة فيما يتعلق بالضغوطات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية و إذا كان الأمر يتعلق بمادة إعلانية فيجب الإشارة إلى ذلك بوضوح.

3.على الصحفي الامتناع عن تغليب اعتبارات أو ارتباطات أو ولاءات أو مصالح اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية على اعتبارات صحافية مهنية.

4.على الصحفي و المؤسسة الإعلامية الامتناع عن نشر أو حظر نشر أخبار أو أية مادة صحافية أخرى لها قيمة إعلامية حقيقية بسبب ارتباطات أو ولاءات أو مصالح اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية.

[1] د: محمد منير الحجاب/ **الإعلام و الموضوعية**، مرجع سبق ذكره، ص104.

5.على الصحفي و المؤسسة الإعلامية عدم إهمال أو قتل قصة خبرية مهمة لمجرد أنها قد لا تكون مقبولة لدى شريحة من المشاهدين.

6.على الصحفي الامتناع عن القيام بأية مهمة صحافية تتعارض مع قناعاته الشخصية و أخلاقياته المهنية.[1]

-مدخل الممارسة المهنية

لا تتأثر الممارسة المهنية بمستوى الاقتناع بالفكرة و المبدأ فقط و لكنها تعتبر محصلة عدد كبير من العوامل التي تشارك في التأثير فيها .مثل التنظيم الإداري في المؤسسة و قنوات الاتصال في هذا التنظيم و التأهيل العلمي و المهني للعاملين في مرافق المؤسسة الصحفية المخلفة ثم مستويات الضغوط المهنة الداخلية بجانب العوامل المادية، و المعنوية التي تؤثر على مستوى الرضا الوظيفي عند هؤلاء الأفراد...الخ .وهده كلها عوامل تؤثر إلى حد كبير في اتجاهات الممارسة المهنية و مستواها ،و التي تعكس بالتالي قوة المؤسسة الصحفية و دورها في المجتمع.

و كما أصبحت السياسة الاقتصادية لمؤسسات الإعلام و الصحيفة و بالتالي و تفاعلها مع البيئة الاجتماعية و السياسية مداخل أساسية في دراسات هذه المؤسسات فإن البنايات التنظيمية و علاقات الدور بجانب الممارسات المهنية و الحرفية تعتبر مداخل أو اتجاهات أخرى للبحث..

و مما سبق يشير إلى حقيقة لا يجب أن يغفلها الباحث في دراسته للصحافة و هي أن مخرجات العملية الصحفية لا تتأثر فقط بتأثيرات البيئة أو السياق الاجتماعي و النظم التي تنتمي إليه و لكنه تتأثر أيضا باتجاهات التنظيم و بنائه و أهدافه في داخل هذه المؤسسات مما يشير البحث في هذه الاتجاهات و العوامل المؤثرة فيها و أثارها في حركة العملية الصحفية و مخرجاتها.

[1] د: محمد منير الحجاب/ **الإعلام و الموضوعية**، مرجع سبق ذكره ص104.

تأثيرات ضعف المهنية على الحريات الصحفية:

نحن نعلم أن المحك الحقيقي للعمل الصحفي هو النزول إلى الميدان لإجراء التحقيقات الصحفية التي يستغرق إعدادها الوقت و الجهد المعلومين و تضع يدها على المشكلات الحقيقية للناس و هذه نجدها قليلة في صحفنا.

و تجب الإشارة إلى أن التحقيق الصحفي بصفته ذلك الفن الذي يختبر الوظيفة الاجتماعية للصحافة ينظر إليه من زاوية كلفته و الجهد الذي يستغرقه و الحساسية التي قد يسببها خاصة إذا اقترب من المواضيع التي تثير غضب المسؤولين و تشير إلى ضعف الأداء أو التقصير.

إضافة إلى ضعف المهنية الصحفية التي تحصر التحقيقات الصحفية عادة في مجموعة من الأسئلة التقليدية التي تلقى في الغالب بواسطة الهاتف أو ترسل إجاباتها بالفاكس، دون أن تستحق صفة التحقيق الذي يقود إلى حلول معقولة للمشكلات المثارة.

و قد غابت عن صحافتنا روح البرلمان الشعبي الذي تجسده الصحافة عادة، حيث تمارس فئات المجتمع المستنيرة ،دورها في النقد بحيث تكون الصحيفة بأبوابها و زواياها سجلا واقعيا لحركة الحياة داخل المجتمع.

كما أننا لا نجد إقبالا أو تفاعلا مع الصحافة من طرف الرموز السياسية و الفكرية و القيادات الوطنية التي لها دور و تاريخ و فكر مستنير ناهيك عن غياب الأقلام الأكاديمية فيما يشبه القطيعة بين المؤسسات الأكاديمية و الصحافة.[1]

إن ذلك كله أضعف وجود المعارك الفكرية و الأدبية في صحافتنا و هي التي تقود عادة إلى إمعان النظر و تلاقح الآراء و تزيد من صلابة المهاد الفكري للجمهور و تبصر القراء بالقضايا الجادة و تدل فعلا

[1] تيسر أبو عرجة/ **قضايا و دراسات إعلامية**، ط1، عمان، دار جرير للنشر و التوزيع، 2006، ص29.

على وجود حرية الفكر و القول عندما يترل فعلا أصحاب الأفكار إلى ميدان الحياة الفكرية في ضرامها المتقدم و يتساءل المرء كيف يمكن لصحفيين لا ينالون المستوى المعيشي اللائق و لا يعرفون الاستقرار المهني في وظائفهم و لديهم متاعب كبيرة في سبيل تأدية رسالتهم المهنية كيف يمكن لهم أن يكونوا ضمير الأمة و عين الشعب و هم يقرأون الواقع و يقدمون أوجاعه للناس بهدف إيجاد حلول الناجعة له.

إن هؤلاء الصحفيين قد لا يكون بمقدورهم مواجهة أوضاع المؤسسات الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية بروح التحليل و النقد و هم يعانون مشكلات كثيرة في سبيل الحصول على المعلومات و الأخبار.

إن ضعف المهنية الصحفية يتمثل في عدد من الانعكاسات السلبية على حرية الصحافة و ذلك من خلال النقاط الآتية:

-عدم إدراك الوظيفة الأساسية للصحيفة في كونها آلة رقابية شعبية و وسيلة هامة لخدمة المجتمع و التعريف بهمومه و مصالحه و نقل نبضه إلى الجهات صانعة القرار.

-عدم معرفة طبيعة العمل الصحفي الذي يقوم على التفتيش عن كل ما يهم المجتمع من قضايا جوهرية و كذلك استقصاء الأخبار و بحث خلفياتهم و تقديم التحليلات الكاشفة لها، لأنه ليس المطلوب فقط رصد الظاهرة بل التعمق فيها و الوصول إلى حلول ناجعة لها.

-عدم معرفة طبيعة الخبر الذي يستحق النشر، و مدى توفر العناصر الصحفية المهمة التي تؤهله لأن يكون خبرا يتصل بالناس و حياتهم و مصالحهم فليس كل حدث يستحق أن يكون موضع خبر أو تقرير اخباري يفيد الجمهور القارئ.[1]

[1] تيسر أبو عرجة/ **قضايا و دراسات إعلامية**،مرجع سبق ذكره،ص29.

-عدم معرفة طبيعة العلاقة مع المصادر التي تعتبر بحكم القانون مكلفة بتقديم المعلومات المتصلة بدوائرها لمندوبي الصحف انسجاما مع حق الناس في الوصول إلى المعلومات و أن هذه المصادر هي الامنية على تأدية هذه الحقوق.

-عدم المعرفة بالحدود التي تسمح للصحفي التحرك في إطارها مما يستلزم ثقافة قانونية و دراسة وافية للمواد الواردة في القوانين التي تنظم عمل الصحافة و تلك التي لها صلة بالعمل الصحفي .[1]

-ضعف الثقافة التحريرية التي يجب أن تتوفر لديه لكي يعرف حدود المعلومة التي تنشر في إطار الخبر كما قيل هو وعاء المعلومة أو الحقيقة بينما المقال هو وعاء الرأي .

-إن ضعف الرواتب و الحوافز المادية و كذلك عدم وجود الاستقرار الوظيفي للمحررين يجعلهم يقومون بعملهم في ظل الارتباك و التشويش مما ينعكس سلبا على أدائهم المهني الذي يتطلب جرأة و مصداقية و عدم خوف على الموارد المعيشية الأساسية لهم و من حقهم. أن يعيشوا بشكل أفضل.

-إن عدم قيام المؤسسات الصحيفة بتوفير التدريب المستمر للصحفيين العاملين فيها، يجعلهم بعيدين من الجديد الذي يدخل مهنتهم سواء من النواحي التقنية أو المعلوماتية أو أساليب التحرير.

-إن ضعف جهاز التحرير في الصحيفة و هزال المادة الصحفية التي تقدمها للقراء و اعتمادها على التقاط الأخبار من الصحف الأخرى و كتابة معظم تعليقاتها من خلال الجلوس في المكاتب يتعارض مع جوهر المهنة الصحفية التي تتطلب التحرك الميداني للحصول على الأخبار و رصد المشكلات الحقيقية للناس.

-إن عدم الاستقرار الوظيفي للصحفيين ربما يكون باعث لاتخاذ الصحافة حيث يتم حساب مهنة مؤقتة من جانب البعض منهم للقفز إلى مهنة أخرى أو تشتيت جهود الصحفيين في البحث عن أعمال إضافية تضعف قدراتهم و سعيهم إلى الترقية المهنية المطلوبة.

[1] تيسر أبو عرجة/ **قضايا و دراسات إعلامية**، مرجع سبق ذكره ،ص30.

–و في الوقت الذي تؤثر ضخامة سوق الإعلان سلبا على حرية الصحافة حيث يتم حساب الأموال و الصفقات التي يمكن أن تخسرها الصحيفة إذا هي انتقدت أو هاجمت مؤسسات اقتصادية بعينها لديها ميزانيات مهمة للإعلان تفيد منها الصحف فإن السوق الإعلانية الصغيرة تهدد أيضا حرية الصحافة لأن التنافس على الإعلانات في سوق صغيرة يمكن أن يضحي فيه بالحقائق الموضوعية في سبيل الظفر بالحصة الإعلانية الموعودة.[1].

[1] د:تيسر أبو عرجة/ **قضايا و دراسات إعلامية**،ص31.

خلاصة:

يعتبر الصحفي جزء من هذا المجتمع فهو لا يستطيع عزل نفسه عنه و بالتالي فهو يتأثر بمختلف الضغوط الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية التي تؤثر عليه و على نفسية و أداءه المهني ضف إلى ذلك الضغوط المهنية من قبل المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها كضغوط غرفة الأخبار و الرقابة و ضغوط خارجية من طرف المصادر و بالتالي عليه أن يتحدى كل هذه الصعاب لأجل مواصلة العمل و إتمامه في قالب من الجد و المهنية و مصداقية دون إهمال و تماطل.

الفصل الثالث

الممارسة الإعلامية في الجزائر

المبحث الأول: أخلاقيات مهنة الصحافة من خلال قانون الإعلام 1982-1990-2012-2014.

المبحث الثاني: حقوق و واجبات الصحفيين.

تمهيد:

يتمحور الفصل الثالث حول الممارسة الإعلامية في الجزائر و دور الصحفي و الظروف المحيطة به و مختلف القوانين التشريعية في الجزائر الخاصة بالإعلام فقد تطرقنا إلى أخلاقيات مهنة الصحافة من خلال القوانين التالية قانون 1982، قانون 1990، قانون 2012 كان هذا بدخول السمعي البصري ثم تطور هذا القانون و تجسد في قانون 2014 للسمعي البصري في الجزائر أما المبحث الثاني فكان يتمحور حول حقوق و واجبات الصحفيين.

المبحث الاول: أخلاقيات مهنة الصحافة من خلال قانون الإعلام 1982-1990-2012-2014.

المطلب الأول: من قانون 1982-2014

مضمون قانون الإعلام لسنة 1982:

إن التفكير الذي ساد حول قانون الإعلام لعام 1982 و مدى ملائمة لأوضاع المهنة لم يكن بسبب الأحداث التي شهدتها الجزائر من أكتوبر 1988 بل أن العمل قد سبق ذلك بكثير من خلال وضع لجنة تكلفت بدراسة الوضع الإعلامي في الجزائر و ذلك من جراء تنامي استياء الصحفيين من المضامين التي احتواها قانون الإعلام الذي أصبح حسبهم لا يتماشى مع حقيقة المشاكل التي يعانيها أصحاب المهنة المتاعب خصوصا و بالتالي تعرف تغيرات جمة من جراء التشريعات الحديثة، فالقانون السابق (1982) جاء بأحكام تنظيمية لبعض أعمال الإعلام و لم يضطلع قط بمهمة توضيح إشكالية مهنة الصحفيين ضف إلى أن العديد من نصوصه لم تطبق في الميدان.

لقد صدر قانون الإعلام في 06 فبراير 1982 و هو أول قانون يخصص القطاع منذ الاستقلال و بالتالي تم إلغاء التشريعات الموروثة من عهد الاستعمار و ذلك بموجب الأمر الصادر في 05-07-1973 فكل النصوص المعتمدة خلال سنوات (1962-1980) كانت تعالج القضايا الخاصة بالملف منفصلة و مجزءة من ذلك قانون المؤسسات الصحفية في نوفمبر 1967 و كذلك قانون الصحفي في سبتمبر 1968 و قانون النشر أفريل 1973 و الملاحظ أيضا أن هذا القانون احتوى على 119 مادة مهيكلة و خمسة أبواب و هي الباب الأول الذي تعلق بالنشر و التوزيع يبرز في عمومه مدى احتكار الدولة [1] و فرض رقابتها الكاملة على إصدار النشريات الوطنية و الأجنبية و قد استثنت تلك الصحف التي تصدر عن جبهة التحرير الوطني.

أما فيما يتعلق بممارسة مهنة الصحفي فتشير المادة 45 إلى أنه تمنح للصحفي المحترف الأول مرة الحق و الحرية الكاملة في الوصول إلى مصادر الخبر في إطار الصلاحيات المخولة له قانونا.

غير أن المادة التي تليها أي المادة 47 تضع قيودا على هذه الحرية بتأكيدها على أنه إذا كانت هذه المعلومات المقدمة للصحفي تنال من الأمن الداخلي للدولة أو تمس بكرامة المواطن و بحقوقه الدستورية.

و لكن في الواقع بقيت المادتين عبارة عن حبر على ورق بحيث بقيت مسألة الوصول إلى مصادر الخبر و الحصول على المعلومات الكافية من قبل الصحافي بعيدة التحقيق بل مستحيلة متعللين دائما بأن المصالح العليا للدولة تستوجب إحاطة بعض الملفات بالسرية و عدم إعطاء تسريح بالحصول على حقائق متعلقة بها، هذا من جهة و من جهة ثانية فقد تضمنت الأبواب الأخرى أحكاما عامة مثل احتكار الدولة لتوزيع النشريات الدورية و التركيز على مسؤولية الناشر أو النشر و كذا قواعد تطبيق حق التصحيح و حق الرد أيضا هناك باب خصص للأحكام الجزئية و ذلك لردع الصحفيين من تجاوز الخطوط الحمراء

[1] إسماعيل معراف/ **الإعلام حقائق و أبعاد**، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص،ص64-65.

المرسومة لهم و هذا ما يتضح أكثر في نص المادة 43 من القانون نفسه حيث يبرز الضغط الذي يتعرض له الصحفي في أداء مهمته النبيلة.[1]

أخلاقيات مهنة الصحافة من خلال قانون الإعلام 1990:

1.الأسس القانونية:

يعتبر بعض المختصين في الإعلام أن قانون الإعلام لسنة 1990 من بين أهم المكتسبات التي حققتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 حيث فتح أبواب الممارسة الديموقراطية و التعددية الفكرية و حرية التعبير و الفكر المعقد و قد جاء هذا القانون بعد الانتقادات الشديدة التي تعرض لها قانون الإعلام 1982 بخصوص غموضه و احتوائه على عدد كبير من المواد القانونية ذات الطابع الجزائي و قد تعرض هذا القانون إلى أخلاقيات المهنة الصحفية من خلال المواد التالية:

المادة 03: التي تنص على أن يمارس حق الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية و مقتضيات السياسية الخارجية و الدفاع الوطني" أي أن حرية الحق في الإعلام التي ينص عليها القانون مشروطة باحترام الضوابط التي لخصتها هذه المادة.

أما المادة26: فتنص على أنه يجب ألا تشمل النشرية الدورية و المتخصصة الوطنية و الأجنبية كيفما كان نوعها و مقصدها على كل ما يخالف الخلق الإسلامي و القيم الوطنية و حقوق الإنسان أو يدعو إلى العنصرية و التعصب و الخيانة سواء أكان ذلك رسما أو صورة أو حكاية أو خبرا أو بلاغا كما يجب أن تشتمل هذه النشريات على أي إشهار أو إعلان من شأنه أن يشجع العنف و الجنوح " هذه المادة تضع حدودا و ضوابط للممارسة الإعلامية يجب على النشريات الدورية مهما كان نوعها الالتزام بها.

[1] اسماعيل معراف/ **الإعلام حقائق و أبعاد**، مرجع سبق ذكره، ص66.

و تنص المادة 33: على أن تكون حقوق الصحفيين في الأجهزة الإعلامية العمومية المستقلة عن الآراء و الانتماءات النقابية أو السياسية، و يكون التأهيل المهني شرط أساسيا للتعيين، الترقية و التحويل شريطة أن يلتزم الصحافي بالخط العام للمؤسسة الإعلامية و بذلك ربطت هذه المادة حق الصحافي العامل في الأجهزة الإعلامية العمومية بضرورة استقلاليته عن الآراء و الانتماءات النقابية و الحزبية، و كذا الالتزام بالخط العام للمؤسسة الإعلامية العمومية.

ثم تأتي المادة 35: التي تنص على أن للصحفيين المحترفين الحق في الوصول إلى مصادر الخبر.[1] و يخول هذا الحق على الخصوص الصحفيين المحترفين أن يطلعوا على الوثائق الصادرة عن الإدارة العمومية التي تتعلق بأهداف مهمتها إذا لم تكن من الوثائق المصنفة قانونا و التي يحميها القانون "أي أن حق الصحفي المحترف في الوصول إلى مصادر الخير مضمون قانونا عن طريق الإطلاع على الوثائق التي تصدرها مختلف الإدارات العمومية ما لم تكن مصنفة قانونا.

غير أن المادة 36: تنقص كثيرا من حيز ضمان الحق في الوصول إلى مصادر الخبر عن طريق ربطه بعدم نشر معلومات محذرة حسب هذه المادة التي تنص على أن حق الوصول إلى مصادر الخبر لا يجيز للصحافي أن ينشر أو يفضي المعلومات التي من طبيعتها ما يأتي:

-أن تمس أو تهدد الأمن أو الوحدة الوطنية أو الدولة.

-أن تكشف سرا من أسرار الدفاع الوطني أو سرا اقتصاديا استراتجيا أو دبلوماسيا.

-أن تمس بحقوق المواطن و حرياته الدستورية.

-أن تمس بسمعة التحقيق و البحث القضائي.

[1] نور الدين تواتي/ **الصحافة المكتوبة و السمعية و البصرية**، ط2، الجزائر، الدار الخلدونية، 2009، ص232.

أما المادة 37: فتنص على أن "السر المهني حق للصحفيين الخاضعين لأحكام هذا القانون و واجب عليهم و لا يمكن أن يتذرع بالسر المهني على السلطة القضائية المختصة في الحالات الآتية.

-مجال سر الدفاع الوطني كما هو محدد في التشريع المفعول به.

-الإعلام الذي يمس أمن الدولة مساسا واضحا.

-الإعلام الذي يمتد إلى التحقيق و البحث القضائي.

جعلت هذه الاحتفاظ بالسر المهني حق للصحفيين و واجب عليهم قبل أن تضع مجموعة من الاستثناءات الإستراتجية التي يسقط فيها هذا الحق و يصبح من واجب مجموعة من الصحفيين [1] إزاءها التخلي عن سرهم المهني و الإدلاء بمصادرهم الخبرية لتأتي بعد ذلك المادة 40 التي تلزم الصحافي المحترف أن يحترم أخلاقيات مهنته الصحافية بكل صراحة و تحصرها في مجموعة من الواجبات و حق واحد إذ تنص على أنه يتعين على الصحفي المحترف أن يحترم بكل صرامة أخلاق و آداب المهنة أثناء ممارسة مهنته.

2.مبادئ أخلاقيات مهنة الصحفي:

يجب عليه أن يقوم خصوصا بما يأتي:

-احترام حقوق المواطنين الدستورية و حرياتهم الفردية.

-الحرص الدائم على تقديم إعلام كامل و موضوعي.

-تصحيح كل خبر يتبين أنه غير صحيح.

-التحلي بالنزاهة و الموضوعية و الصدق في التعليق على الوقائع و الأحداث.

-الامتناع عن استغلال السمعة المرتبطة بالمهنة في أغراض شخصية أو مادية.

[1] نور الدين تواتي/ **الصحافة المكتوبة و السمعية و البصرية**، مرجع سبق ذكره، ص233.

-يحق للصحفي أن يرفض أية تعليمة تحريرية آتية من مصدر آخر غير مسؤولي التحرير.

و من يلقي نظرة على ميثاق أخلاقيات المهنة للصحفي الجزائري المصادق عليه في أفريل 2000 يلاحظ أن كثير من بنوده مستوحاة مما جاء في هذه المادة، و باستثناء هذه المواد التي لها صلة مباشرة بأخلاقيات المهنة الصحافية تراوحت بقية مواد قانون الإعلام الصادر في 1990 بين الأحكام العامة و أسس تنظيم المهنة الصحفية و كيفيات ممارسة مهنة الصحفي و المسؤولية و حق التصحيح و حق الرد و النشر و التوزيع و البيع بالتجول و مهمة المجلس الأعلى للإعلام و بعض الأحكام الانتقائية و الختامية و أحكام جزائية وصل عددها إلى 23 مادة، و هو ما جعل بعض المختصين في الإعلام يذهبون إلى أن قانون الإعلام لسنة 1990 آمال الجميع في الوصول إلى إعلام ديمقراطي و موضوعي لأن الاختلاف [1] بينه و بين سابقيه ما هو إلا اختلاف سطحي تجسد في التطور الكمي لوسائل الإعلام الجزائرية لم يخرج في النفق المظلم الذي كان يعاني منه من قبل، و هذا راجع إلى الخوف من السلطة من جهة و من الأحكام الجزائية التي تجعل الصحفي الجزائري يمارس الرقابة الذاتية خوفا من العقاب من جهة أخرى.

3.التعريف بميثاق و قواعد مهنة الصحافيين الجزائريين:

قبل المصادقة على ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافيين الجزائريين في 13 أفريل 2000 لم يكن لرجال الإعلام في الجزائر أي وثيقة قواعد و أخلاقيات ممارسة مهنتهم و ظل مرجعهم في ذلك قانون الإعلام الصادر في 03 أفريل1990.

و بظهور نقابة وطنية مستقلة للصحفيين بدأ التفكير في وضع ميثاق لأخلاقيات المهنة يحدد حقوق و واجبات الصحافيين الجزائريين و تجسد ذلك في تنظيم يوم دراسي بقصر الثقافة (مفدي زكريا) يوم 22

[1] نور الدين تواتي/ **الصحافة المكتوبة و السمعية و البصرية**، مرجع سبق ذكره، ص234.

فيفري 1999 كانت تهدف النقابة الوطنية للصحافيين خلاله الي تحفيز الصحافيين وتعبئتهم حول ضرورة وضع ميثاق يضبط قواعد السلوك المهني.

كما تطرقت إلى ضرورة وضع إطار يلتزم به الصحفي أثناء ممارسة المهنية و ذلك بالقضاء على مظاهر الشتم العلني و التضليل الإعلامي و كذا إمكانية إسقاط مضامين مختلف المواثيق الموجودة في العالم على الصحافيين الجزائريين مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجزائرية.[1]

أهم ما جاء في قانون الإعلام 2012 ما يلي:

فيما يخص المضمون العام لهذا القانون فالملاحظ أنه تضمن مجموعة أحكام عامة في الباب الأول من المادة 1إلى المادة 5 أما الباب الثاني فقد تناول نشاط الإعلام عن طريق الصحافة المكتوبة من المادة 6 إلى المادة 39 في فصلين: الفصل الأول يخص إصدار النشريات الدورية أما الفصل الثاني فيخص التوزيع و البيع في الطريق العام.

و الباب الثالث تناول سلطة ضبط الصحافة المكتوبة من خلال 18 مادة (من المادة 40 إلى المادة 57) أما الباب الرابع فقد تناول النشاط السمعي البصري في فصلين: الفصل الأول يخص ممارسة النشاط السمعي البصري من خلال 6 مواد (من المادة 58 إلى المادة 63) أما الفصل الثاني فيخص سلطة ضبط السمعي البصري من خلال المواد 64-65-66.

أما الباب الخامس فقد تضمن 6 مواد تناول فيها وسائل الإعلام الالكترونية في حين تضمن الباب السادس 27 مادة تناول فيها مهنة الصحفي و آداب و أخلاقيات المهنة و هذا من خلال فصلين: الفصل الأول يخص مهنة الصحفي أما الفصل الثاني فيخص آداب و أخلاقيات المهنة.

[1] نور الدين تواتي/ **الصحافة المكتوبة و السمعية و البصرية**، مرجع سبق ذكره، ص234.

أما الباب السابع فقد تناول عبر 15 مادة حق التصحيح و الرد و الباب الثامن فقد تناول المسؤولية من خلال مادة واحدة و هي المادة 115.

في حين تناول الباب التاسع المخالفات المرتكبة في إطار ممارسة النشاط الإعلامي من خلال 18 مادة من المادة(116 إلى المادة 126).

أما الباب العاشر فقد تضمن 3 مواد تناول فيها دعم الصحافة و ترقيتها من المادة 127 إلى المادة 129 .

و الباب الحادي عشر قد تضمن مادة واحدة تناول من خلالها نشاط وكالات الاستشارة في الاتصال و هي المادة 130.[1]

أما الباب الثاني عشر فهو عبارة عن أحكام انتقالية من المادة 131 إلى المادة133.

قطاع الإعلام يتعزز بقانون السمعي البصري من أجل تسيير أمثل "2014"

عزز قطاع الإعلام في الجزائر خلال سنة 2014 بقانون النشاطالسمعي البصري وهو القانون الذي وضع لأول مرة إطارا قانونيا للفاعلين فيهذا النشاط من القطاعين العام والخاص والذي من شأنه إحداث تغيير ملموس فيوظيفة الإعلام السمعي البصري.

يعكس صدور هذا القانون الذي صادق عليه البرلمان نهاية شهر يناير 2014 ونشرفي الجريدة الرسمية في عددها 16 الصادر في 27 مارس من نفس السنة الالتزامات التي قطعها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة على نفسهتجسيدها, في مجال حرية الصحافة والتعبير والتي تشهد تطبيقا تدريجيا وفعليامنذ صدور القانون العضوي للإعلام قبل سنتين.

[1]http://www.aps.dz/ar/sante-science-tech/11113-2014

وعلي هذا الأساس فإن 20 قناة تلفزيونية خاصة تنشط حاليا في الساحةالإعلامية الجزائرية بتصريحات مؤقتة في انتظار مطابقتها للتشريعات الجديدة.

وأعد هذا القانون –حسب المختصين–طبقا للممارسات و المعايير المعمول بهادوليا من أجل التسيير الأمثل لقطاع السمعي البصري الجزائري وهو يعكس التزام بترقية وسائل إعلام القطاع العام و كذا الخدمة العمومية لهذاالمجال.

يندرج هذا النص التشريعي في إطار الإصلاحات التي بادر بها الرئيس بوتفليقةمن أجل ترسيخ و توسيع دولة الحق و القانون و يقترح عبر 113 مادة تنظيمالمجال السمعي البصري و ضبط سيره من خلال إدراج إمكانيات ستتاح للمتعاملينالخواص الوطنيين للاستثمار.

ومن أجل الحفاظ على مهمة الخدمة العمومية تم بموجب هذا القانون وضع سلطةضبط مستقلة تم تنصيبها شهر سبتمبر المنصرم وتضطلع بمهامها بوصفها حارس وضامن حرية ممارسة النشاط.

وقد كرست هذه السلطة لبنة الصرح الإعلامي في الجزائر إذ تعتبر "تكملة "للمسار النشيط الذي أحدثه قطاع السمعي البصري بعد الميلاد الذي باركهالمواطن الجزائري للعديد من القنوات التلفزيونية, وترسيخا لقانون السمعيالبصري, الذي وضع استجابة لأصحاب المهنة لمنح إطار قانوني لوسائلناالإعلامية السمعية والبصرية.

ويتمثل الهدف الأسمى لمثل هذه الهيئة في تكريس الديمقراطية القائمة علىمبدأ الشفافية, إذ لا تعتبر آلية رقابية على الصحفيين أو أصحاب المؤسساتالإعلامية, إنما آلية إدارية وقانونية لازمة وضابطة وضامنة لتنفيذ ما ينشده أصحاب المهنة من إصلاحات[1].

[1]http://www.aps.dz/ar/sante-science-tech/11113-2014

كما تسهر هذه الهيئة على ضمان "حرية ممارسة النشاط السمعي البصري ضمنالشروط المحددة في التشريع و التنظيم المعمول به و عدم تحيز الأشخاصالمعنويين التي تستغل خدمات الاتصال السمعية البصرية التابعة للقطاع العام وكذا ضمان الموضوعية و الشفافية طبقا للقانون[1]."

ويوضح القانون في المادة 17 مثلا أن "خدمة الاتصال السمعي البصري المرخصلها هي كل خدمة موضوعاتية للبث التلفزيوني أو للبث الإذاعي تنشأ بمرسوم وفقالشروط المنصوص عليها في أحكام القانون."

ومن جهة أخرى تطرق القانون إلى الأحكام المشتركة لكافة خدمات الاتصالالسمعي البصري حيث تشير المادة 47 إلى أنه "يحدد دفتر الشروط العامة الصادربمرسوم بعد رأي سلطة الضبط السمعي البصري القواعد العامة المفروضة على كلخدمة للبث التلفزيوني أو البث الإذاعي."

كما توضح المادة 48 أن دفتر الشروط يتضمن أساسا الالتزامات التي تسمح ب " احترام متطلبات الوحدة الوطنية و الأمن و الدفاع الوطنيين و احترامالمصالح الاقتصادية و الدبلوماسية للبلاد و احترام سرية التحقيق القضائي والالتزام بالمرجعية الدينية الوطنية و احترام المرجعيات الدينية الأخرى وعدم المساس بالمقدسات و الديانات الأخرى."

وعليه, فقد كانت هذه السنة فرصة لاستكمال و بشكل مكثف المسار التشريعيوالتنظيمي المتوخى منه استكمال المنظومة القانونية التي تحكم النشاطات ذاتالصلة بقطاع الاتصال لا سيما منها تلك المتعلقة بتنظيم مهنة الصحافة والمهنالمرتبطة بها وبهيئات الضبط المؤهلة, وتلك المتعلقة بالإشهار وسبر الآراء.

فإلى جانب محور التكوين يبقى مسعى إنشاء سلطة الضبط للصحافة المكتوبة خلالالمراحل المقبلة من أوليات الدولة و رجال الصحافة في ظل غياب تنظيم يمثلالصحافيين والذي قد يصعب –حسب المختصين – التوصل إلىإنشاء هذه السلطةالتي لديها دور هام في ترقية عمل الصحفي.

[1]http://www.aps.dz/ar/sante-science-tech/11113-2014

المطلب الثاني : مسؤوليات الصحافة والإعلام أمام أخلاقيات المهنة

إن أخلاقيات الصحافة وخصوصا فيما يتعلق بالإعلام الاجتماعي يتطلب وجود مبادئ أخلاقية يتحلى بها القائمون على الإعلام والإعلام الاجتماعي والإعلام النفسي والصحافة عموما حتى يكون هناك احتراما للمهنة وقواعد العمل والسلوك الصحفي وبحيث يكون العمل بناءا وإيجابيا ويخدم مصالح الجماهير وقد اتخذت عدة دول في العالم دساتير ومواثيق شرف لها تنظر مسؤوليات الصحافة والصحفيين وأخلاقيات الصحافة والعمل الصحفي والصحفيين ووضعت مواثيق شرف وطلبت من كل العاملين في مجال الإعلام التقيد بها .

ومن هنا فإن الإعلام الاجتماعي والإعلام النفسي البناء الإيجابي وهو الذي يلتزم بأخلاقيات الصحافة ويتحرى الصدق والأمانة والمسؤولية وتوصيل الأخبار الحقيقية دون موارية ودون تحيز وتعريف الجماهير بمصدر الخبر ومدى مصداقية حتى يستطيع القارئ أو المستمع أو المشاهد أن يبني مواقفه على هذه القواعد ويتكون لديه رأي عام صحيح ومعبر واقعي وفي أمريكا اتفق رؤساء تحرير الصحف الأمريكية على وضع ميثاق ينظم أخلاقيات الصحافة واتخذوا أساسا لهم .

الدستور الأمريكي وقد أصدروا بيانا تحت عنوان بيان جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية عن مبادئ أخلاقيات الصحافة وقد جاء في المقدمة. .[1]

إن التعديل الأول في الدستور الأمريكي الذي يحمي حرية التعبير من أي تعدي عليها عن طريق أي قانون .يضمن من خلال صياغته حقا دستوريا ،وهكذا فإنه يطع على كامل الصحفيين مسؤولية معينة وهكذا فإن الصحافة تتطلب من الذين يمارسونها ألا يكونوا مجتهدين وذوي معرفة فقط بل منهم أيضا محاولة التوصيل إلى مستوى من الأمانة والكرامة يتفق مع الالتزام الفريد للصحفي ،ومن أجل هذا الهدف

[1]. محمد أبو سمرة/ **الإعلام المهني**، ط1، عمان، دار الراية للنشر و التوزيع، 2009ن ص،ص212-213

فإن جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية تقدم هذا البيان للمبادئ كنموذج أو معيار يشجع على الوصول إلى أعلى مستوى من الأداء الأخلاقي أو المهني.

هذا وقد ضم البيان المذكور ستة مواد رئيسية وهي:

1-المسؤولية.

2-حرية الصحافة

3-استقلال الصحفي.

4-الصدق.

5-عدم انحياز الصحفي.

6-كتابة القصة الخبرية.

-جاءت هذه المسؤولية فإن الهدف الرئيسي من جمع الأخبار و الآراء وتوزيعها هو خدمة الرفاهية العامة وإمداد الناس بالمعلومات وتمكينهم من إصدار الأحكام حول قضايا العصر.

أما عن حرية الصحافة :فإن حرية الصحافة هي من أجل الشعب ويجب الدفاع عنهما ضد أي انتهاك أو اعتداء من أي جهة كانت سواء كانت جهة عامة أم جهة خاصة.

أما عن استقلال الصحفي :فإن على الصحفيين أن يتجنبوا التصرفات غير اللائقة أو الظهور بمظهر غير لائق وعليهم تجنب أي تضارب في مصلحة أو ما يدل على هذا التضارب.[1]

أما عن الصدق والأمانة :فإن الحصول على ثقة القارئ هو أساس الصحافة الجيدة ويجب بذل كل جهد يمكن لضمان أن يكون المحتوى الإخباري للصحيفة دقيقا وخاليا من أي إنجاز وأن يكون في نطاق

[1] محمد أبو سمرة/ **الإعلام المهني**، مرجع سبق ذكره ،ص213.

الموضوع أما الأخطاء الهامة في تقديم الحقائق أو الأخطاء التي تنجم عن الحذف فيجب تصحيحها فورا وفي مكان بارز.

أما عن الانحياز الصحفي :فإن المدرسة السليمة للصحافة تتطلب أن يكون هناك فصل واضح بالنسبة للقارئ بين تقدمه للصحيفة لتقارير إخبارية وبين الرأي.

أما عن كتابة القصة الخبرية بإنصاف :فيجب على الصحفيين الذين لهم علاقة بالأخبار أن يحترموا حقوق الناس الأشخاص وأم يراعوا المعايير المشتركة للأمانة والشرف وأن يكونوا مسؤولية أمام الجمهور عن عدالة تقاريرهم الإخبارية ودقتها .كما أن الأشخاص الذين يتم اتهامهم علنا يجب إعطائهم حق الرد في أقرب فرصة.

كما أن العهود التي يقدمها الصحفي بالحفاظ على سرية مصادر أخباره لا بد من الوفاء بها مهما كان الثمن ولهذا السبب يجب أن لا يقدم الصحفيون هذه العهود باستخفاف و ما لم تكن هناك حاجة واضحة وملحة إلى الحفاظ على ثقة المصادر في الصحفي فإن مصادر هذه الأخبار يجب الكشف عنها . فالإعلام الاجتماعي والإعلام النفسي أي مكان أو زمان لو اقتدى بهذه الأسس والمبادئ والقواعد ومبادئ وقواعد دول أخرى في العالم لا بد من أنه سيحوز على ثقة الناس و احترامهم وسوف يحقق غاياته وأهدافه الموجودة من الرسائل الإعلامية النفسية التي يطلقها وكذلك الرسائل الإعلامية و الاجتماعية للإعلام الاجتماعي والإعلام بشكل عام والإعلام الحديث بكافة أشكاله وألوانه[1] ومنها الاعلام المهني.

أما قواعد الأخلاقيات لدى جمعية الصحفيين الأمريكيين (سيجماد لتاسي)فقد وضعت معايير وقواعد لأخلاقيات المهنة ونرى من الضروري أن يلتزم بها العاملين في الإعلام النفسي و الاجتماعي وأصدرت هذه الجمعية وثيقة بقواعد الأخلاقيات ثم إقرارها في الاجتماع القومي عام 1979 التي جاءت

[1] محمد أبو سمرة/ **الإعلام المهني**، مرجع سبق ذكره ،ص214.

في مقدمتها أن جمعية الصحفيين تؤمن بأن وكالات وسائل الإعلام الجماهرية تحمل المعلومات ونشر الحقائق وضرورة تنوير الجمهور كأولوية لتحقيق العدالة.

وأن يؤدي الصحفي عمله بذكاء وموضوعية ودقة وإنصاف من خلال معايير العمل التي منها المسؤولية وحرية الصحافة والدقة والموضوعية والإنصاف والعهد على الصحفيين بأن يوقفوا أو يمنعوا أية انتهاكات لهذه القواعد والمعايير.

وكذلك بند خاص بأخلاقيات حيث جاء في هذا البند بأن على الصحفيين أن يتحرروا من أي التزام تجاه أي جهة صاحبة مصلحة إلا التزامهم نحو الجمهور لمعرفة الحقيقة ومن أجل ذلك على الصحفيين أن يعملوا على ما يلي :

1-عدم المجاملات وقبول الهدايا لأن ذلك يؤدي إلى تنازل الصحفي عن أمانته وعن أمانة صحيفته .

2-يجب على الصحفي أن يتجنب أي وظيفة ثانية أو أي نشاط سياسي أو منصب عام إذا هي أدت إلى الإخلال بأمانة الصحفي وصحيفته.

3-إن ما يحصل عليه الصحفي من أخبار عن مصادر خاصة لا يجب نشرها أو إذا عتها إلا بعد التأكد من قيمتها الإخبارية.

4-إن على الصحفيين البحث عن الأخبار التي تخدم مصالح الجماهير برغم كل العراقيل.

5-ضرورة اعتراف الصحفيين القاعدة الأخلاقية التي تنادي بحق الصحفي في حماية مصادر معلوماته وعدم الكشف عنها إذا كانت سرية.[1]

[1] محمد أبو سمرة/ **الإعلام المهني**، مرجع سبق ذكره ،ص215.

وعن الأخلاقيات بين النظرية والتطبيق في مهنة الإعلام والإعلام الاجتماعي فقد وضعت معظم الدول دساتير أخلاقية لمهنة الإعلام بحيث تحدد قواعد أخلاقيات المهنة والمسؤوليات وواجبات الصحفيين وتنظم عملهم .

وقد أشارت كل الدساتير التي وضعتها الدول إن واجب الصحافة خدمة الشعب ونشر الحقائق.[1]

وبيان مصادرها و الالتزام بها ،وبالتالي جاءت هذه الدساتير لتساعد رؤساء التحرير الصحفيين في اتخاذ قرارات صحيحة حول كثير من القضايا الأخلاقية التي لها صلة بالأخبار ولكن الملاحظ عند التطبيق العملي أنه لا يمكن لأي دستور صحفي أخلاقي في العالم أن يتضمن مواجهة أو تغطية الأحداث ولا بد من التشاور المسؤوليين حول المواضيع التي قد تطرأ من المشاكل المتعلقة بدساتير أخلاق المهنة انه لا توجد حالة مشابهة للحالة الأخرى في قضايا كثيرة يواجهها عالم الصحافة.

كما أن تطبيق هذه الدساتير لا يتم بفاعلية لأن مؤسسات الأخبار تتجنب أشياء كثيرة. كما أن مؤسسات إعداد ونشر وتحرير الأخبار تختلف عن بعضها البعض .بين دول العالم المختلفة وكل واحدة لها منطلق أخلاقي خاص بها ومختلف عن الأخر ،والصحافة الأخلاقية لها عنصران مهمان دائما هما التراهة والموازنة في الحكم وحتى يمكن استخدام هذين العنصرين بالشكل المناسب فإن النتيجة يمكن أن تواجه مأزقا ،ويمارس الصحفي عمله ضمن ثلاثة مقاييس أخلاقية تتضمن :وظيفته ،ودوره كمواطن ،ووجوده كإنسان ،وتتدخل المشاكل الأخلاقية دائما في الحكم حول أي من المقاييس الثلاثة يجب التعامل معها وتطبيقها عن مواجهة مشكلة ما،وبالتالي يواجه الصحفي نفسه أمام تساؤل مفاده هو أي المقاييس الثلاثة الأخلاقية يمكن أن يطبق الصحفي في تعامله مع القضايا الإخبارية التي تواجهه هل هو المقياس المهني الصحافي أم المقياس الإنساني أم مقياس بصفته مواطن له علاقاتها بالناس وخصوصيات أيضا إن الأخلاقيات المهنية تتعلق بسلوك

[1] محمد أبو سمرة/ **الإعلام المهني**، مرجع سبق ذكره ،ص،ص215-216.

الشخص وتصرفه وممارسته عندما يقوم بتنفيذ عمله المهني ،إن تنظيم دساتير سلوك وقواعد المهنة وأخلاقيتها ومسؤولياتها لكثير من المؤسسات الإعلامية تقيد أعضائها بها ،وبتالي فإن أي دستور قد يعتبر مجموعة من الخبرات يتم وضعها بشكل رسمي ضمن مجموعة قواعد ويتم تبني الدستور وبما فيه من قيود يجب تطبيقه،إضافة الى دساتير الأخلاقيات فإن الأخلاقيات المهنية تتعلق بمسائل الأمن المهني ولا يوجد دستورين للأخلاق متطابقين تماما ،فالدساتير تختلف حسب الخلفيات الثقافية والمهنية والنظام والعامل الثقافي ، [1]لذا فإن وجود الدساتير الأخلاقية التي تنظم العمل الصحفي المهني والتي يجب أن يراعيها تشجيعه بين أفراد المهنة بالرغم من الخروقات التي تتم أحيانا من بعض المؤسسات والدول وخاصة الإعلام وأن وضع دستور للأخلاقيات يساعد على ما يلي :

1-وصف مثاليات ومسؤوليات المهنة

2-تثبيت الأمر الواقع وحماية ملتقي المعلومات والمهنيين .

3-تحسين صورة المهنة

4-تنشيط وإلهام ممارسين لدفعهم لتعريف مبرر عملهم في المهنة .

5-إعطاء إرشادات حول السلوك المقبول.

6-زيادة الوعي و الاهتمام حول مختلف القضايا.

7-تحسين نوعية العمل و استمراريته.

كما يجب التنبيه إلى الأمور الأخرى التالية :

1-فيما إذا كانت المقاييس الأخلاقية إجبارية أو فقط مجرد طموحات لا أكثر .

2-فيما إذا كان دستور المهنة مرغوبا به أو ملائما.

[1] محمد أبو سمرة/ **الإعلام المهني**، مرجع سبق ذكره ،ص،ص218-219.

3-فيما إذا كانت القيم الأخلاقية عالمية أو مرتبطة بثقافة واحدة.

4-الصعوبات التي تواجه وضع دليل عالمي يأخذ بالاعتبار الطبيعية المتغيرة الخواص للمهنة.

5-الهدف من تحديد المسؤوليات أو وضع وظيفة منظمة محددة لدستور المهنة

ومن الملاحظ قد تتنازل الصحافة في العديد من الدول عن جانب من حريتها من أجل دعم حقيقي لمصالحها الخارجية أو مصالحها الداخلية أو تحقيق هدف قومي أو وطني وقد يتعارض هذا مع مبدأ حرية الصحافة والمسؤولية والنزاهة وهذا ما يحدث كثيرا في الصحافة دول تمارس الإعلام الاجتماعي لأغراض خاصة ولذالك لا بد من الاتفاق على إستراتيجية واضحة تحديد المسؤوليات في العمل الإعلامي.[1]

يرتكز مفهوم أخلاقيات الإعلام ومواثيق الشرف على معادلة طرفاها الحرية والمسؤولية فكلاهما عنصران أساسيان لا غنى عنهما في مهنة الإعلام .

إن وسائل الإعلام بكافة أنماطها وأشكالها لها مكانة إستراتجية وحساسة في المجتمع ،وعلى رأسها هذه المكانة القائم بالاتصال أو الإعلام لا تقل أهمية عن المكانة التي تتمتع بها صاحبة الجلالة ومثله مثل الوسيلة الإعلامية أو الإعلام بحد ذاته سلاح ذو حدين وهذا يتطلب مواجهة هذا الموقف من خلال التشريعات الناظمة التي تقنن العملية الإعلامية ،وقبل ذلك لا بد من وضع الأسس لولادة الدستور الأخلاقي للإعلام والصحافة الذي يشمل على مبادئ وأخلاقيات تعمل في إطارها المؤسسة الإعلامية ولذلك فإن العملية الإعلامية المنفلتة تسبب خطر كبيرا على أمن المجتمع ولذلك تحتاج إلى أخلاقيات إعلامية وميثاق شرف إعلامي كي يتم حماية المجتمع من الإغراقسواء الأخلاقي أو المالي أو التجاري أو السياسي ويحمي كذلك من النزوات النفسية ومن الانحراف ومن استعمال المهنة لتحقيق أغراض شخصية أو مؤسسات أو حزبية وغير ذلك.

[1] محمد أبو سمرة/ **الإعلام المهني**، مرجع سبق ذكره ،ص219.

كما أن الممارسة الإعلامية تصبح بدون هذه المتطلبات تحت رحمة نفوذ المال والسلطة السياسية وبذلك تتحول المؤسسة الإعلامية إلى أداة تعمل لخدمة أصحاب الاحتكارات المالية أو السلطات ،هؤلاء قد يغتصبون الحقيقة والمعرفة لخدمة مصالحهم الشخصية فيسعون إلى نشر ما يريدون ويحققون ما يتناقض مع مصالحهم وتوجهاتهم وميولاتهم وأجندتهم الخاصة .[1]

ومن هنا فإن ميثاق الشرف الإعلامي تكمن أهمية بأنه ضرورة حتمية لا بد منه للمؤسسة بل هو من أهم أذرع العمل الإعلامي الناجح وخاصة حقوق و واجبات العاملين القائمين على المؤسسة من خلال هيكل تنظيمي واضح يشمل المسؤوليات والقيم الأخلاقية وعلى رأسها الموضوعية والتراهة والدقة والمصداقية وحب العمل والتفاني من أجله وتجاوز المصالح الخاصة والنفعية وتقديس العمل العام و الابتعاد عن الزيف و الانحراف والمتاجرة بمهنة الصحافة والإعلام ،وهذا بالطبع يدفعنا للتأكد على أهمية الإعلام في المجتمع ودوره في كشف الحقائق والمعلومات وتقديمها إلى القاعدة الجماهرية العريضة من الرأي العام لخلق مجتمع مؤمن بالقيم الإنسانية والأخلاقية .

ولذلك على المؤسسة الإعلامية أن تخاطب الرأي العام من خلال تقارير ومنطلقات صادقة وموضوعية واضحة تبين أنها أهم ما في العملية الإعلامية من وجهة نظرها الرأي العام وتدافع وبشكل خاص عن معاناة الناس ومشاكلهم وأزماتهم ،وأن تسعى جاهدة في شرح فلسفتها الإعلامية المحصنة بأخلاقيات الإعلامية والتشريعات المتحررة والديمقراطية من القيود التي لا تتصادممع حرية الرأي العام وحرماته وكرامته ،من منطقة أن المؤسسة الإعلامية هي منشأ قبل أن تكون إعلامية و اقتصاديةأو سوبرماركات لعرض الإعلانات وتحقيق الذهب المالي والربح الفاحش بل أنه هناك مجتمع يستحق نضالات

[1] بسام عبد الرحمان المشابقة/ **أخلاقيات العمل الإعلامي**، ط1، الأردن، عمان، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2012، ص88.

حقيقية تسطرها وسائل الإعلام بالخطاب الإعلامي الجريء الهادف إلى غرس القيم الإنسانية والإيجابية في نفوس الناس.[1]

ومن هنا فإن الممارسة الإعلامية المهنية تعتبر من أقدس المهمات التي يجب على القائمين على العمل الإعلامي التركيز عليها في إطار الأبعاد الأخلاقية والقانونية والتشريعية والمهنية ،فالمؤسسة الإعلامية مسؤولة أمام المجتمع وأمام الجماهير الفقيرة ،كما أن مسؤولياتهم الأخلاقية كبيرة جدا من خلال تضخيم الأخبار والمعلومات وحجب أخبار أقوى عن الرأي العام ،وهذا بحد ذاته أبشع أشكال التلاعب بالعقول الجماهير ،وهو من أبشع أشكال التضليل والتزييف لأن المؤسسة الإعلامية التي تمارس خطابين في أن واحد هي مؤسسة تنتهج خطاب إعلامي غير أخلاقي سينكشف أمره مهما طال من منطلق أن الكذب حبله قصير وإن طال.

ومن هنا فإن أهمية أخلاقيات العمل الإعلامي جاءت لتعالج الخلل الناجم عن عملية طغيان قيم حرية المطلقة حيث تداعت الهيئات الإعلامية الدولية والإقليمية والمحلية لصياغة نظرية إعلامية أطلق عليها نظرية المسؤولية الاجتماعية.

ومع ذلك فقد بذلت الهيئات الإعلامية جهودا متزايدة من أجل صياغة الجوانب المهنية التي يرغب أعضاءها في تطبيقها في أعمال النشر والبث والتعليق على الأخبار والمعلومات وبصفة عامة في تقيم الأخبار والأحداث المعاصرة لجماهيرهم المتعددة ،وقد تطبق هذا الاتجاه قبل نحو ربع قرن وجاءت أهمية أخلاقيات ومواثيق الشرف الإعلامية منذ بدايات الربع الأخير من القرن الماضي فقد تبنت منظمة اليونيسكو مايسمى بأخلاقيات العمل الإعلامي من خلال خلق مظلةإعلامية تعني بالقيم التي يجب أن يراعيها الوسط ،فقد جاء

[1] بسام عبد الرحمان المشابقة/ **أخلاقيات العمل الإعلامي**، مرجع سبق ذكره، ص88.

موقف اليونيسكو من خلال مقاله نشرت تحت عنوان الإتحاد المهني في أجهزة الإعلام أشارت فيها الى أن هيئات العاملين بالأجهزة الإعلامية أنشأت وذلك لا نتشا لها من أيدي الطبقات المتسلطة [1]

الأخلاقيات العامة للقائم بالإعلام والصحافة والعلاقات العامة والانترنت والمصور الصحفي:

إن الأخلاقيات الإعلامية تشمل كافة العاملين في الحقل الإعلامي دون تميز من حاجب المؤسسة وحتى أصغر موظف فيها ،فالأخلاق الإعلامية ممارسة ذاتية رغم أن التشريعات هي التي تميلها لكنها قناعة أولا وأخيرا ،وتقوم في أساس تلك الممارسة لأن أبواب العمل الإعلامي مفتوحة على مصارعيها دون حدود ،وهذا يدفع بأخلاقيات سبقت القوانين لأن هذه القوانين جاءت لخدمة وحماية الأخلاق الإعلامية و تكريسها والعقوبات جاءت لضبط ملكيات المنحرفين والمخالفين مثل العاملين بالإعلام أن يعوا أن المبادئ الأساسية للأخلاق الإعلامية يجب أن يتم القفز عليها ،لكن الأخلاقيات الإعلامية تختلف من بلد إلى أخر كما أشرنا تبعا لاختلاف الفلسفات الإعلامية و مدى انفتاح النظام السياسي على الإعلام والصحافة ،وهذا كله مرتبط بمدى مساحة الحرية والحريات العامة والصحافية فالأخلاقيات الصحافية والمهنية والإعلامية تتأثر إيجابيا وسلبيا ولذلك مهما كانت القوانين رادعة فإن الضمير الإعلامي هو الذي يتقدم على القانون وهو أساس أخلاقيات العمل الإعلامي لأن الأخلاقيات المهنية الإعلامية هي بالأصل ممارسة ذاتية من منطلق أن بوابات العمل الإعلامي مفتوحة على مصراعيها دون حدود فكل حلقات العمل الإعلامي وعملياته المتلاحقة من مراسل ،مخبر أو مندوب ومحرر ومصحح وموظف علاقات عامة ووكالة إعلان لا رقيب عليهم إلا أخلاقهم فهم يعملون على مدار الساعة . ان معيار اخلاقيات المهنة للعاملين في الحقل الاعلامي هو الرقابة الداتية كما يقول د.سامي دبيان ان القول بالاقناع الداتي اي الاقناع بأن بين العمل الاعلامي وبين الخروج عنه الي العالة والجاسوسية والتجارة الاعلامية والسمسرة والضغط والتخويف

[1] بسام عبد الرحمان المشابقة/ **أخلاقيات العمل الإعلامي**، مرجع سبق ذكره، ص89.

بين هدا العمل وتلك الاحتمالات خيط رفيع ما ان ينقطع مرة حتي ينقطع مرارا وبسبب الانحراف عن العمل الاعلامي الي ما هو شبيه له ولكنه سيء. هدا الانحراف سهل لما فيه من دوافع مادية أولا وداتية تانيا فادا لم تكن هناك روادع اخلاقية داتية وعامة فان الاعلام يصبح مدمرا ،كما ان اي طرف من اطراف العملية الاعلامية وخاصة العاملين بالعمل الاعلامي سواء اكان مندوبا او مخبرا ام محررا ام كاتب عمود او محلل سياسي هو عرضة للسقوط والانزلاق والانحراف بعيدا عن المهن نفسها ،فكل العاملين بدءا من رئيس التحرير الي المخبر والمحرر الي الفراش وموظفي الارشيف كل هؤولاء يعملون في مستودع معلومات[1] وكل واحد منهم معرض للاغراء ، ولدلك فان مسؤولياتهم كبيرة ومهمة للحفاظ علي بوابات المصلحة العامة ، فكل واحد من هؤولاء هو حارس بوابة عن المجتمع .

المبحث الثاني: حقوق و واجبات الصحفيين

المطلب الأول:حقوق الصحفيين و حمايتهم.

حقوق الصحفيين:

انبثقت حقوق الصحفيين في لوائح الشرف ولوائح القيم الأخلاقية على ضوء التقرير الذي قدمته اليونيسكو مع بداية العقد الثامن من القرن الماضي الذي عرف بتقرير (ماكبرايد)حيث قدمت اللجنة الدولية دراسة مشكلة الاتصال ،ففي الفصل الخامس من التقرير والذي يتناول حقوق الصحفيين ومسؤولياتهم وتتمثل في:

الوصول إلى المعلومات:الصحفيون دائما يطالبون بحقهم بالوصول الى المعلومة دون أي عوائق وخاصة أثناء عملية النشر أو البث على نحو أمن وفعال ،ويطالبون بحق التعبير عن أرائهم بحرية عندما يستخدمون لكتاب الافتتاحية أو محررين للأعمدة خاصة في الصحف أو أثناء التعليق على الأبناء وتلك

[1] بسام عبد الرحمان المشابقة/ **أخلاقيات العمل الإعلامي**، مرجع سبق ذكره، ص89.

القضية تناولناها في بداية الكتاب أثناء حديثنا عن حرية التعبير وحرية الإعلام ،وتتعلق من ناحية أخرى بحق جمهور القراءة والمستمعين في تلقي و استقبال الآراء المختلفة وهو الحق الذي يمتلكه كل مواطن وأن توقف الأمر في التطبيق على حرية الصحفيين ،ومن الصحيح بطبيعة الحال أن الحق في استيقاء المعلومات وفي تبليغها والحق في التعبير عن الآراء ينبغي أن يتمتع بها كل إنسان ،بيد أن الصحفيين بحاجة للممارسة [1] هذه الحقوق كشرط أساسي للقيام بعملهم على نحو فعال وهم بصفة خاصة عرضه للخطر القيود التي تفرضها أي سلطة وهم يجدون أنفسهم عادة شاءوا أم لم يشاءوا بين أولائك الذين يتصدرون الخطوط الأمامية للدفاع عن الحرية.

إن حرية الصحافة بأوسع معانيها تمثل اتساع نطاق حرية كل مواطن في التعبير المعترف به كحق من حقوق الإنسان ،فالمجتمعات الديمقراطية تنهض على أساس مفهوم سيادة الشعب الذي يحدد إرادته العامة (رأى عام مطلع)،إن هذا الحق للرأي العام في أن يعلم وهو الذي يمثل جوهر حرية وسائل الإعلام وهي الحرية التي لا يعتبر الصحفي المحترف أو الكاتب المنتج سوى قيم عليها ،وأن الحرمان من هذه الحرية لينتقص من وسائل الحريات جمعيا.

ومن هذا فقط وضعت الصحافة بأنها سلطة الرابعة نظر لأن المعلومات الكاملة والدقيقة حول الأمور المتعلقة بالصالح العام ،وهي الوسيلة التي تمكن الجمهور من محاسبة الحكومات والمنظمات ،كل من بيدهم السلطة على أية مستوى ومع ذلك فلدى القائمين على السلطة كثيرا ما يعلمون على إخفاء مالا يودون نوعه أو ما يحتمل أن ينشر الرأي العام ضدهم، ومن هنا يأتي إنكار حق الحصول على المعلومات أو الوصول إليها والرقابة الصريحة أو المقنعة والمحاولات التضليل المتعمدة من قبل المتحدثين الرسمي والصحفيون

[1] بسام عبد الرحمان المشابقة/ **أخلاقيات العمل الإعلام**، مرجع سبق ذكره، ص113.

في بلدان كثيرة ليسوا أحرار في القول الحقيقة علي الرغم من المبادئ الطنانة التي تكرسها القوانين والدساتير.

إن إجراء الرقابة بحد ذاته يحد بصورة قاطعة من قدرة الصحفي على أداء عمله بكفاءة ،والصحفيون الدي يجلبون علي انفسهم سخط السلطات او المصالح القوية يتعرضون للمضايقات والتهديد ،كما ان جو الرعب يمكن ان يؤدي بالتدريج وبصورة خفية الي الرقابة الداتية وكل هده الاتجاهات غير مقبولة ويتعين التصدي لها.[1]

إن المتابعة النشطة التي تعني الصالح العام وكشف النقاب عنها يعتبر من معايير الحكم على القدرات المهنية للصحفي ،إن الدور الصحفي في تقصي الحقائق هو ان ينقب التصرفات جميع القائمين على السلطة أو قصور في الكفاءة أو فسادا أو انحرافات أخرى.

إن قدرة الصحفي على كشف الأمور المتعلقة بسوء الإدارة والبيروقراطية والفساد تتسم بأهمية خاصة نظرا لأنها من أنجح الوسائل التي تكفل عدم السماح لغير الأكفاء وغير الأمناء حيثما وجدوا من أن يتسببوا في مفاسد النظام كله أو في أحداث المظالم ،لذلك فإن القائمين على السلطة غالبا ما يعارضون محاولات الصحفيين التنقيب عما وراء التصريحات الرسمية أو مصادر المعلومات المكنة عادة هذا وفضلا عن أن رب العمل الذي يستخدم صحفيين لتقصي الحقائق قد لا يشتغل حماسا للدفاع عنهم أو حمايتهم .

كل هذا يثبت بالقول القاطع أن حرية الصحافة في أزمة وفي ورطة وتتعرض لكثير من البلدان للتنكيل ومنع المصادرة والقمع،وبالتالي كل هذا يساهم في هجرة الصحفيين أما إلى خارج بلدانهم أو أن يتركوا مهنة الصحافة ويبحثوا عن مهنة أخرى.

[1] بسام عبد الرحمان المشابقة/ **أخلاقيات العمل الإعلام**، مرجع سبق ذكره،ص، ص114-115

حماية الصحفيون:[1]

نتيجة لسوء أوضاع الصحفيين في مختلف إنحاء العالم نتيجة لتدهور صحة حرية الصحافة وحرية الإعلام والتعبير تصبح الحاجة ماسة لفتح مزيد من المصحات والمستشفيات لمعالجة ندرة الحرية والحرية الصحافية ،وبالتالي أصبح لا بد من المأمول أن يتم تقديم الحماية للصحافيين من خلال إقرار الأحكام لحماية الصحفيين و استقلالهم ونزاهتهم ذلك أن حرية التعبير هي جزء حيوي من العملية السياسية والديمقراطية و التي انطلقت في الأصل التعبير وحماية حقوق الإنسان وحرياته وعلى رأسها حق الإعلام و الاتصال أي أن القطاع العريض من الجمهور من حقه أن يحصل على المعلومات و الآراء بدون تدخل من السلطة وبغض النظر عن الحدود ،ومن هنا فقد أجمع الخبراء أن أهم حقوق الإنسان في عملية الاتصال هما:

1-حق التبليغ الأنباء والمعلومات و الآراء.

2-حق تلقى الأنباء والمعلومات و الآراء .

وعلى ضوء ذلك يتوقف هذان الحقان بدرجة كبيرة على كل العاملين في وسائل الإعلام في القيام بدورهم بموضوعية باعتبارهم جامعيين وناشرين للأنباء والمعلومات من الغير في التحليل الأخير على توافر بيانات كافية لأولئك الذين يعملون في جمع المعلومات ونشر ها على الجمهور.

إن مفهوم توفير الحماية للصحفيين ليس توفير جو الأمن للصحفي بل يتعدى ذلك من خلال تأمين في جمع ونشر الأنباء ،والمعلومات والآراء على الجمهور وينبغي من نطاقها لتشمل الصحفيين وحدهم ،وإنما تشمل كل العاملين الآخرين المستخدمين في وسائل الإعلام الجماهرية ،وهم الذين يسعون الى جمع ونشر الأنباء والمعلومات والصور المعدة للجمهور بل وتحليل هذه المعلومات وتفسيرها للرأي العام.[2]

[1] بسام عبد الرحمن المشاقبة/ **أخلاقيات العمل الإعلامي**، مرجع سبق ذكره، ص،ص116-117.
[2] المرجع نفسه، ص118.

وفي خضم هذه التغطية الإعلامية يواجه الصحفيون الحرج ويصبحون من ضمن الأهداف وخاصة أثناء التغطية للأزمات والمظاهرات والحروب والتراعات المسلحة والأهلية والدولية بسبب أنهم شهود المرحلة،كما يتعرض الصحفيون في معظم بلاد العالم الثالث إلى عمليات اعتقال[1]

وفصل عن الوظائف وقد يصل إلى عمليات التصفية الجسدية والتعذيب .

ومن خلال النظر إلى التشريعات الدولية المتعلقة بحرية الصحافة وحقوق الإنسان نجد أن البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف الصادرة في الثاني عشر من شهر أب 1949 والخاص بحماية ضحايا التراعات المسلحة توجد مادة خاصة بحماية الصحفيين تقضي بأنه يتعين اعتبار الصحفيين المشاركين في مهام خطيرة تتصل بعملهم في مناطق التراع المسلح مدنيين توفير الحماية لهم على هذا الأساس في ظل ظروف معينة. يمكن أن نذكر كذلك الإعلان الخاص بوسائل الإعلام الجماهيري الذي اعتمده المؤتمر العام لليونيسكو في دورة 1978 والذي ينص في المادة الثامنة على انه لكي تتمكن وسائل الإعلام من تعزيز مبادئ هذا الإعلان في ممارسة أنشطتها لا بد ان يتمتع الصحفيون وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام الذين يمارسون أنشطتهم في بلادهم أو في خارجها بحماية تكفل لهم أفضل الظروف لممارسة مهنتهم.

المطلب الثاني: واجبات الصحفيين

من واجبات الصحفي (أوالإعلامي) وهي البحث عن الحقيقة وتحرى الدقة ، وأهم من واجباته تحمل مسئولية الرسالة الإعلامية الصادقة ، والالتزام بأمانة المهمة وشرف المهنة ، على أسس ميثاق الشرف الصحفي الوطني والعالمي والأقليمي ، وتحكيم الضمير المهني وأخلاقيات العمل الصحفي وتقاليده واحترام القانون العادل وأحكام القضاء التريه ، ورفض المزايدة والابتزاز والإثارة المتعمدة , وعدم المتاجرة وعن

[1] بسام عبد الرحمن المشاقبة/ **أخلاقيات العمل الإعلامي**، مرجع سبق ذكره، ص118.

طريق مهنته في الخلط بين الإعلان والإعلام , والتدليس على الرأي العام ، والابتعاد عن إثارة الفتن والنعرات العرقية والدينية والطائفية ، والالتزام بمكافحة الفساد والاستبداد والإرهاب . [1]

فسر المهنة يظل قائما في ضمير الصحفي الملتزم بتنفيذ القوانين ومواثيق الشرف المهنية ، ولا يخضع للضغط والإكراه والابتزاز طلبا لإفشاء أسرار عمله أو الكشف عن مصادر معلوماته ، الأمر الذي يستدعى توفير الضمانات القانونية والنقابية من ناحية ، وترقية الأداء الصحفي والمستوى المهني والثقافي من ناحية أخرى ، وهو ما يجب أن يكرس كل الجهود لتحقيقه في كل الاوقات وبمختلف الأساليب . لأن أعظم ما تملكه الوسيلة الإعلامية وخصوصاً الصحفية هو أمانتها ودقة حكمها على ما يتوفر من معلومات لديها دون تحيز لشخصية أو جهة بعينها .

يترتب على الصحفي او الاعلامي (المندوب أو المحرر) من واجبات ، لذلك ينبغي ان يتمتع به من كفاءات وموهبة ويكون واسع الثقافة على جانب كبير من اللباقة والذكاء ، ويكون على وعي تام ويتصف بالنزاهة لكسب عدد القراء ، هذا فضلاً عن تحليه بعقيدة راسخة وقلم بليغ يفرض عليه مخاطبة الجمهور كل يوم بأسلوب جديد وسهل ومشوق ويعبرعن القضية تهم الرأي العام .

ان يكون له خبرة كافية في تعامله مع الناس والأشياء ومع الحوادث الواقعية ومراعات اذواق الهيئات المختلفة ، وعدم استغلال الحرية الممنوحة للصحفي أو الاعلامي كي يفرغ سموم حقده في جسد هذا الطرف أو ذاك والاعتداء على الاخرين تحت ذريعة الحرية واستخدامها في التشهير والكذب والتلفيق.

ضرورة احترام الصحفي للحياة الشخصية والحرص اللازم في الحفاظ على ضمانات الخصوصية لكل مواطن وعدم التورط في نشر ما يكشفها من دون إرادة صاحبها وإذنه المسبق لنشرها ، لا يحول ذلك دون ممارسة حرية الرأي والنشر بشفافية كاملة فيما يتعلق بالقضايا العام وعدم إغفال نشر بعض الأخبار أو

[1] بسام عبد الرحمان المشابقة/ **أخلاقيات العمل الإعلام**، مرجع سبق ذكره، ص118.

المعلومات أو الآراء ، والمطلب الأساسي عند هذا المنحنى هو أن يكون على وعي تام بآرائه الخاصة حتى يمكنه مراقبة انعكاساته على ما يقدمه من منتج إعلامي للمتلقي وهو الجمهور.

وأشد مصاعب تحمل الأمانة هو " الموضوعية " التي هي ابعد ما تكون عن الإثارة والخضوع لرأى محدد والموضوعية هي أسلوب أو كيفية تناول الصحفي او الإعلامي الحرفي للمادة التي تحت يده دون تحيز لشخصية أو جهة بعينها.

نستطيع ان نقول الاستقصاء الصحفي او الإعلامي فهو واجب مهني وتقني مطلوب من كل الإعلاميين والصحفيين الذين يريدون أن تكون رسالتهم الإعلامية مشتملة على الحد الأدنى من المصداقية ، وبعيدة بقدر الإمكان عن السطحية ، أو تبسيط الحدث بحيث يؤخذ كما هو دون البحث والاستقصاء عن الجذور والأبعاد والمسببات ، ولا يمكن أن تكون له من نتائج وآثار على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ، إذن هو واجب أساسي لا فضل للإعلامي فيه ، وهنا تقتضي الضرورة دراسة الحدث أو القضية الطاغية على الإعلام من زاوية المحيط التي نبتت فيه هذه القضية أو تلك من خلال الثقافة أو الفكر أو الإيديولوجيا السائدة في ذلك المحيط .[1]

[1] http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=258510

خلاصة:

في الاخير نقول أن الممارسة الاعلامية في الجزائر قطعت اشواط عديدة لتصل الي ما اصبحت عليه الان ونجد ان اخلاقيات المهنة جاءت لتساعد الصحفي علي اداءه المهني لدا عليه الالتزام بها وعلي المؤسسة الاعلامية اخدها بعين الاعتبار لكي نصل الي اعلام موضوعي ونزيه، من جهة اخري ان تأمن حق للصحفي وتحميه من كل ضرر يلحق به فيقدم مهمته علي اكمل وجه و بتالي يتمتع الجمهور باعلام كامل وبناء.

الإطار التطبيقي

المبحث الأول: بطاقة فنية للتلفزيون الجهوي بوهران

المطلب الأول: تعريف التلفزيون الجهوي بوهران

المؤسسة الوطنية للتلفزة الجهوية بوهران مؤسسة عمومية إعلامية تابعة للتلفزيون الجزائري بالعاصمة، ثم تدشينها في 16 جوان 1973 من طرف الرئيس الراحل "هواري بومدين" رحمه الله.

بما أن المحطة تابعة للقطاع العام فإن تمويلها يكون من الدولة بنسبة 100% و من مداخيل الإشهار علما أنها تنتج و تصمم إشهارات.

établissement national de télévision مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري établissement commercial industriel لها مهمة اجتماعية ثقافية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية تابعة لوزارة الاتصال و الثقافة تحتكر بث البرامج التلفزيونية على كامل التراب الجهوي شمال الغربي (13ولاية)، تتمثل في الإعلام و التربية و التثقيف و الترفيه عن طريق بث الروبورتاجات و الحصص، و البرامج المتصلة بالحياة الجهوية و المحلية و المسائل و المشاكل المتعلقة بالأحداث، تعمل على تطوير وسائل إنتاجها و التقنيات التكنولوجية في تسيير أرشيف السمعي البصري.

تعمل أيضا على تطوير نشاطها في الإطار القانوني المحدد في قانون 11/90 الصادر في 20 أفريل1991 أصبحت المؤسسة وطنية للتلفزيون الجزائري ENTV تتسم بطابع صناعي تجاري EPIC، و ذلك طبقا لنصوص المواد 44-45 من قانون رقم 01/88 في 12 جانفي 1991، أيضا عملت منذ 1 0جويلية 2002 باتفاقية مشتركة تحتوي على 144 مادة متضمنة 10 عناوين.

آليات الاتصال بالمؤسسة:

العنوان العادي: ساحة عيسى مسعودي –ولاية وهران–

العنوان الإلكتروني: www.entv.dz.

أرقام الهاتف: 29-28-45-041، 59-21-45-041

رقم الفاكس: 60-14-45-041.

الهيكل التنظيمي و الكوادر البشرية:

1– عدد العمال و الموظفين الإجمالي: 204 عامل.

2– عدد العمال و الموظفين حسب التقسيمات التالية:

أ. من حيث جنس العمال و الموظفين: 173 ذكور، 31إناث.

ب. من حيث التوظيف : التوظيف بصفة دائمة لكل الموظفين إلا المنشطة بصفة مؤقتة باعتبارها لم تتابع تكوينها في مركز التكوين بالجزائر العاصمة.

ج. من حيث الشهادات و التكوينات : تظم كل شهادة في علوم الإعلام و الاتصال، الأدب، العلوم السياسية، المحاسبة و العلوم القانونية، حيث يتم إرسال الصحفيين إلى مركز التكوين بالجزائر العاصمة من أجل أن يكون الصحفي مؤهل لهذه المهنة فهذا التكوين إجباري على كل صحفي،

أو إرسال أيضا الصحفيين خارج البلاد إلى الصين و تركيا، قطر إلا أن هناك اتفاقية عمل مع مركز UNICEF.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي و دور كل مصلحة

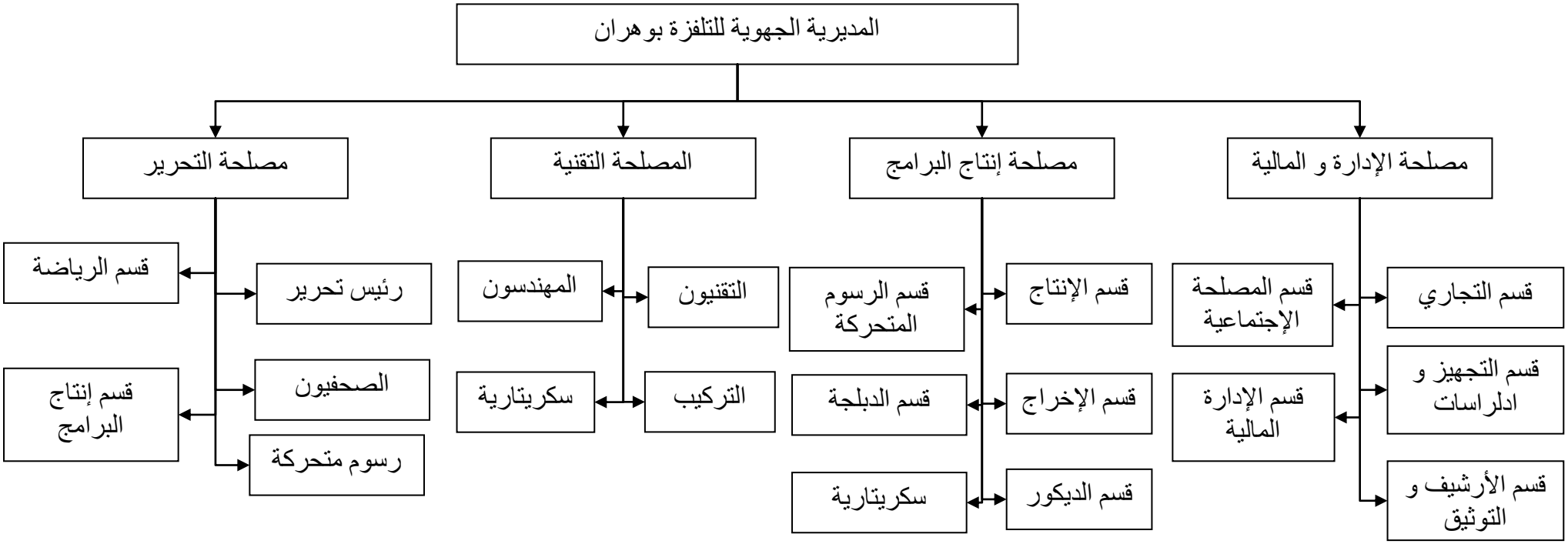

المخططات العامة و الجزئية للهيكل

مهام كل مصلحة:

أ. مصلحة الإدارة و المالية : تقوم بتسيير كافة الوسائل المادية و البشرية و المالية في المؤسسة فهي وحدها مخولة لاقتراح أي إجراء من شأنه المساهمة في تحسين السير الحسن و التنظيم العام، و في هذا الإطار تسهر على التنمية الجيدة لمختلف مصالح مؤسسة التلفزة أيضا تحتوي هذه المصلحة على مكتب فرعي تابع للإدارة يسمى المصلحة التجارية فهي مكلفة بإقامة علاقات تجارية خارج المؤسسة إما مع المؤسسات الاقتصادية العمومية أو الخواص بهدف المتاجرة و ضمان التتبع الدائم و المنتظم.

ب. مصلحة إنتاج البرامج : تقوم هذه المصلحة بانجاز الإنتاجات السمعية البصرية من طرف منتجين و مخرجين من كل نوع خاصة البرامج الفنية ذات الطابع التربوي و الثقافي و التسلية و التي لها علاقة مباشرة بمهمتها أيضا تنتج البرامج التلفزيونية جديدة موجهة إلى الأطفال.

المخرج قائد المركبة يأخذ النص و يطلع عليه، و يقوم بمخطط العمل، فصل الإنتاج، فصل الإمكانيات، السيارات، العمل في الليل و النهار، العمل الداخلي و الخارجي، حجم الصورة و تحديد الصورة، و يقوم مساعد المخرج بالتفصيل بالحروف و الأرقام.

و مراقب الإنتاج و مسير الإنتاج يحضر الميزانية و في نفس الوقت يحضر المهتم بالأكسيسوارات أما عن كاتب الإنتاج فهو ذاكرة المخرج مسؤول عن الأشرطة يكتب على كل مشهد و يعتمد على متابعة السيناريو.

ج. المصلحة التقنية: تسهر على استغلال و صيانة مجمل المصالح الداخلية و التجهيزات الثابتة و المتنقلة الموجه لإنتاج البرامج التلفزيونية مكلفة أيضا بتطوير إمكانيات الإنتاج في المؤسسة و ذلك بالاستغلال الجيد لكل الوسائل التكنولوجية المتوفرة، مكونة بذلك المركبون الذي بدوره يحضر المخرج و كاتب المخرج معه و يأخذون أوامرهم و ملتقط صوت الإضاءة، مهندس صوت، مهندس رؤية، كاميرا...

د. مصلحة التحرير: الصحفيون يقوم بتصوير ربورتاجات و تقارير مع الوزراء و الولاة المصور و ملتقط الصوت حينها تأتي عملية التقرير يترأسها رئيس التحرير.

المبحث الثاني: الجانب الميداني

المطلب الأول: مكان و مدة إجراء الدراسة

1. مكان إجراء الدراسة:

لقد تم إجراء الجانب التطبيقي لهذه الدراسة في التلفزيون الجهوي بوهران، و تمثلت هذه الدراسة في زيارات مستمرة قصد التعرف على الصحفيين و الاحتكاك بهم و جمع المعلومات الخاصة بالموضوع عن طريق تقديم أسئلة المقابلة الموجهة إليهم بحيث شهدت الدراسة لقاءات مع الصحفيين للتعرف على الوضعية الاجتماعية التي يعيشها الصحفيين، و التي تؤثر على أداءهم المهني.

2. مدة الدراسة:

كانت المدة الزمنية للدراسة من 27-04-2015 إلى غاية 21-05-2015 و استعملنا تقنية المقابلة الموجهة للصحفيين العاملين بهذا القطاع، بالإضافة إلى ملاحظة مختلف التغيرات الفزيولوجية التي تعتبر هي أيضا مؤشرا على الإجابة إذ قدر عدد الصحفيين ب 13 صحفي.

المطلب الثاني: سمات المبحوثين

بعد إجراء المقابلة مع 13 صحفي في التلفزيون الجهوي بوهران، كانت سماتهم مختلفة باختلاف مجموعة من المتغيرات التي تفرضها طبيعة العمل، و يمكننا التعرف على سمات عينة البحث من خلال التعرف على مجموعة من المتغيرات هي:

1. الجنس:

تتميز عينة البحث بالاختلاف فيما يخص متغير الجنس حيث يمثل عدد الذكور 07 صحفيين بينما عدد الإناث 6 صحفيات، و حتى لا يكون هناك التباس فإنه يجب توضيح أن هذا الاختلاف في العدد لا يعكس بالضرورة نسبة كل من الذكور و الإناث من مجموع صحفيين التلفزيون، و إنما يبرز كون أن العمل الإعلامي ليس حكرا على جنس الذكور و إنما العمل التلفزيوني يمس الجنسين ضمن مختلف الأعمار فكل منهما له قدراته المهنية و إمكانياته الخاصة.

2. السن:

يقع أفراد عينة البحث سواء ذكور و إناث في المرحلة العمرية من

[25-29سنة] ، [30إلى 34سنة]، [35- 39سنة]، [40فما فوق].

السن	[29-25]	[34-30]	[39-35]	[40 فما فوق]	المجموع
عدد الصحفيين	1	3	4	5	13
النسبة%	%7,6	%23,7	%30,76	%38,46	%100

من خلال النتائج المتحصل عليها نستنتج أن أغلب المبحوثين تتراوح أعمارهم ما بين [40فما فوق] هي الفئة الغالبة التي تمثل نسبة 38,46% ثم تأتي الفئة الثانية التي تتراوح الفئة العمرية ما بين [35-39] و التي تمثل نسبة 30,76% ، ثم تأتي الفئة الثالثة التي تتراوح الفئة العمرية ما بين [30-34] و التي تمثل نسبة 23,7% ثم تأتي الفئة الرابعة و الأخيرة تتراوح الفئة العمرية ما بين [25-29] و التي تمثل 7,6% و هي أقل نسبة.

3. المستوى التعليمي:

السن	ليسانس	ماستر	المجموع
عدد الصحفيين	12	1	13
النسبة%	%92,30	%7,69	%100

فيما يخص المستوى التعليمي نجد أن المبحوثين الذين يحملون شهادة الليسانس هم أكثر نسبة فكان عددهم 12 مبحوث و قدرت نسبتهم ب 92,30% أما من يحملون شهادة الماستر فكانت لمحوث واحد و قدرت نسبة ب 7,69 و هي أقل نسبة.

4. الوضع العائلي: إن الوضع العائلي للعينة البحث كان: متزوج، أعزب، مطلق، أرمل

الوضع العائلي	متزوج	أعزب	مطلق	أرمل	المجموع
عدد الصحفيين	11	2	0	0	13
النسبة%	%84,61	%15,38	%0	%0	%100

من خلال النتائج المتحصل عليها في هذا الجانب نجد أن النسبة الغالبة هي نسبة المتزوجين و كان عددهم 11 مبحوث أما نسبتهم فقدرت ب 84,61% أما النسبة التي تليها هي نسبة العزاب قدرت ب 15,38% و كان عددهم مبحوثين أما فيما يخص المطلقين و الأرامل فلا يوجد.

5. الخبرة المهنية: لقد تراوحت الخبرة المهنية لعينة البحث [من05 إلى 10 سنوات] و من [11-15سنة] [من16-20سنة] من [21إلى 30سنة] و من [31-35سنة].

الخبرة	[10-05]	[15-11]	[20-16]	[30 -21]	[35-31]	المجموع
عدد الصحفيين	6	2	3	1	1	13
النسبة%	%46,15	%15,38	%23,07	%7,69	%7,69	%100

من بين النتائج المتحصل عليها نستنتج أن أغلب المبحوثين المقدر عددهم ب 6 لديهم الخبرة المهنية من [05إلى 10 سنوات] هم اكبر نسبة قدرت ب 46,15% ثم يليها مبحوثين اتنين [من 11إلى 15سنة] هي النسبة الثانية مقدرة ب 15,38%، أما النسبة الثالثة فهي لثلاث صحفيين [من 16إلى 20سنة] و التي قدرت ب 23,07% أما النسبة الرابعة من [21إلى 30سنة] كانت لمبحوث واحد نسبتها 7,69% أما خامسا من [31إلى 35سنة] كانت ايضا لمبحوث واحد و قدرت النسبة ب 7,69%.

المطلب الثالث: عرض و تفسير إجابات المبحوثين

المحور الأول: دور الصحفي و ظروف العمل داخل المؤسسة الإعلامية

I. أجمع أغلب المبحوثين و الذي قدر عددهم ب 07 من 13مبحوث أن اختيارهم لمهنة الصحافة كان عن حب و كان نابع من إرادتهم و طموحهم و كان هدف تم بلوغه عن قناعة شخصية.

و هناك من نظر إليها على أنها مجرد مكسب مادي فقط بينما مبحوثين اثنين صرحا بقولهما أن معدل البكالوريا لما يسمح لهما بدراسة في المجال الذي كانا يطمحان له فدخل الصحافة و درساها هذا حسب المبحوث رقم1[1] (ذكر، 42 سنة، صحفي ليسانس في الإعلام و الاتصال) بقوله "اخترت هذه المهنة لأن المعدل تاعي لم يسمح لي باش ندير مدسين كي شفت بلي نقدر ندير غ بيولوجي قررت الذهاب إلى الجزائر العاصمة تعلمت المهنة و مع الوقت كي اكتشفتها تعلمت تبغي المهنة"

أما المبحوثة 2[2]رقم 07 (أنثى، 40 سنة، صحفية، ليسانس علم الاجتماع) فصرحت قائلة " اختياري لمهنة الصحافة كان عن حب ملي كنت التانية متوسط اخترتها من صغري كنت نحب مضيفة طيران، و لا صحفية، و لا جمارك، و لكن صحفية أكثر ، و كنت ندير حصة رياضية مع الإعلامي الكبير محمد المرزوقي".

[1] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 27-04-2015، على الساعة 10:15 بقسم الإنتاج.
[2] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 11-05-2015، على الساعة 9:17 بقسم التحرير.

أما المبحوث3[1]رقم 05 (ذكر، 35 سنة، ماستر) فكان رده كالتالي " كان عندي ميول لكل ما هو تقني لما تحصلت على الشهادة أصبح لي ميول لجانب الإعلام و خاصة التلفزيون و تكونت في فرنسا بعدما انتهيت التكوين فكرت في أن أعود إلى الجزائر كان عندي صديقي نصحني بالتلفزيون كانت فكرة مناسبة لميولي ،كانت فكرة محببة التحقت و قبلت في العاصمة في 2006.

أما الشق الثاني من السؤال فقد أجمع أغلب المبحوثين المقدر عددهم ب 11 مبحوث على أنهم لم يسبق لهم و أن عملوا في مهنة أخرى غير الإعلام و أن مهنتهم الأولى بعد التخرج هي الصحافة، في حين البعض الآخر مارس بعض المهن قبل دخوله الإعلام كالمبحوث رقم 08 (ذكر، 40 سنة، صحفي، ليسانس إعلام و اتصال) بقوله " اشتغلت في التعليم لكن مدة بسيطة جدا في بداية حياتي"

II. أما إجابات المبحوثين حول ظروف العمل فقد أجمع أغلب المبحوثين و الذين قدر عددهم ب 6 صحفيين بأنها ليست مناسبة إلى حد ما فالواقع أن عدم وجود مقرات مجهزة و وقارة للمؤسسات الإعلامية يجعلنا نقول مباشرة بأن الصحفي سيظل دائما في تنقل مستمر، و هذا طبيعي قد يقول قائلا بأن مهنة الإعلام هي ميدانية أي تمس حياة المواطن و لا داعي لأن يبقى الصحفي داخل مكتب و لكن من حقه أن يكون له مقر ثابت يلجأ إليه حتى يستطيع أن يستعيد أنفاسه، و يقدم العمل الضروري لذلك بما أن انعدام الوسائل التقليدية بعيدة عن التطورات التي يشهدها العصر، يجعل العمل الإعلامي كذلك بعيدا عما يحدث من تقنية عالمية بالنسبة للإعلام الموجود في باقي دول العالم المتقدم و هذا ما صرح به المبحوث [2] رقم 05 (ذكر، 35-39 سنة، ماستر) بقوله: "الظروف نوعا ما مناسبة، خاصة لما تكون قد تكونت في دول تحترم المؤسسة و مفهوم الإعلام ففي أروبا كل واحد و تخصصه و كل واحد متكون في تخصصه هنا لا كاين شوية فوضى كاين لي قاري حاجة و يخدم حاجة أخرى".

[1] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 28-04-2015، على الساعة 10:10 بقسم الإنتاج.
[2] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 28-04-2015، على الساعة 10:10 بقسم الإنتاج.

أما بعض المبحوثين فيرون أن الصحفي هو بذاته الذي يجعل الظروف مناسبة أو غير مناسبة يجب عليه أن يتحدى مختلف الصعاب من اجل إيصال الرسالة التي يؤمن بها و حتى تصل إلى الجمهور على أكمل وجه و بالتالي على الصحفي أن يفرض نفسه و هذا ما صرح به المبحوث [1] رقم 10 (أنثى، 29 سنة، ليسانس، إعلام و اتصال) بقولها "نحن كصحفيين لازم نتحداو الضغوط و يقال الصحافة مهنة صعبة و لكن لازم نتحدى الظروف و الصعوبات لي نتلقاها في العمل هي المهم الرسالة تعي توصل للجمهور مهما كانت طبيعة الظروف.

أما المبحوث اخر فيرى أنه ظروف العمل في الوقت ماضي كانت مناسبة أي وقت سابق و بعض الآخرين يرون عكس ذلك أن الزمن الماضي كانت الظروف صعبة جدا أما في الوقت الراهن و مع التطور التكنولوجي الحديث في الوسائل و التقنيات الظروف أصبحت مناسبة جدا فأصبح الصحفي باستطاعته تغطية الخبر دون الدهاب إلى الميدان و توفير الجهد و الوقت هذا ما صرح به المبحوث [2] رقم 04 (ذكر، فوق 60 سنة ، صحفي، ليسانس) "تدريجيا تحسنت ظروف العمل أولا لعوام لي فاتت مكانوش وسائل كيما الجيل الحالي مكانوش حتى الآلات تاع العمل لكنني واصلت عملي ألآن الظروف الحالية مناسبة لأن الوسائل الحديثة أتت بالسرعة في التحليل و المعرفة الظروف السابقة عملت تقريبا 25 عام في ظروف عصر الحجرة كانت الظروف تتطلب مجهودات شخصية و بدنية و ميدانية كبيرة خارقة للعادة مقارنة بالوقت الحالي كل شيْ ساهل " اما الشق التاني من السؤال حول ان كان الصحفيين راضيين عن العمل في ظل هذه الظروف فقد أجمع 8 من المبحوثين على أنهم رضون عن العمل في ظل هذه الظروف رغم الصعاب التي تواجههم و بالتالي لا يوجد خيار فحسب المبحوث رقم 01 (ذكر ، 42 سنة، صحفي متخصص، ليسانس في الإعلام و الاتصال) صرح بقوله " bien sur انا راض عن العمل في ظل هذه الظروف par

[1] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 11-04-2015، على الساعة 9:45 بقسم التحرير.
[2] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 27-04-2015، على الساعة 12:01بقسم الإنتاج.

ce que معنديش le choix الخيار يا تخدم باش تبين بلي عندك طريقة تاعك و تفرض نفسك يا تخير مهنة أخرى، مهما كانت الظروف نتبعوا و نعياو و تطلعنا لاطونسيوا و ضيف فالليل ما ترقدش مليح لأنوا تقعد تخمم على حصة بصح راض معنديش الاختيار (لي بغا شبح ما يقول اح)"

فمهنة الصحافة ليست بالسهلة تصل إلى حد التضحية بالأرواح و ترك الأهل و عدم الاستمتاع بالحياة بالكيفية التي يريدونها كبقية خلق الله، فتصبح المهنة بذلك نعمة و نقمة... [1]، و بالتالي فالصحفي يبدل كل جهده للوصول المعلومة و الرسالة إلى الجمهور مهما كانت ظروف العمل فهم مستعدين لمواجهتها فحسب المبحوث رقم 11 (أنثى، 30-34 سنة ، ليسانس) بقولها "طبعا راضية لأنه مكاش حاجة مفيهاش مشاكل و أصلا حب العمل مين تتخطاي هدوك المشاكل و تقدمي المادة تعك"

بينما أقلية المبحوثين قدر عددهم ب 5 مبحوثين بأنهم غير راضين عن العمل في ظل هذه الظروف باعتبارها ظروف لا تلاؤم عملهم و لا تساعدهم على اقتناء المعلومة و يرونها غير مواتية للعمل الإعلامي، و بالتالي فالعمل الإعلامي يلزمه إمكانيات مادية حديثة للتطوير العمل و للعمل في أحسن الظروف الممكنة خاصة أن الوسائل خاضعة للتطور التكنولوجي و بالتالي على الصحفي مواكبة هذا التطور.

3-ساعات العمل تختلف من صحفي لآخر فمنهم من تكون ساعات عمله غير محدودة و منهم من تتراوح من 5 ساعات إلى 15 ساعة في اليوم فالمبحوث رقم [2] 13 (ذكر، 30-34سنة، صحفي، ليسانس إعلام و اتصال) يقول في هذا الصدد " في الحقيقة ساعات العمل غير محدودة بالنسبة للصحفي في بعض الحالات العمل يتطلب الأشغال لفترة طويلة و في بعض الحالات ربما التغطية تختصر على حوالي ربما ساعتين عمل أو أكثر بقليل".

[1] إسماعيل معراف/ الاعلام حقائق و أبعاد، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص ،ص ص 86،87. 88

[2] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 19-05-2015، على الساعة 14:30 بقسم التحرير.

أما الشق الثاني من السؤال حول رضاهم عن الراتب الشهري فكانت إجابات المبحوثين المقدر عددهم ب 13 أغلبها تعبر عن رضاهم براتبهم الشهري مقارنة بوقت ماض فحسبهم منذ 2012 قطاع الإعلام العمومي تحسن فيما يخص هذا المجال و اغلبهم قال الحمد لله فحسب المبحوث [1] رقم 11 (أنثى،30-34 سنة، ليسانس) صرحت بقولها" القناعة كتر لا يفنى".

أما الشق الثالث من السؤال حول "هل تجده مناسب مقارنة بالجهد المبذول" فتراوحت إجابات المبحوثين ما بين مناسبة و غير مناسبة فالراتب عنصر مهم و يشجع الصحفي على بذل أقصى جهوده لبلوغ هذفه فالصحفي الذي يعاني من ضعف راتبه، قد يدفعه ذلك إلى القيام بأكثر عمل، مما يشتت جهده و ينعكس ذلك على دقة و كفاءة عمله، و من ناحية أخرى، يرى البعض أن حصول الصحفي على راتب كبير، قد يدفعه على تبني قيم النظام السائد، و تخليه عن اهتمامات جمهوره، أما المبحوث [2] رقم 05(ذكر، 35-39 سنة، ماستر) فيقول حول الراتب " في الحقيقة مقارنة بدول الغربية نقص كبيرة و لكن لا نقارن لأن العيش هنا و في أروبا ليس نفس المعيار لكن نقص كبير مقارنة بالخارج و لكن الحمد لله".

المحور الثاني: الضغوط الإدارية الموجهة للصحفي أثناء العمل

فيما يخص الضغوط الموجهة للصحفي من طرف الادارة و التي تؤثر على عمله و تحريره للمواد فقد اختلفت أراء المبحوثين حول هذا التساؤل فمنهم من الصحفيين من قال أنه لا يوجد حتى ضغوط و منهم من يراها تعليمات و إرشادات لا غير و منهم من يرى أنه إذا عمل الصحفي عمله و قدمه على أكمل وجه فلا يواجه أي ضغط فعليه فقط أن يعرف واجباته و حقوقه و يطبق أخلاقيات المهنة فلا يواجه ضغوط مهما كان نوعها.

[1] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 11-04-2015، على الساعة 9:30 بقسم التحرير.
[2] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 28-04-2015، على الساعة 10:10 بقسم الإنتاج.

فالإدارة تلعب دورا مهما في المؤسسة الإعلامية فكلما كانت الإدارة منضبطة في قراراتها و تعليماتها كلما كان الشعور بحرصها على صحفيها إذ تعتبر الادارة جزء مهم في المؤسسة و الصحفي هو جزء من هذه المؤسسة بطبيعة الحال يعمل داخلها فلا يستطيع أن يكون منعزلا عنها و بالتالي يتأثر بكل ما تمليه الإدارة عليه و هذا ما صرح به المبحوث [1] رقم 01 (ذكر،42سنة، ليسانس، إعلام و اتصال) بقوله "قاع الخدمة فيها ضغوط إدارية بصح بلا كنت قادر مهما تدير لك الإدارة ما ينجموش يستغناوا عنك لأنه تعرف خدمتك و تفرض نفسك بالعمل تعك" و منهم من قال أن الإدارة تكون بعيدة كل البعد عن الصحفي و تفرض عليه أحيانا تعليمات غير مناسبة للميدان فهنا يواجه الصحفي مشكل و بالتالي يؤثر على عمله فحسب المبحوث [2]رقم 06(ذكر، 38 سنة، ليسانس، تعليم تقني)، بقوله "بعض المرات فيه ضغوط المشكل أن الادارة جالسة في الادارة لا تعرف واش راه صاري في الميدان و تفرض عليك تطبق بعض الأمور غير المناسبة للميدان فتؤثر على العمل.

أما المبحوث رقم [3] 05 (ذكر، 35سنة39سنة، ماستر) فيقول "الإدارة مشكلتها دائما أنها بروقراطية و تبحث أن تتحكم في كل شيء خاصة في ميدان الإعلام من المفروض الإدارة أن تكون في خدمة الإعلامي و ليس العكس فالإدارة تبحث عن أدق التفاصيل خاصة التقنين نحتاج لوسائل و عملية الشراء فهي تماطل و هذا يسبب مشكل" و بالتالي فإن أي ضغط صغير من الادارة قد تؤثر على نفسية الصحفيين و أدائهم الإعلامي هذا ما عبروا عنه في الشق الثاني من السؤال هل تؤثر على عملك و على تحررك للمواد الإعلامية.

[1] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 27-04-2015، على الساعة 10:15 بقسم الإنتاج.
[2] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 28-04-2015، على الساعة 10:55 بقسم الإنتاج
[3] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 28-04-2015، على الساعة 10:10 بقسم الإنتاج.

فالأغلبية يرى أنها تؤثر و البعض الآخر يرى أنها تلعب دور الحافز فهي مجرد تعليمات أما البعض الآخر فكان تصريحه حسب المبحوث [1]رقم 11 (أنثى، 30-34سنة، صحفية ليسانس)، "طبعا فيما يخص المادة الإعلامية غادي نفهمك حاجة كل واحد عنده رسائل يفوتها الآن ما نضنش أنه أي حاجة تؤثر على نوعية المادة الإعلامية أما سياسة المؤسسة طبعا راكي خدامة في مؤسسة ما راكي عارفة خطها الافتتاحي يكون في حدود هذا ما يتعلق بالإدارة أو بالأمور السياسية..."

المحور الثاني: السؤال الثاني: فيما يخص فرص الترقية و التكوين :فقد اختلفت إجابات المبحوثين حول الترقية في مؤسسة التلفزيون الجهوي بوهران كغيرها من المؤسسات الإعلامية الأخرى تمنح فرص للترقية و التكوين و هذا طبعا يعود بالنفع على المؤسسة في حد ذاتها فإذا تكون الصحفي أحسن تكوين فيمد المؤسسة بأحسن و أرقى الأعمال و بالتالي ترتقي المؤسسة في حد ذاتها فعلى المؤسسة أن تكون حريصة على تكوين صحفييها و ترقيتهم ، فالمؤسسة التي تتنج ذلك الصحفي الذي يقف في المشروع الإعلامي في الواجهة هي محط انتقاد لاذغ من قبل الملاحظين الذين يتابعون عمل تلك المؤسسات فغالبا ما يذهب رؤسات المؤسسة الإعلامية إلى حد القول و هذا تبرير لانعدام الجودة في أعمالهم إلا ان الجماعة كمؤسسة تصدر ذلك الصحفي بسلبية برامجها، إذن هذا العامل يجعلنا نقول بأن الحياة المهنية للصحفي إذ لم يكن منطلقها الأساسي، فإن الإعمال التي تأتي بعد ذلك ناقصة و فاقدة لمعطيات التكوين الأكاديمي، فعلى المؤسسة أن تسعى جاهدة لتكوين الصحفيين فالمبحوث [1] رقم 1 (ذكر، 40سنة، ليسانس إعلام و اتصال) صرح قائلا:" واه المفروض تقيم نفسك بنفسك و يقيمك المحيط التاعك برك..." و منهم من يرجع أن الميدان هو أحسن مكان لتكوين هذا حسب المبحوثة [2] رقم 7 (أنثى، 40 سنة، صحفية، ليسانس علم

[1] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 27-04-2015، على الساعة 12:01بقسم المونتاج.
[1] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 27-04-2015، على الساعة 10:15 بقسم الإنتاج.
[2]مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 11-05-2015، على الساعة 09:17بقسم التحرير.

الاجتماع) بقولها:"التكوين صابي رانا متكونين تكونا في الميدان و الميدان هو لي يكون ماشي النظري، ماشي الطابلة و ماشي الكرسي و الطباشير الميدان هو لي يكون، أما الترقية مهضومين في حقوق الترقية بصح ماعليش"

أما الشق من السؤال فيما يخصالرضا عن أسلوب الترقيات في العمل فتراوحت إجابات المبحوثين مابين راضين و غير راضين فأسلوب الترقية يشجع الصحفيين على الاجتهاد و بذل الجهد أكثر للوصول إلى أهداف معينة و على درجة عالية من الترقية و بالتالي على المؤسسة أن تبذل قصارى جهدها لكي تمنح ترقية لمن يستحقها وادا كان عكس دلك ربما قد يجد الصحفي نفسه مظلوم في الترقية وبالتالي يصبح في خمول عن أدائه لواجبه اتجاه عمله فنجد أن بعض المبحوثين يرجعون اسلوب الترقيات إلى المسؤول المباشر إذا كان هذا الأخير واع و مهني أو يتعامل حسب ميزاجيته هذا ما صدر عن قول المبحوث [1]رقم 3 (أنثى، 45 سنة صحفية كبيرة محققين، ليسانس أدب عربي) بقولها" أسلوب الترقيات يرجع على المسؤول المباشر تاعك احيانا يكون المسؤول المباشر مهني الترقية تمشي معاك، إذا كان غير مهني و إذا كان ميزاجي أي يتعامل بميزاجية هذا شيء آخر"

أما المبحوث[2] رقم 08 (ذكر، 40 سنة، صحفي، ليسانس إعلام و اتصال) فصرح بقوله عن رضاه عن أسلوب الترقيات "هذه الترقيات لا أستحقهم أنا صحفي".

السؤال الثالث: فيما يخص الرضا عن المؤسسة من ناحية أداءها وجوها الإعلامي.

اختلفت أراء المبحوثين حول رضاهم عن مؤسستهم الإعلامية فمنهم من صرح برضاه عنها و يراها أحسن مؤسسة من حيث الأداء و تقديم الخدمات للمواطن و من حيث المادة التي تغطيها و منهم من المبحوثين من عبروا عن عدم رضاهم عن مؤسستهم مقارنة بمحطات تلفزيونية أخرى في العالم العربي، بينما

[1] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 28-04-2015، على الساعة 14:10 بقسم التحرير.
[2] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 11-05-2015، على الساعة 10:09 بقسم التحرير.

البعض فيه رضا و عدم رضا في نفس الوقت هذا ما عبر عنه المبحوث [1] رقم 12 (ذكر، 35-36سنة، ليسانس صحافة) من خلال جوابه المتمثل في "يختلف يتراوح ما بين راض و حالة عدم رضا ما بين كل موضوع و أخر تجدني في بعض الأحيان راض عن العمل و ما يقدم و في بعض الأحيان غير راض إلى حد ما عن بعض المواضيع التي أراها أنني أستطيع أن أفعل أكثر من الشيء الذي فعلته" أما المبحوث [2] رقم 01 (ذكر، 42سنة، صحفي متخصص، ليسانس إعلام و اتصال) فصرح قائلا" معنديش الخبرة حتى نقيم لكن رانا بعاد و ما نتفرجوش القنوات الجزائرية لخطر لكاليتي تاع الحصص و طريقة تقديم المادة الإعلامية و البرامج و هذا الشيء ما يوليش حتى نعرفوا قوانين كيفاش نخدموا المادة الإعلامية للسمعي البصري" و بالتالي فعلى المؤسسة الإعلامية حتى تنال رضا صحفييها أن تحسن أداءها و تحرر من قيود التلفزيون التقليدي إلى كل ما هو أحسن و أفضل هذا حسب المبحوث [3] رقم 05 (ذكر، 35-39سنة، تقني إعلامي، ماستر) صرح بقوله " أنا قليل غير راض لو نقارنها مع مؤسسات أخرى و قنوات أخرى التلفزيون تعنا عريق لو قارناها مع تونس و المغرب أنا لا أقارن مع دول أروبية لأنه لا مجال للمقارنة أما مع تونس و المغرب نحن مازلنا بعاد شوية لأننا لا زلنا في التلفزيون التقليدي لم نتطور دائما في التلفزيون الثمانينات و التسعينات"

المحور الثالث: السؤال الأول: فيما يخص علاقات العمل مع الزملاء و مع الرئيس المباشر: فكانت إجابات أغلب المبحوثين الذين قدر عددهم 09

مبحوثين على أن العلاقة بين الزملاء علاقة عمل و مودة و احترام و حتى في بعض الأحيان أخوة فالجو المهني داخل المؤسسة يلعب دور مهم في التأثير على نفسية الصحفيين و التي تتأثر بطبيعة الحال

[1] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 13-05-2015، على الساعة 9:32 بقسم التحرير
[2] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم27-04-2015، على الساعة 10:15 بقسم الإنتاج
[3] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 28-04-2015، على الساعة 10:10 بقسم الإنتاج

بعلاقات الزملاء و بالتالي فالصحفي يتعلق بزملاءه خاصة إذا كان هناك جو من التفاهم و التفاعل بينهم و هذا يشجعه على العمل و الاستمتاع به حتى و لو كان العمل متعب نوعا ما فيجد نفسه منخرط مع الجماعة ليسود التعاون و التفاعل هذان العاملان المهمان يجب توفرهما داخل المؤسسة الإعلامية للحفاظ على استمرارية المؤسسة الإعلامية و بقاءها على الساحة الإعلامية، أما البعض الآخر من المبحوثين و عددهم قليل عبروا عن استيائهم من عدم التواصل رغم أنه العمل أو المهنة هي مهنة تواصل هذا ما صرح به المبحوث[1] رقم 8 (ذكر، 40سنة، صحفي، ليسانس إعلام و اتصال) بقوله "المشكل تعن أننا نخدموا في الإعلام و التواصل و لكن لا نتواصل بيننا علاقات العمل أنت كصحفي تفرض عليك أن تتواصل مع الزملاء لكن يليق شوية أكثر معندناش تقاليد أنو نجتمعوا أو نناقش موضوع ما كصحفيين".

أما المبحوث[2] رقم 03 (أنثى، 45 سنة، صحفية كبيرة محققين، ليسانس أدب عربي) بقولها "نحن تعودنا من 1994 شرعت العمل في التلفزيون نسجت علاقات عائلية مع الزملاء و الزميلات لكن مع الزمن تطور الأحداث و كذا خبرتي في هذا المجال ربما نصيحة الزميل يبقى زميل و المسؤول يبقى مسؤول إذا أراد الإنسان يعمل صدقات يعملها خارج المؤسسة".

أما الشق الثاني من السؤال: حول إذا كان هناك مشاكل داخل العمل، فقد اجاب أغلب المبحوثين بأنه لا يوجد عمل يخلوا من المشاكل يجب على الإنسان أن يكون واعي و فطن لمختلف المشاكل التي تواجههم و يحكم دائما العقل حين الوقوع في أي مشكل و عدم التسرع في أخذ أي قرار غير مناسب، فنتحداها بالصبر و الجد و المثابرة أما باقي المبحوثين فيرى أنه لا توجد أي مشكل فحسب المبحوث [3] رقم 07 (انثى ، 40 سنة، صحفية ، ليسانس) كانت أجابتها كالتالي " نوغمال عادي مكاش مشكلة مع

[1] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 11-05-2015، على الساعة 10:09 بقسم التحرير.
[2] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 28-04-2015، على الساعة 14:10 بقسم التحرير
[3] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 11-05-2015، على الساعة 9:17 بقسم التحرير.

الزملاء نرفدوا بعضنا البعض باش تتمشى المؤسسة، المؤسسة تاع الدولة و نوقفوها بلي كان لأنوا كان فيها مشاكل و وقفناها و الحمد لله"

المحور الثالث: السؤال الثاني: علاقات العمل في المؤسسة و تأثيرها على الأداء الصحفي فقد أجمع أغلب المبحوثين المقدر عددهم ب 12 من خلال إجاباتهم على تأتير علاقات العمل على أداء الصحفي و على نفسيته فكانت الاجابة تؤثر بالإيجاب إذا كانت جيدة و بالسلب إذا كانت سيئة و بالتالي على الصحفي أن يبذل قصارى جهده لكي تكون علاقاته جيدة مع زملائه و مع مسؤوليه و إذا كان هناك مشاكل فيحاول الفصل بينها و بين العمل هدا ما صرح به المبحوث [1] رقم 6 (ذكر، 38 سنة، ليسانس) "بالطبع أي مشكل في العمل أو في البيت أو في أي مجال فيه تأثير و لكن الشيء الذي نمتازوا به هي الإحترافية الانسان المحترف لازم عليه أن يتجاوز هذه المشاكل يؤدي عمله في احسن شكل في أي ظروف كانت في بعض المرات تكون ظروف سيئة نعمل و نبذل مجهود لكي يكون عمل احترافي و هذا لي نمتازوا به حتى لو كان لدي مشكل مع زميل مشكل خاص و لكن لما ندخل إلى العمل ننساوا المشاكل الخاصة لأننا نعمل من اجل صورة المؤسسة".

المحور الثالث: السؤال الثالث: فيما يخص طبيعة مشاكل الصحفي الجزائري مع محيط عمله الخارجي اختلفت أراء المبحوثين فلكل رأيه في هذا المجال فمنهم من يرى أن المشكل يكمن في الظروف المحيطة بالصحفي و منهم من يرى أن المشكل في الصحفي في حد ذاته، اما البعض الآخر فيرى أن المشكل في المؤسسة الإعلامية، و بالتالي يجب على الذي يختار مهنة الصحافة أن يكون مستعدا لمثل هكذا محيط فحسب المبحوث[2] رقم 09 (أنثى 30-34 سنة، صحفية، ليسانس إعلام سمعي بصري) بقولها حول المهنة " الصعوبة تكمن في رأي أنا و بكل موضوعية في المهنة في حد ذاتها هي ليست بالهنية " هذا ؟إضافة

[1] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 11-05-2015، على الساعة 9:59بقسم التحرير.
[2] مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 28-04-2015، على الساعة 10:55 بقسم الانتاج.

إلى الضغوط الداخلية التابعة للمؤسسة أو الخارجية المتمثلة في ضغوط السلطة و الأوضاع المزرية، كم من صحفي ينظر إليه الناس على أساس أنه يعيش في بروج عالية بعيدا عن الحياة العامة للناس و لديه الإمكانيات الكبيرة و السبب وراء كل ذلك هو كونه حاضرا في حياة المسؤولين من خلال عمله اليومي الذي يتطلب منه ذلك، فهم لا يعرفون أن غالبية الصحفيون في حياة أقل ما يقال عنها صعبة و مليئة بالألغام و المشاكل لدرجة أنها تصبح مقرفة و مملة فأغلب هؤلاء الإعلاميين لا يمتلكون سكنات و لا سيارات و هم إضافة إلى ذلك يعيلون عائلات عديدة و هذا لكونهم في مجموعهم ينحذرون من عائلا فقيرة معدومة تعيش العوز الاجتماعي الصعب [1] و حسب المبحوث [2]رقم 03 (أنثى، 45سنة، صحفية كبيرة محققين، ليسانس أدب عربي) "كل الناس عندها مشاكل كاين لي عنده مشكل في الترقية و واحد يلزمه تكوين، و الآخر يلزمه سكن، و واحد باغي أرض و واحد باغي فيلا سيارة..الخ، أما المشاكل المهنية نحن نريد الأن نترقى قليلا إلى الإعلام منفتح نوعا ما على المجتمع تكون حصص من المحطات متبقاش فقط المركزية تبث منها المباشر ،أما في الميدان لما تذهب لتعمل موضوع تلقاي رئيس البلدية ما يحبش بواجبك، رئيس الدائرة، والي لكن حسب القوانين الجديدة و التعليمات التي وجهت للسلطات المحلية بتسهيل المهمة للصحفي لا سيما أنه عندنا بطاقة الصحفي المحترف المفروض أنه هذه البطاقة تتمد للمسؤول و يستهلك المهمة باش تكون لديك المعلومة و تقدمها للمواطن.

[1] اسماعيل معراف/ **الإعلام حقائق و أبعاد**، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص89.
[2]مقابلة مفتوحة مع صحفي بالتلفزيون: يوم 28-04-2015، على الساعة 14:10 بقسم التحرير

نتائج الدراسة

نستنتج من خلال تحليلنا لإجابات المبحوثين في دراستنا ما يلي:

-يعاني الصحفي في مؤسسة التلفزيون الجهوي بوهران من مشاكل اجتماعية كالفقر و مشاكل السكن ،إضافة إلى أن هناك مشاكل عائلية ترجع إلى الظروف المحيطة بالفرد في مجال الأسرة و الخلافات الزوجية و قصور الموارد المالية عن تلبية احتياجاتها و تعتبر من العوامل الضاغطة على الصحفي و المؤثرة على نفسيته بشكل كبير و بالتالي تؤثر على عمله و أداءه الإعلامي.

-علاقات العمل داخل مؤسسة التلفزيون الجهوي بوهران علاقة احترام و تعاون يسودها التفاهم و التشاور ما بين المسؤول و الصحفي لتقديم أحسن ما يمكن للمؤسسة.

-رغم صعوبة هذه المهنة الشاقة إلا أن الصحفيين يسعون لإرضاء جمهورهم ببذل الجهد لإتمام المهنة و بالتالي الرضا عن العمل.

-تسعى المؤسسات التابعة للدولة على فرض خطها الافتتاحي على صحفيها و بالتالي الصحفي يكون على علم عند دخوله في هذه المهنة و بالتالي فهو دائما في رقابة ذاتية مع نفسه و يسعى لعدم الخروج عنه فهو مجبر لتتبعه.

-تسعى المؤسسة الإعلامية للتلفزيون الجهوي بوهران لمنح الصحفي تكوين فالتكوين ضروري فهو يساعد على ارتباط الصحفيين أكثر بمهنتهم يساعد على أن يحتفظ العامل بمهاراته و اجاداته لهذه المهنة كما تشجع المؤسسة صحفييها عن طريق الترقيات في العمل لمن يستحقها.

-الضغوط المفروضة على الصحفي سواء كانت ضغوط إدارية تتحكم في الممارسة الإعلامية (كسياسة المؤسسة و فرض الرقابة على المحتوى الإعلامي) أو ضغوط من قبل المواطنين كرفض الأدلاء ببعض التصريحات المهمة و هذا يؤثر على الصحفي بالإضافة إلى تعرضه للسب و الشتم فالمجتمع الجزائري لا يزال يتحسس من الإعلامي و لا تزال تنقصه ثقافة واسعة تجاهه.

-المؤسسة التلفزيون الجهوي بوهران تحاول تهيئة الأوضاع للصحفي حتى تساعده على أداء عمله على أحسن وجه تجهيزات المادية و المعنوية بحيث توفر له سيارات للنقل و تكاليف المبيت عند تغطية حدث ما في مدينة بعيدة، إضافة إلى تكاليف الأكل ، ضف إلى ذلك التشجيعات المستمرة فهي بدورها تمنح للصحفي فرص السفر للخارج ليستفيد من التكوين و تحسين قدراته المهنية.

-أن الصحفي يعيش أوضاع اجتماعية قاسية تؤثر على نفسيته و بالتالي على اداءه المهني كالسكن و النقل.

-ضغوط المؤسسة الإعلامية سواء كانت من داخل المؤسسة الإعلامية و المتمثلة في ضغوط الإدارة كفرض سياسة المؤسسة على الصحفي و عدم تجاوز الحدود المعروفة بالإضافة إلى عملية المقص و الرقابة على المحتوى الإعلامي، و كذا علاقات العمل داخل المؤسسة، و انعدام الوسائل التي تساعد الصحفي في ادائه لمهامه، أم خارج نطاق المؤسسة كرفض المواطنين التصريح و الإدلاء للصحفيين بالمعلومات و التحسس منه.

-الميدان هو أحسن مكان لاكتساب الخبرات و المهارات الصحفية بالاضافة إلى التكوين العلمي الذي يساهم هو الآخر في تحسين قدراته المهنية و يساعده في ارتباطه بمهنته و يساهم في أن يحتفظ العامل بمهاراته و اجاداته لهذه المهنة.

-نجد أن الصحفي مقتنع بعمله و راض عنه مهنيا رغم العراقيل التي يواجهها و صعوبة اقتناء المعلومة التي يحتاجها من المصدر، فهو يسعى لخدمة المجتمع بكل موضوعية و شفافية و لو كان ذلك على حساب حياته و راحته أحيانا.

-علاقات العمل داخل المؤسسة الإعلامية مهمة لراحة الصحفي و بالتالي الحفاظ عليها و محاولة فضل المشاكل الشخصية عن العمل لأنها تؤثر على الصحفي بشكل كبير و بالتالي تؤثر على العمل الإعلامي.

الخاتمة:

يعيش الصحفي الجزائري في واقع اجتماعي صعب حيث يعاني مشاكل اجتماعية كالسكن و الفقر و مشاكل عائلية داخل الأسرة الزوجية و قصور الموارد المالية عن تلبية احتياجاتها فهو انسان قبل كل شيء و هو فرد من أفراد المجتمع و بالتالي نجده قد يتأثر بكل ما يحدث فيه فالخلفية الاجتماعية تؤثر على نفسية الصحفي و بالتالي تؤثر على أداءه و مهمته، إضافة الضغوط الإجتماعية، نجد الضغوط المهنية و الممارسة عليه من قبل المؤسسة الإعلامية في حد ذاتها و هي ضغوط إما داخلية متمثلة في سياسة المؤسسة الإعلامية، علاقات العمل بين العامل و الرئيس، أو ضغوط خارجية عن المؤسسة، ضغوط و مشاكل مع المواطنين كعدم القبول الغدلاء ببعض التصريحات التي تساعد الصحفي في عمله، ضغوط من قبل السلطة...الخ، و بالتالي يجد الصحفي نفسه مقيد تحت مجموعة عوامل تتحكم في عمله و تسيطر عليه و بالتالي على الصحفي أن يكون جدير بهذه المهمة رغم صعوبتها و خطورتها و عليه أن يقدم عمله و رسالة على أكل وجه لأنه مهنته تخدم الجمهور لذلك ينبغي أن يكون واعيا، و أن يفهم المغزى الاجتماعي لمهنته و مسؤولياته تجاه الجمهور الذي يوجه له كتاباته هذا من جهة ، و من جهة ثانية على المؤسسة الإعلامية أن تكون حريصة على مساعدة الصحفي و أن تمنحه تكوين و ترقيات لكي تساعده في العمل و تشجعه على أداء مهمته بحب و اتقان، إضافة إلى الراتب الذي يلعب دور مهم في رضا الصحفي عن مهنته فالراتب يشجعه على بذل جهد اكبر للوصول إلى المعلومة في أقل وقت ممكن و منه يمكن القول أن الصحفي يمر بالكثير من الضغوط التي عليه أن يواجهها بالصبر و تحكيم العقل في ذلك.

الملاحق

الجمهوريـــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــة الشعبـــية

وزارة التعليـــم العـــالي و البـــحث العلمـــي

كليـــة العلـــــــوم الاجتماعيـــة

شعبة علوم الإعلام و الاتصال

تخصص وسائل الإعـــلام و المجتمع

-دليل المقابلـــــة-

"في إطار تحضير مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر:

نحن طلبة شعبة علوم الاعلام و الاتصال —جامعة مستغانم- سنة ثانية ماستر- تخصص وسائل الإعلام و المجتمع بصدد إجراء بحث ميداني حول:

"الوضعية السوسيو مهنية للصحفيين الجزائريين في المؤسسة الإعلامية" حيث تم اختيار مؤسسة التلفزيون الجهوي بوهران نموذجا للدراسة فإنه يشرفنا أن نتقدم إليكم بهده المقابلة التي تتضمن مجموعة من الأسئلة تدور حول الظروف الاجتماعية والمهنية للقائم بالاتصال يرجى منكم الإجابة على هذه الأسئلة و نحيطكم علما أن معلوماتكم لا تستخدم إلا لأغراض علمية.

و لكم منا فائق الإحترام و التقدير

السنة الجامعية 2015/2014

محور السمات العامة:

الجنس: - ذكر - أنثى

السن: **من25-29سنة** **من 30-35سنة**

من 35-39 سنة 40 فما فوق

المستوى التعليمي:

الوضع العائلي: متزوج – أعزب – مطلق – أرمل.

الخبرة المهنية:

المحور الأول: دور الصحفي و ظروف العمل داخل المؤسسة الإعلامية؟

1. هل اختيارك لمهنة الصحافة كان عن حب أم مجرد عمل أي كسب مادي فقط؟ و هل سبق و أن عملت في مهنة أخرى غير الإعلام؟.

2. كيف هي الظروف العمل هل هي مناسبة؟ هل انت راض على العمل في ظل هذه الظروف؟

3. كم هي ساعات عملك؟ هل أنت راض عن راتبك الشهري؟ و هل تجده مناسب مقارنة بالجهد المبذول؟

المحور الثاني: الضغوط الإدارية الموجهة للصحفي أثناء العمل؟

1. هل هناك ضغوط من طرف الإدارة أثناء العمل و هل تؤثر على عملك و على تحريرك للمواد الإعلامية؟

2. هل تمنحك المؤسسة فرص للترقية و التكوين؟ و هل أنت راض على أسلوب الترقيات في العمل؟ ما مدى رضاك عن مؤسستك من ناحية أداءها وجوها الإعلامي و تأمينها للظروف المناسبة للعمل؟

المحور الثالث: علاقات العمل داخل المؤسسة؟

1. كيف تقيم علاقاتك مع زملائك و مع رئيسك المباشر؟ و هل هناك مشاكل داخل العمل؟

2. هل تؤثر علاقات العمل في المؤسسة على الأداء الصحفي؟

3. ما هي في رأيك طبيعة مشاكل الصحفي الجزائري مع محيط عمله الخارجي؟

قائمة المراجع:

I.قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. (أحمد) بن مرسلي/ **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال** ،ط3،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007

2. (إسماعيل) معراف/ **الإعلام حقائق و أبعاد**، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

3. (بسام) عبد الرحمن المشاقبة/ **أخلاقيات العمل الإعلامي** ،ط1 ، الأردن، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2012.

4. (تيسر) أبو عرجة/ **قضايا و دراسات إعلامية**، ط1، عمان، دار جريدة للنشر و التوزيع، 2006.

5. (حسنين) سفيق/ **سيكولوجية الإعلام**، دط، دبلو، دار فكر و فن للطباعة و النشر و التوزيع،2008.

6. (رضوان) بوجمعة/ **الصحفي و المراسل الصحفي في الجزائر** ، دراسة سوسيومهنية، الطبعة الأولى، الجزائر، دار طاكسيج للنشر و التوزيع، 2008.

7. (سيد) بخث/ **العمل الصحفي في مصر**، ط1ن القاهرة، العربي للنشر و التوزيع، 1998.

8. (عزام) أبو الحمام/ **الإعلام و المجتمع**، ط1، الأردن، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2011.

9. (عبد الله) محمد عبد الرحمان/ **سوسيولوجيا الاتصال و الإعلام** ، دط، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2006.

10. (عبد الله) زطلة/ **القائم بالاتصال في الصحافة(دراسة نظرية و ميدانية)**، الأهرام، ط1، 2006.

11. (عبد الحليم) موسى يعقوب/ **الصحافة والقيم الإخبارية**، ط الأولى،الأردن،الحامد للنشر والتوزيع ،2001م.

12. (فواز) منصور الحكيم / **سوسيولوجيا الإعلام الجماهيري** ،ط1، الأردن، دار أسامة لنشر والتوزيع، 2011م.

13. (محمد) أبو سمرة/ **الإعلام المهني**، ط1، عمان، دار الراية للنشر و التوزيع، 2009.

14. (محمد) حسام الدين/ **المسؤولية الاجتماعية للصحافة** ،ط1، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2003م.

15. (محمد) منير الحجاب/ **الإعلام و الموضوعية**، ط1، مصر، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2010.

16. (محمد) عبد الحميد/ **بحوث الصحافة**،ط1، 1996-1997، القاهرة، علا الكتب للنشر الذهبي للطباعة ، دس.

17. (نور الدين) تواتي/ **الصحافة المكتوبة و السمعية و البصرية** ، ط 2، الجزائر، الدار الخلدونية، 2009.

18. (نبيهة) صالح السامرائي/ **علم النفس الاعلامي**، ط 1، الأردن، دار المناهج للنشر و التوزيع، 2007.

القواميس و المعاجم:

19. (محمد) جمال الفار/**المعجم الإعلامي**، ط1، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2006.

20. (طارق) سيد احمد الخليفي/ **معجم المصطلحات الإعلام** ، انجليزي- عربي، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.

المجلات العلمية:

21. قيراط (محمد)/ **أهمية رجال الإعلام في عملية الاتصال و الحاجة إلى دراسته** ، المجلة الجزائرية للاتصال، بن عكنون، الجزائر، 1982، العدد03.

المذكرات:

22. سيكوك (قويدر)/ **سيرورة الصحافة المكتوبة بالجزائر** ، واقع الصحفيين بين التحولات الهيكلية و الاختلالات الوظيفية، مذكرة ماجستر دفعة1996، تحت اشراف الدكتور : لعلاوي.

المواقع الإلكترونية:

23. http://www.aps.dz/ar/sante-science-tech/11113-2014

24. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=258510

الفهرس

كلمة شكر

إهداء

مقدمة.....أ

الإطار المنهجي

تحديد الموضوع.....4

أهداف الموضوع.....4

أهمية الموضوع.....4

أسباب اختيار الموضوع.....5

الإشكالية.....6

طرح التساؤلات.....7

المنهج المستخدم.....7

أداة البحث.. 8

مجتمع البحث.....9

عينة البحث.....9

الخلفية النظرية.....10

تحديد المفاهيم.....16

الدراسات السابقة.....17

الإطار النظري

الفصل الأول: القائم بالاتصال ونظرية حارس البوابة الإعلامية

المبحث الأول: مجالات القائم بالاتصال.....26

المطلب الأول: تعريف القائم بالاتصال (الصحفي) 26

المطلب الثاني: بحوث القائم بالاتصال (صحفي) 29

المبحث الثاني: القائم بالاتصال و نظرية حارس البوابة.....32

المطلب الأول: نظرية حارس البوابة.....32

المطلب الثاني: القائمون بالاتصال و انتقاء الأخبار.....34

الفصل الثاني: وضعية الصحفيين الاجتماعية و المهنية التي تؤثر على أدائهم المهني

المبحث الأول: الضغوط التي يتعرض لها القائم بالاتصال (الصحفي).....40

المطلب الأول: الضغوط السياسية و الاجتماعية.....41

المطلب الثاني: الضغوط المهنية و النفسية.....47

المطلب الثالث: ضغوط من جانب جماعات التطرف و الإرهاب.....55

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة –أوضاع العمل الصحفي–.....58

المطلب الأول: ضغوط غرفة الأخبار و الالتزام الأخلاقي (الرقابة الذاتية).....58

المطلب الثاني: السرعة و السبق و المساحة 65

المطلب الثالث: استقاء الأخبار من المصادر و صراع المصالح.....66

المبحث الثالث: النموذج التصوري للقوي الاجتماعية و الايديولوجية و السيكولوجية التي تؤثر على اختيار القائم بالاتصال الصحفي للمضمون الإعلامي.....67

المطلب الأول: عوامل داخلية و أخرى خارجية مؤثرة في الظاهرة الإعلامية.....67

المطلب الثاني: تأثير البيئة الاجتماعية على صنع المادة الإعلامية.....69

المطلب الثالث: المستوى الروتيني و الفردي.....70

المطلب الرابع: الفئات التنظيمية و المهنية في المؤسسة الإعلامية و تأثيرات ضعف المهنية على الحريات الصحفية. 73

الفصل الثالث: الممارسة الإعلامية في الجزائر

المبحث الأول: أخلاقيات مهنة الصحافة من خلال قانون الإعلام 1982-1990-2012-2014.....90

المطلب الأول: المطلب الأول: من قانون 1982-2014.....90

المطلب الثاني : مسؤوليات الصحافة والإعلام أمام أخلاقيات المهنة.....100

المبحث الثاني: حقوق و واجبات الصحفيين.....110

المطلب الأول:حقوق الصحفيين و حمايتهم. 110

المطلب الثاني: واجبات الصحفيين.....114

الإطار التطبيقي

الإجراءات الميدانية للدراسة

المبحث الأول: بطاقة فنية للتلفزيون الجهوي بوهران.....119
المطلب الأول: تعريف التلفزيون الجهوي بوهران.....119
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي و دور كل مصلحة.....121
المبحث الثاني: الجانب الميداني.....123
المطلب الأول: مكان و مدة إجراء الدراسة.....123
المطلب الثاني: سمات المبحوثين.....123
المطلب الثالث: عرض و تفسير إجابات المبحوثين.....126
نتائج الدراسة.....138
خاتمة.....140
الملاحق.....142
قائمة المراجع.....145
الفهرس.....148